

۵۵۷



خطی - فهرست شده

۴۵۳۲

درایه شهر
شماره ۱
تلفن ۱۰۰۰
ملا واسطه



بازرسی شده
۳۲ - ۳۲

۵۵۹۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: المبدأ فی علی الدرایه
مؤلف: سید محمد طریحی الدین بن علی بن ابی طالب
موضوع: ...

بازدید شد
۱۳۸۳

۵۵۹۶



در این شهر
استغفار بن محمد
بلا واسطه



بازرسی شده
۳۲ - ۳۴

۱۳۳۱

۱۳۳۱

۱۳۳۱

موضوع

کتاب

مؤلف

مترجم

محل نگهداری

تاریخ ثبت

۱۳۳۱

۱۳۳۱

۱۳۳۱

خطی - فهرست شده
۴۵۲۲

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم على حسن توفيق البداية في علم البداية والرواية
ونسألك حسن الرعاية في جميع الأحوال إلى النهاية ونصلي
على نبيك وحبيبك محمد المبعوث الخلق من العوالم المرسلين
للأخلاق وسبل الهداية وعلى له الأقطار واصحاب الأقطار صلوة
دائمة متصلة لا تسقط لها غاية ونسلم تسليماً وبعد الحمد لله
والصلوة على من خلفها فهذا كتاب مختصر وضعناه في علم دراية
وهو علم يحتاج فيه عن من الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها
وعليها واحتاج اليه ليعرف المعتبر منه والمردود وموضوعه
الراوي والمروي من حيث ذلك وعناية معونة ما يقبل ذلك
لعمله وما يرد منه ليحسب ومسايله ما يذكر في كتبه المقاصد
وسائر مصطلحاتهم في هذا العلم من المفردات المتقولة
عن معانيها النعمية أو المختصة لها كما سير عليك إنشاء الله
جعلنا وضعه على وجه الإيجاز والاختصار دون الإطناف
والإكثار ليسهل حفظه ويكثر نفعه فان طبع أهل الزمان

لا يخفى

لا يخفى أعباء الكثير من العلم خصوصاً في هذا الشأن وهو ترتيب على
مؤقتة وإسرية أبواب سائلين من الله تعالى إلهام الحق والهداية
على صوب الصواب فالمقدمة في بيان أصوله واصطلاحاته
التي يحتاج طالبها إلى معرفتها ومذاكرها على الحق والاسناد واليأسد
ومحوها الخبر والحديث مترادفان بمعنى واحد وهو مصطلحاً
كلام يكون نسبته خارج في أحد الأقسام الثلاثة أي يكون له
في الخارج نسبة شريفة أو سلبية لظاهرة أي يطابق تلك
النسبة ذلك الخارج بان يكونا سلبين أو ثبوتين أو إيجابين
بان يكون أحدهما ثبوتياً والآخر سلبياً والكلام في التعريف
بمبطله الجنس وخرج قبله نسبته خارج الإنشاء فانه
وان اشتمل على النسبة إلا أنه لا خارج له عنها بل لفظة
لنسبة غير مسبوقه بأخرى فترجيح ذلك أنه الكلام أما ان
يكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ وتكون اللفظ موصفاً لها
من غير قصد إلى كونه دالة على نسبة حاصلة في الواقع
من الشئ وهو الإنشاء أو يكمن نسبته بحيث يفصل
لها نسبة خارجية أي ثابته في نفس الأمر بظاهرة ولا
وهو الخبر فاذا قلت مثلاً زيد قائم فقد ثبت زيد

ثم في اللفظ نسبة القيام اليه في نفس الامر لا بد ان يكون به
 وبين القيام نسبة بالاحجاب او التلب فاته في نفس الامر
 لا يخرج من ان يكون قائما او غير قائم بخلاف قولنا
 قم فاته وان استعمل على نسبة القيام اليه لكنها نسبة حدث
 من اللفظ لا يدل على ثبت امر خارج عنها يطابقه
 ومن ثم لم يحل الصدق والكذب بخلاف الخبر وهو في الخبر
 والمراد في الحديث اعم من ان يكون قول الرسول صلى الله عليه وسلم
 والتابعي وغيرهم من العلماء والصلحاء ومنحصرهم
 وفي معناه فعلهم وتقريرهم هذا هو الاشهر في الاستعمال
 والافق لعدم معناه اللغوي وقد يخص الثاني وهو الحديث
 بما جاء عن المعصوم من النبي والامام ويخص الاول والخبر
 بما جاء عن غيره ومن ثم قيل لم يشغل بالتاريخ وما شاكلها
 الاخبار ولم يشغل بالسنة النبوية الحديث وما جاء عن
 الامام عندنا في معناه او يحل الثاني وهو الحديث اعم من الخبر
 مطلقا فيقال لكل خبر حديث من غير عكس وبكل واحد
 من هذه التريكات قابل والامام اعم منها مطلقا فيقال
 لكل منهما اثنان في معنى اعتباري وقيل ان الامر مساو للخبر
 وقيل

وقيل الاثر جاء عن الصحابي والحديث ما جاء عن النبي
 والخبر هو الاثر منها والاعرف اختراجه والحق لغة
 ما اكتسب الصليب من الحيوان وبه شبه الحق من الارض
 ومن الشيء قوي منه ومنه جليبين فمن كل شيء ما يقوم
 ذلك الشيء ويقوم به كما ان الانسان يتقوى بالظهر
 ويتقوى به فمن الحديث لفظ الحديث الذي يقوم به المعنى
 وهو مقول النبي وما في معناه والست بطريق المتن
 وهو حمله من رواية من قولهم فلان سندا في معنى فسمي
 الطريق سندا لا اعتماد العلماء في صحة الحديث وضعفه عليه
 وقيل ان السند هو الاخبار عن طريقه اي طريق المتن
 والاول اظهر لان الصحة والضعف انما يبينان الى
 الطريق باعتبار رواية لا باعتبار الاخبار بل قد يكون
 الاخبار بالطريق الضعيف صحيحا بان رواه الثقة
 الضابط بطريق ضعيف بمعنى صحة الاخبار يكون تلك
 الرواة طريقه مع الحكم بضعفه والاستناد برفع الحديث
 الى قائله من نجي او امام او ما في معناه هو الاول
 مرة المعنى الثاني للسند وهو الاخبار عن طريق المتن

اليه اي الاسناد ايضا لان يجعل تقيفا للسند لان
 الاخبار عن الطريق في الحقيقة هو الاسناد كما يظهر من فيه
 وعليه فالسند الاسناد بمعنى وعلى الاول هما غيران
 ثم الخبر ياتي معنى اعتبر بمقتضى الصدق والكذب
 على وجه يمنع الجمع المحقق في الاصحاح من الاقوال وانما قلنا
 انه مختص بهما لانه كما قد عرفت يقتضي نسبة في اللفظ
 ونسبة في الواقع ثم ان طابقا لواقع المحكي باللفظ فالاول
 وهو الصدق والآخر المطابقة فالثاني وهو الكذب وبذلك
 ظهر وجه الاختصاص لا يمد على الاول مثل قوله من قال محمد
 ومسلم صادقان فانه صادق من احدي الجهتين
 وكاذب من اخرى لا تاتي ان جعلناه خبرا واحدا فهو كذب
 وان جعلناه خبرين كما هو الظاهر صادق في احدهما
 كاذب في الاخر ونسبة بقوله في الاصحاح على خلاف الجاحظ
 حيث اثبت فيه واسطة بينهما وشرط في صدق الخبر
 مع مطابقة الواقع اعتقاد الخبر انه مطابق وفي كذبه
 مع عدم مطابقة له اعتقاد انه غير مطابق وما خرج بها
 فليس بصدق ولا كذب ويحتمل كلامه ان الخبر

انما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
 او باعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فيه ستة اقسام
 واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق
 وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق
 والاربعة الباقية وهي المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون
 الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقادها او بدون الاعتقاد
 ليست بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب يقتضي اخص
 منه يقتضي المحمور واستند الجاحظ في قوله الى قوله ثم اقرى على الله
 كذا ام به جنة حيث حصل الكفار اجابة النبي في الافتراء والامار
 حال الخجة على سبيل مع الخلو ولا شبهة في ان المراد بالثاني خبر الكذب
 لا يتم عليه قبحه وهو يقتضي ان يكون غيره وغير الصدق ايضا
 لا يتم لا يقتضي صدقه ص ولما كانا من اهل اللسان عارفين
 باللفظ وقد اثبتوا واسطة لئلا يكون من الخبر ما ليس بصادق
 ولا كاذب ليكن هذا منه برغم وان كان صادقا في نفس الامر
 واجيب بان واسطة التي اثبتوها انما هي بين افتراء الكذب
 والصدق وهو غير الكذب لانه بعد الكذب وحده لا غير المحمور
 كان خبره قبيحا للافتراء الذي هو اخصر من الكذب وان لم يكن

فثبت الامر ووجهه الى الخبر الكاذب في نوعه وهما الكذب
 عن عدو الكذب لا عن عدو نبيه بقوله سواء وافق اعتقاد المخبر ام لا على خلاف
 النظام حيث جعل صدق الخبر مطابقة لا اعتقاد المخبر مطلقاً
 وكذبه عدم المطابقة كذلك يجعل قول القائل السوء تخشاً موقفاً
 ذلك صدقاً وقوله السوء فرقاً غير معتقد ذلك كذباً محضاً بوجه
 اذا جاءت المتافقتان الى قوله والله يشهد ان المتافقتين كاذبتان
 حيث جعل الله سبحانه عليهما ما اتهم كاذبتان في قولهم انك لرسول الله
 مع انه مطابق للواقع حيث لم يكن موافقاً لا اعتقادهم فيه ذلك
 فهو كاذب الصدق عبارة عن مطابقة الواقع مطلقاً لما صح ذلك
 واجيب بان المعنى كاذبتان في الشهادة وادعائهم فيها موافقة
 قولهم لا تسخمون قالوا كذب راجع الى قولهم يشهد باعتبار تضمينه
 خيراً كاذباً وهو ان شهادتهم صادرة عن صميم القلب وخلاص
 الاعتقاد يشاهد تأكيدهم الجملة بآية واللام والجملة الاسمية
 او ان المعنى كاذبتان في التسمية هذا الاخبار شهادة اوفى للشهود
 اعني قولهم انك لرسول الله في دعهم لانهم يعتقدون انه غير مطابق
 للواقع فيكون كذباً عندهم وان كان صدقاً في نفس الامر
 لو جرد مطابقة فيه اوفى حلفهم انهم لم يقولوا لا تنفوا على

من عند رسول الله حتى ينطقوا بالحق لما روي عن زيد بن امرئ
 انه سمع عبدالله بن ابي نجران ذلك فاجاب النبي صلى الله عليه
 انه ما قال قتلته ونبيه بقوله سواء فصد الخبر ام لا على خلاف
 المرتضى حيث ذهب الى ان الخبر لا يتحقق الا مع صدق المخبر مستنداً
 الى وجوده من السامعي والحاكي والتأتم ومثل ذلك لا يتحقق
 والمحققون على عدم اشتراطه لانه لنظر وضع الخبر ولا يتوقف
 على الارادة كغيره من الالفاظ ثم الخبر اما ان يعلم صدقاً قطعاً
 او كذباً كذلك او يحتمل الامران والعلم بهما قد يكون ضرورياً
 وقد يكون نظرياً فقد حسمت اقسام اشار الى تفصيلها بقوله
ان الخبر قد يعلم صدقاً قطعاً ضرورة كالموازن لفظاً وسيأتي
تفسيره والحكم يكون العلم به ضرورياً مذهبنا الاكثر مستنده
انه لو كان نظرياً لما حصل لمن لا يكون من اهله كالصبيان والبله
ولا تقتضي الدليل فلا يحصل للعوام كنه حاصل لهم فيكون ضرورياً
ودعنا برالحسين البصري والغزالي وجماعة الى انه نظري
لترقيقه على مقتضىات نظرية كاشفاء المواطاة ودواعي الكذب
وكون الخبر عنه محسوساً وهو لا يستلزم المذمى لانه الاحتياج
الى النظر في المقدسات البعيدة لا يبرهن كونه الحكم نظرياً

من عند رسول الله حتى ينطقوا بالحق لما روي عن زيد بن امرئ
 انه سمع عبدالله بن ابي نجران ذلك فاجاب النبي صلى الله عليه
 انه ما قال قتلته ونبيه بقوله سواء فصد الخبر ام لا على خلاف
 المرتضى حيث ذهب الى ان الخبر لا يتحقق الا مع صدق المخبر مستنداً
 الى وجوده من السامعي والحاكي والتأتم ومثل ذلك لا يتحقق
 والمحققون على عدم اشتراطه لانه لنظر وضع الخبر ولا يتوقف
 على الارادة كغيره من الالفاظ ثم الخبر اما ان يعلم صدقاً قطعاً
 او كذباً كذلك او يحتمل الامران والعلم بهما قد يكون ضرورياً
 وقد يكون نظرياً فقد حسمت اقسام اشار الى تفصيلها بقوله
 ان الخبر قد يعلم صدقاً قطعاً ضرورة كالموازن لفظاً وسيأتي
 تفسيره والحكم يكون العلم به ضرورياً مذهبنا الاكثر مستنده
 انه لو كان نظرياً لما حصل لمن لا يكون من اهله كالصبيان والبله
 ولا تقتضي الدليل فلا يحصل للعوام كنه حاصل لهم فيكون ضرورياً
 ودعنا برالحسين البصري والغزالي وجماعة الى انه نظري
 لترقيقه على مقتضىات نظرية كاشفاء المواطاة ودواعي الكذب
 وكون الخبر عنه محسوساً وهو لا يستلزم المذمى لانه الاحتياج
 الى النظر في المقدسات البعيدة لا يبرهن كونه الحكم نظرياً

كلادم النتيجة ولان المقضي حصوله العلم بالخبر عنه دون العكس
وما علم وحده مخبر بفتح الباء كذلك بالضرورة كونه دقة
لكن كسبا لا ضرورة لخبر الله ثم لفتح الكذب عليه بالاستدلال
وخبر الله اعم من خبر نبي الله وخبر الامام عندنا ذلك
للعصمة المعصية فيهم بالدليل ايضا وخبر جميع الامة باعتبار
الاجماع الثابت حقيقة مدلوله بالاستدلال والخبر المسمى
كشجاعة علي وكرمه وكرم حاتم فانه مذكور في شجاعة
وكرمه وان لم يتوارك واحد لكن القدر المشترك متواتر
والخبر المختلف بالزمان من يخبر عن مرضه عند الحكم وينصه
ولو لم يدان عليه وكذا من يخبر عن موت احد والنياح الصباح
في بيته وكذا عالمين بمرضه وامثال ذلك كثيرة واخراج جماعة
اصل العلم به للتحقق عنه خطأ لجواز عدم الشرط في ضرورة
التحقق خصوصا مع عدم القبط لهذه الجهات بالاعتبارات
وما اي الخبر الذي يعلم وحده مخبر ضرورة حقا او وجدانيا
او بهيئا او كسبا الخبر المخالف لما دل عليه دليل قاطع بالكسب
ومنه الخبر الذي يتوقف الداعي على ثبته ولم ينقل كسقوط
المؤذن عن المناقاة ومخذلك وقد يحمل الخبر الامرين

العلم صدق فظاه

بالنظر في الخبر الذي هو العلم صدق فظاه
لذلك ان اي بالضرورة او بالضرورة او بالضرورة
في المقابلة على السابق فالعلم كذا
ضرورة ما خالفه السابق او ما علم عدم
وجوده بخبره

الصدق

الصدق والكذب لا بالنظر في ذاته اذ جميع الاخبار يحتمل كذلك
كاكثر الاخبار فالتزام المرافقة لها للقسامين الاولين قليل ونفيم
الخبر مطلقا اعم من المعلوم صدقه وعلمه المتواتر واحاد
والاول هو ما بلغت مائة في الكثرة مبعثا احالات العادة وتوافقهم
اي اتفاهم على الكذب واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات
حيث يتقدم بان يرويه قوم من قوم وهكذا الى الاول فيكون
اوله في هذا الوصف كاحده ووسطه كطريقه ليحصل الوصف
وهو استحالة التواطى على الكذب للكثرة في جميع الطبقات
المعدودة وهذا يتفق التواتر عن كثير من الاخبار التي قد بلغت
ردائها في زماننا ذلك الحد لكن لم يتفق ذلك في غيره
خصوصا في الابتداء وطرح كونها متواترة من لم يتفق لهذا
الشرط ولا يخفى ذلك في عدد خاص على الاصح بل المعتبر
العدد المحصل للوصف فقد يحصل في بعض المخبرين بعشرة
واقل وقد لا يحصل بمئات بسبب قربهم الى وصف الصدق
وعنه وقد خالف في ذلك قوم فاعتبروا اثني عشر عند القبا
او عشرين لانه العشرين الصابرين او السبعين لاختيار
موسى لهم لحصل العلم بخبرهم اذ امر جبريل او ثمانية وثلاثة عشر

في هذا الخبر

عدة اهل به ولا يخفى في هذه الاختلافات من فقد الخلق
 واتي لربنا ط لهذا العدد بالمراد والذي اخرج عن نظائره
 ما ذكر في القرآن من ضرب الاعداد وشرط حصول العلم
 اي بالخبر المتواتر لثبوت العلم المستفاد منه اضطراب السامع
 لا استحالة تحصيل الحاصل فيقول القائل ان العلم لا يحصل
ان يكون اقوى مما كان وان لا يسبق شبهة بل العلم لا يتقيد
 بربحيته في خبره بان يكون معتقداً بقبه وهذا شرط اضيق
 السيد المرتضى من عند ربه عليه جماعة من المحققين وهو
 في موضعه واجتبه عليه بان حصول العلم عقيب خبر التواتر
 اذا كان بالعادة جازان يختلف ذلك باختلاف الاحوال
 فيحصل السامع اذا لم يكن قد اعتقد بقبه في الحكم
 قبل ذلك ولا يحصل اذا اعتقد ذلك وهذا الشرط يحصل
 الجواب لمن خالف الاسلام من الفرق اذا ادعى عدم بلوغ
 التواتر بمعنى ثباته بقوة وظهور المعجزات على يده
 موافقة لمتناه فان المانع لحصول العلم لهم بذلك
 هو السبق الشبهة اليقينية ولو لا الشرط المذكور
 لم يتحقق جوابنا لهم عن غير معجزة القرآن وهذا الجواب
 السيد

السيد عن نبي من خالفه تواتر النص على اامة علي عليه السلام
 حيث انهم اعتقدوا في النص بشبهة واستناد المخبرين اليه
 بان يكون المخبر عنه محسوساً بالبصر وغيره من الحواس الخمس
 فلو كان مستند العقل كخبر الله وصدق الانبياء
 لم يحصل له التواتر وهو اي التواتر متحقق في حصول الشرايع
 كوجوب الصلاة والزكاة والجهاد كغيره من الحقائق
 مرجع اثبات تواترها الى المعنوي لا اللفظي اذ الكلام في الاخبار
 الدالة عليه كغيرها وقيل بتحقيقه في الاحاديث الخاصة
 المنقولة بالفاظ مخصوصة لعدم اتفاق الطرفين والوسط
 فيها وان تواتر مدلولها في بعض الموارد كالاجاز الدالة
 على شجاعة علي وكرم حاتم ونظائرها فان كل فرد خاص
 من تلك الاخبار الدالة على ان علياً م قتل فلا توافيق لنا
 غير متواترة وكذا الاخبار الدالة على ان حاتماً اعطى
 القوس الفلانية والجملة والجمع وغيرها الا ان القدر
 المشترك بينها متواتر يدل عليه ذلك الجزئية المتعددة
 احاداً بالثبوت وعلى هذا ينزل ما ادعى المرتضى ومن تبعه
 تواتره من الاخبار الدالة على النص وغيره اذ لا شبهة

فإن كل واحد من تلك الأخبار احاد وقد اوما الى ذلك
في مسائله لنباتات ولم يحقق الى الآن خبراً خاصاً
يلعب هذا التراث الاماسياني حتى قيل والقائل ابن الصلاح
هو سليل عن ابراز شال لذلك اعياء طلبه هذا مع كثرة روايتهم
قديماً وحديثاً وانتشارهم في اقطار الارض مما روي حديث
انما الاعمال بالنبات ليس منه اي من التراث وان نقله الان
عدد التراث واكثر من جميع علماء الاسلام ورواة الحديث
الان يروونه وهم يزيدون عن عدد التراث اضعافاً مضاعفة
لان ذلك التراث المذموم قد طرأ في وسط اسناده الى الان
دون قوله فقد انقضى به جماعة مترجمون او شاركونهم
من لا يخرج بهم عن الاحاد واكثر ما اذمى قاصده من هذا
القبيل ينظر في التراث الى الحقيقة في زمانه او هو ما قبله
من غير استقصاء جميع الامثلة ولو انصف لوجد الاغلب
خلوا اول الامر به بل ربما صار الحديث الموضوع ابتداءً
متواتراً بعد ذلك لكن شرط التواتر مفقود من جهة الابتداء
وانزع بعض المتأخرين في ذلك واذمى وجود المتواترة
بكثرة وهو غريب نعم حديث من كذب على شعثاً فلينوء

معه

معه من النار ويمكن ادعاء تواتره فقد نقله عن النبي ٢٠
عن الصحابة العجم الغفيري الجمع الكثير قيل الرواة منهم له
اربعون وقيل ينيف بفتح الون وتشديد الياء مكسرة
وقد تحقق ما زاد على العقد الى ان يبلغ العقد الاخر والمراد
هنا اثبات ويقتضيه صحابياً ولم يزل العدد الراوي لهذا
الحديث في ازدياد وظاهرات التراث تتحقق بهذا العدد
بل بما دون واحد وهو ما لم يثبت الى المتواتر منه اي من الخبر
سواء كان الراوي واحداً ام اكثر ثم هو اي خبر الواحد
مستفيض ان زادت روايته عن ثلثة في كل مرتبة وزادت
عن اثنين عند بعضهم ماخوذ من ناصب الماء يفيض فيضاً
ويقال له المشهور ايضا حين يزيد روايته عن ثلثة او اثنين
سعى بذلك لوضوحه وقد عفا بينهما اي من المستفيض
والمشهور بان يحل المستفيض ما انصف بذلك في
ابتداءه واشهاداً على السواء والمشهور انهم من ذلك
لحديث انما الاعمال بالنبات مشهور غير مستفيض لان
الشهرة انما طرأت له في وسط كالمشهور وقد يطلق المشهور
على ما اشتهر على الالسة ولان انصف يا سنا دواحد

بل لا يبرهنه اسناد أصلاً وغير بيان انفراده وأبو واحد في
 موضع وقع النقطة به من السند وان تعددت الطرق اليه أو منه
 ثم ان كان الانفراد في أصل سنة فهو الفرد المطلق والآثار الفردية
 وغيرها أي ينقسم خبر الواحد إلى غير المتضمن والغريب وهو ما عدل
 المذكور من الأقسام فإنه الغريب وهو الذي لا يرويه إلا من اثنين
 من اثنين سمي غريباً لأنه وجوده أو كونه عتري قوي للجهل به
 من طريق أخرى ومنه المتيقن وهو ما يجب العمل به عند الجمهور كالخبر
 المحقق بالترتيب والصحيح عند الأكثر والحسن على قول وللردود
 وهو الذي لم يترجح صدق الخبر به لبعض الموانع بخلاف المتواتر
 فكله مقبول لا فادته النطق بصدق خبره ومنه المشتبه حاله
 بسبب اشتباه حال رواتبه وهو ملحق بالردود عندنا حيث يشك
 ظهور عدالة الراوي ولا يكتفي بظاهر الإسلام أو الأمانة أو الأخلاق
 متواترة كانت أم أحاداً صحيحة كانت أم لا غير مختصة في عديدين
 بحيث لا يقبل الزيادة عليه لا مكان وجود إخبار آخر
 يبدل بعض الناس لم يصل إلينا جامع ومن بالغ في تتبعها وحصرها
 في عدد كقول أحد صحاح من الأحاديث مائة ألف وكثير
 فيجبنا وصل إليه أن رسم ذلك له وحصر أحاديث أصحابنا

هذا الخبر
 لا يبرهنه اسناد
 أصلاً وغير بيان
 انفراده

انعد

الكثرة من روي عن الأئمة عليهم السلام منهم وكان قد استقر
 امر المتقديين على أمرهم أي مصنف لأربابته مصنف ستمها لأصول وكان
 عليها اعتمادهم ثم يكمل الحال إلى دعاب معظم تلك الأصول ولحقها
 جماعة في كتبها فقه تقريباً على المسائل واحسن أجمع منها الكتاب
 الكافي للمحدثين فيغريب الكندي والتهذيب للشيخ أبي جعفر الطوسي لا
 يستغني بأحدهما عن الآخر لأن الأول أجمع لفنون الأحاديث
 والثاني أجمع للأحاديث المختصة بالأحكام الشرعية وأما الاستيعار
 فإنه اخذ من التهذيب غالباً ويمكن الغنى عنه به وإن اختصر
 بالبحث عن الجمع بين الأخبار المختلفة فإن ذلك امر خارج عن محل
 الحديث وكما بين لا يحصر فيه حسه أيضاً لأنه لا يخرج عن
 الكتابين غالباً وكيف كان فأخبارها ليست مختصة فيها إلا أن خرج
 منها فحصلت إلا أن غير مضبوط ولا يكتفى فيها بالجمعة وأعلم أن
 متن الحديث نفسه لا يدخل في الاعتبار أي اعتبار هذا الفن
 الأمانة وإنما يدخل في اعتبار الباحث عنه فيحصر كالفقه
 في متن الأحاديث الفقهاء والشايع لها حيث بحث عما يتعلق
 به منها واستثنى النادر ليدخل مثل الحديث الملقب بالمحقق
 والمضطرب والمزيد فإنه يبحث عنها في هذا العلم مع ملحقها

بالمعنى بل يكتب الحديث صفة من القوة والضعف وغيرها من الأوصاف
 بحسب أوصاف الرواة من العدالة والخطا والامان وعندها
 كثر ذلك او بحسب الاستاذ من الانصاف والامتنان والاعمال
 والاضطراب وغيرها وتحرير البحث عن ذلك في هذا العلم بك
 اوصافه وتبين بعضها عن بعض بغير البيان انما هو من الصحة
 واصداها من الحسن والقوة والضعف وغيرها حتى يقال
 حديث صحيح او حسن او وثق او ضعيف وتحرير الى بيان البحث
 للرواة والعقلاء لا يقال ثلث ثقة او غير ثقة او متهم او مجهول
 او كذب وعنده ذلك ليس عليه ما سبق من الانواع واذا
 نظر الحال الطالب بخر النظر الى كيفية احده وطرق تكملة من الرواة
 والسامع والاحبار والمناولة وغيرها ويحجز الكلام الى البحث
 عن اسماء الرواة المتفقة الاسم والفرقة واسماهم وتحرر ذلك
 في اقسام الحديث والثاني فيمن قبل رواية او روى والتا
 في طرق تكملة ومدة وكيفية روايته والرابع في اسماء الرجال
 وطبقاتهم الباب الاول في اقسام الاحاديث واصولها
 المنقولة الى البحث عنها اربعة وباقي الاقسام يرجع اليها الاول
 الصحيح وهذا اتصل منه الى المعصوم بقول العدل الامام

وهذا هو ترتيبها
 في باب خمسة ففهمها ابواب اربعة الاولى

عن سلكه في جميع الطبقات حيث يكون متقدمة فخرج لا تضل السند المقطوع
 في اي مرتبة اتفقت فائدة لا يمتري صحيحا وان كان رواية من رجال الصحيح
 وشمل قوله الى المعصوم النبي والامام او قوله بقول العدل الحسن وقوله
 الامام في الحديث وقوله في جميع الطبقات ما اتفق فيه واحد غير الضعف
 المذكور فائدة حسبيه يلحق بما يناسبه من الاوصاف لا يا الصحيح
 وهو وارء على من عرفت من اصحابنا كالشهيد في الذكرى
 بانه اتصلت روايته الى المعصوم سيد الاماني فانه اتصل له
 بالعدل المذكور لا يلزم ان يكون في جميع الطبقات بحسب اطلاق
 اللفظ وان كانت ذلك مراداً ونية من قوله وان اعتراه شذوذ
 على خلاف اصطلاح عليه العامة من تعريف حيث اعتبروا
 سلامة من الشذوذ وقالوا في تعريفه انه ما اتصل بسنده بقول
 العدل جميع فرق المسلمين فقبلوا سر روايته الخالف العدل ما لم يبلغ
 خلافة حد الكفر او يكن داعية او يريدي ما يتولى بدعيه على صح
 اقرارهم وبهذا الاعتبار كثرت احاديثهم الصحيحة وقلت
 احاديثها مصفاة الى ما اتفقا به في العدالة من الاكفاء بعدم
 ظهور الضعف والبناء على قاطع حال السلم فلا حجة للجنة
 والمرفقة عندنا بصحة عندهم مع سلامتها المانعين المذكور

في باب خمسة ففهمها ابواب اربعة الاولى

واعتدنا بالسلمة من الشدة عما رماه الثقة مع مخالفة ما روي
 التماس فلا يكون صحيحاً وإرادوا بالعدالة فيه اسباب خفية
 قاذرة لستخرجها الماهر في الفن واحصاها لم يعثر في هذا الصحيح
 ذلك والخلاف في محجة الاصطلاح والآن قد يقولون الخبر انما
 والمعلل ونحن قد لا نقلها وان دخلنا في الصحيح بحسب العرف
 وقد اطلق الصحيح عننا على سليم الطريق من الطرق ما في الكبر
 وهما كون الروي با نقلاً عدلاً اماً ولذا اعتراه مع ذلك
 الطريق السالم لرسالة وقطع وهذا الاعتبار يقولون كثيراً
 روي ابن ابي عمير في الصحيح كذا وفي صحيفته كذا مع كون روي
 المتقدمة كذلك رسالة ومثله وقع لهم في المقطوع كثيراً
 وبالجملة فيطلقون الصحيح على ما كان رجالاً طريقه المذكورون
 فيه عدولاً اماً وان استعمل على امراض بعد ذلك حتى
 اطلقوا الصحيح على بعض الاحاديث المروية عن غير ابي
 بسبب صحة استدلاله فقالوا في صحيفته فلا نروونها
 صحيحة ممن عداه وفي الخلاصة وغيرها ان طريق الفقيه
 الى معوية بن ميسرة والى عابد الاحمر والى خالد بن نجيج
 والى عبد الاعلى مدحاً لاسم صحيحة مع ان التلمذ الاول

في الصحيح
 في الصحيح
 في الصحيح
 في الصحيح

محمد بن

لم يضر عليهم يوشق ولا غير والراجع لم يوثقه وان ذكره في القسم
 الاول وكذلك نقلوا الاجماع على الصحيح لا يصح عن ابي بن عثمان
 مع كونه فطياً وهذا كله خارج عن تعريف الصحيح الذي ذكره
 الى التعريفين خصوصاً الاول المشهور ثم في هذا الصحيح ما ينبغي
 فائدة الصحيح المشهور كصحيح ابي رسة ما يما دونه وصفه الصحيح
 دون فائدها كالسالم طريقه مع لحوق الامانة او القطع
 او الضعف او الجمالة لغير ان نقل به الصحيح فينبغي التنبه لذلك
 فقد ذكر فيه اقسام اعتراف الثاني الحسن وهذا افضل منه كذا
 اي الى المعصوم با اي مخرج من غير نص على عدالة مع تحقق
 ذلك في جميع مراتبه اي جميع رواة طريقه او تحقق ذلك
 في بعضها بان كان فيهم واحداً في مدوح غير موثق مع كون
 الباقي من الطريق من رجال الصحيح فيوصف الطريق بالحسن
 لاجل ذلك الواحد واحسن يكون الباقي من رجال الصحيح
 مما لو كان دونه فائده يلحق بالمرتبة الدنيا كما لو كان فيه
 واحد ضعيف فانه يكون ضعيفاً او واحد غير اماً في عدل
 فانه يكون من الخلق وبالجملة فينبغي اخبر ما فيه من الصفات
 حيث تعدد هذا كله واراد على تعريف من عرفه من الاصحاب

كالشهادته بانه ما رواه المحدث من غير نقل على عدالة
 فانه يشمل ما كان في طريقه واحدا كذلك وان كان الباقي ضعيفا
 فضلا عن غيره ويزيد ان لم يتبدل المحدث بكونه اماميا مع انه
 مراد ويطبق الحسن ايضا على ما يشمل الامرين وهو كون الوفاء
 المقتضى في جميع مراتبه او في بعضها بمعنى كون مراهة متضمنين
 بوصف الحسن الى واحد معين ثم يصير بذلك صحيحا او متطوعا
 او مرسله كما مر في الصحيح مع انضا مراهة بالوصفين وهما
 كون كل واحد اماميا ومندوبا على وجه لا يبلغ العدد الذي كذلك
 اي كانت الصحيح يطلق على تسليم الطريق ما ينافي الامرين
 وان لم يتصل ومن هذا القسم حكم العلة وغيرها يكون طريقها
 الفقيه الى مذهب غير حشبا مع انهم لم يذكروا حال مذهب
 مذهب ولا تتبع منه طريقة الى ادرين بن زيد وان طريقة
 الى ساعته بن مهران حسن مع ان ساعته وافق وان كان
 ثقة فليكون من الموثق لكنه حسنة بهذا المعنى وورد ذكره
 من الفقهاء ان روايته نادرة في معتد الحج اذا اقتضاه
 ان الاملى حجة الاسلام من الحسن مع انها مقطوعة
 وشبه هذا كثير فينبغي مراعاة كامن الثالث الموثق

سج

سقي بذلك لان مروية ثقة وان كان مخالفا وهذا ما مر في الصحيح
 مع اشتراكها في الثقة ويقال له القوي ايضا لقوة الظن بجانبه
 بسبب توثيقه وهو ما دخل في طريقه من نص الاحباب على توثيقه
 مع فساد عقيدته بان كان من احد الفرق المخالفة للامامية وان
 كان من الشيعة واحدا زعموا انه نصرا للاحباب على توثيقه وانه
 المخالفون في صاحبهم الحق وشهدوا له امامته لا تدخل في الموثق
 عندنا لان العريق يترقب اصحابنا المخالف لا يترقب غيرنا
 لا كما لا يقبل اخبارهم بذلك وهذا ينبغي ان يتوهم من عدم الفرق
 من مراهة من خالفنا مذهبنا في كذب حديثنا وما روي في كذبهم
 وح ذلك كله بلين الضعيف عندنا لما سألني من صدق
 طريقه عليه فيعمل منه بما يبلغ به منه ولم يشتم امامه اي باي
 الطريق على ضعفه والالكان الطريق ضعيفا فانه يتبع
 الاخص كما سبق وهذا الفيد سلم ما روي على توثيق الاحباب له
 بان الموثق ما رواه من نص على توثيقه مع فساد عقيدته
 فانه يشتمل باطله ما لو كان في الطريق واحد كذلك
 مع ضعف الباقي وليس مراد كما مر وقد يطلق القوي
 على مروية الامامي غير المحدث ولا الحديث كمنع من دراج

لا يجوز ان يثبت في الحديث ما لم يثبت في الصحيح
 ولا يجوز ان يثبت في الحديث ما لم يثبت في الصحيح
 ولا يجوز ان يثبت في الحديث ما لم يثبت في الصحيح

وناحية بن عمار الصيداوي واحمد بن عبدالله بن جعفر الجعفي
 وغيرهم وهم كثيرون وقلنا غير المدوح ولا المذموم خير
 من قول الشهيد رحمه الله وغيره في تعريفه غير المذموم
 مقتصرين عليه لانه يمثل الحسن فان الامامي المدوح غير نعم
 والمدح من كثرة قد مدح ودم كما اتفق الكثير ورد على تعريف
 الحسن ايضاً والاولان يطلبان الترجيح بل بمقتضاه
 فان تحقق القارض لم يكن حسناً وعلى هذا فيبقى زيادة
 تعريف الحسن يكون المدح متبعاً ليقال ان نقل سنده
 باامي المدح مدحاً متبعاً لا الخ او غير ما نرى فيهم ونحو ذلك
الرابع الضعيف وهو ما لا يجمع فيه شروط احد الثلاثة
المتقدمة بان يغلط طريقه على المخرج بالنسبة ونحوه
او يجهل الحال او ما دون ذلك كالوضع ويمكن التداخيل
 في المخرج فيستغنى عن الشئ الاخير ودرجاة في الضعف
 متفاوتة بحسب بعده من شروط الصحة فكما بعد بعض حاله
 عنها كان اقرب في الضعف وكذا ما كثر فيه الرواة
المجروحون بالنسبة الواقفية كما تنافرت درجات
الصحيح واخر الحسن والمؤمن بحسب تمكنه من اوضاع

فاسداه الامامي الثقة الفقيه الزعيم الضابط كان ايضاً جليلاً
 من بعض الارصاف وهكذا الحال ينتهي الى ان مراتبه وكذلك
 فاسداه المدوح كثيراً كما بهم بن هاشم الحسن فاسداه من هرونة
 في المدح وهكذا الى ان يتحقق سماعه وكذا النقل في الموثق فان
 ما كان في طريقته مثلي على بن فضال وابان بن عثمان اقرب من غيره
 فلهذا يظهر اثر القوة عند القارض حيث يعمل بالانسان الثقة او
 يخرج احداً لغيره شاهداً او يمازج صحيحان او حسنان حيث
 يجوز العمل به وكثيراً ما يظن الضعيف في كلام الفقهاء على رواية
 المخرج خاصة وهو استعمال الضعيف في بعض مواضع واره
 سهل واعلم ان من منع العمل بخبر الواحد مطلقاً كالسيد المرتضى
 ينتفي عنه فائدة البحث عن الحديث غير المتراكم مطلقاً ومن
 جرح العمل بخبر الواحد كالكثير المشاهير في الجملة فائدة الحديث
 التنبه على ان من عمل بخبر واحد لم يعمل به مطلقاً بل منهم
 من خصه بالصحيح ومنهم من اضاف الحسن ومنهم من اضاف
 الموثق ومنهم من اضاف الضعيف على بعض الوجه كما سببه
 عليه فالعامل بخبر الواحد على اي وجه كان قطع بالعمل
 بالخبر الصحيح لعدم المانع منه فان رواية عدل صحيح القائل
 تكن لم يولي مطلقاً بل حيث لا يكون شاهداً او معارضاً

بغيره من الاخبار الضعيفة فانه ح لطلب المرجح وربما عمل بعضهم
 بالشاذ ايهما كان التوفيق للضعيف رحمه الله في صحة زراة فيم دخل
 في الصلح بينهم ثم احدث انه يترضا حيث يصيب المساء
 وبنى على الضميمة وان خصها بمجالة الحديث ائبا ومثله الذي
 واختلفوا في العمل بالحسن فمنهم من عمل به مطلقا كالصحيح وهو
 الشيخ رحمه الله على انظر من عمله وكل من اكون في العمل لا يظهر
 الاسلام ولم يشرط ظهورها ومنهم من رده مطلقا وهو الاكثرون
 حيث اشطروا في قبول الرواية الايمان والعدالة كما قطع به العلامة
 في كتبه الاصولية وغيره والنجيد الشيخ رحمه الله اشط ذلك ايض
 في كتب الاصول ووقع له في الحديث وكتبه الفرع الغريب
 قراءه بغير الخبر الضعيف مطلقا حتى انه يختص به اخبار كثيرة
 صحيحة حيث تارة باطلا قويا وتارة بغيره بركة الحديث
 لضعفه واخرى بركة الصحيح معللة بانه خبر واحد لا يوجب علما
 ولا اهلا كما هي عبارة المرتضى وفصل اخرون في الحسن كالحق
 في المعبر والتفديد في الذكر قبل الحسن بل الموثق وربما
 تنقلوا الى الضعيف ايضا اذا كان العمل بمحضه مشتملا على الاحكام
 حتى قد مرهح على الخبر الصحيح حيث لا يكون العمل بمحضه مشتملا
 على الاحكام وكذا احتجوا في العمل بالموثق بخلافه فم

في الحسن فقله ثم مطلقا ورواه اخرون وفصل ثالث ويمكن
 اشراك الثلثة في دليل واحد يدل على جواز العمل بها مطلقا
 وهو ان المانع من قبول خبر الفاسق هو فسقه لقوله تعالى
 ان جاءكم فاسق بنبأ فتيقروا عنه لم يعلم الفسق لا يجب
 التثبت عند خبر المخبر مع جلاله وتيقنه مع وثيقته ومدحه
 وان لم يبلغ حد التعديل وهذا الحق من قبل المراسيل
 وقد اجاب عنه بانه الفسق لما كان علة التثبت وجعل العلم
 بفسقه حتى يعلم وجود انتفاء التثبت فيجب التفتيش عن الفسق
 ليعلم او عدمه حتى يعلم التثبت او عدمه وفيه نظر لان العمل
 عدم وجود المانع في المسلم ولان مجهول الحال لا يمكن الحكم عليه
 بالفسق والمراد في الآية المحكوم عليه بالفسق وانما الضعيف
 قد ذهب الاكثر الى منع العمل به مطلقا للاعتراف بالتثبت عند
 اخبار الفاسق المرجح واجازة اخرون وهم جماعة كثيرة
 منهم من ذكرناه مع اعتضاده بالشبهة برواية بان كثير
 تدوينها وروايتها لم ينفذ واحدا والعامة متقاربة متقاربة
 المعنى او فترى مجهرتها في كتب الفقه لفترة النظر بعد ق
 الراوي في جانبها اي جانب الشهرة وان ضعف الطريق

فقد استؤا

لوجه م

فإنه الطريق الضعيف قد يثبت به الخبر مع اشتها مرصونه
كما يعلم من أهاب الفسق الإسلامية كقول أبي حنيفة والساجي
وما لك واحد بأخبار أهلها مع الحكم بضعفهم عندنا وإن لم ينفذ
حد التواتر وبهذا أخذ للشيخ رحمه الله في عمله بالخبر الضعيف
وهذه تخرج من عمل بالمرئ انهم بطريق إلى وفيه نظر يخرج خبر
عن وضع الرسالة فأنها مبنية على الاحتياط ووجه على وجه
الاحتياط أن يمنع من كون هذه الشهرة التي ادعوا حاشية
في غير الضعيف فأن هذا التأييد لو كانت الشهرة متحققة
فإن روى الشيخ رحمه الله والأمر ليس كذلك فأن من قبله
من العلماء كانوا من مانع من خبر الواحد مطلقا كما لم ينفذ
والأكثر على إسناده جماعة وبين جامع للأحاديث من غير النفاذ
إلى الصحيح ما يصح مرة ما يرد وكان البحث عن الفتوى مجردة
لغير المقيدين قليلا جدا كما لا يخفى على من اطع على العلم
فالعمل بمصنف الخبر الضعيف قبل روى الشيخ على وجه يخرج
ضعفه ليس بمحقق ولما عمل الشيخ بمصنفه في كتب الفقهية
جاء من بعده من الفقهاء واتباعهم عليها الأكثر تقليدا
الأمن شد منهم ولم يكن فيهم من ينسب لأحد من هؤلاء وينفد
على

على الأدلة بنفسه سوى الشيخ المحقق ابن ادریس وقد كان لا
يحين العمل بخبر الواحد مطلقا فجاء المتأخرون بعد ذلك
ووجدوا الشيخ ومن تبعه قد عملوا بمصنف ذلك الخبر
الضعيف لأمر باروا في ذلك العمل الله ثم بعد ذلك فيه تحسيرا
العمل به مشهورا وحاليا هذه الشهرة حاشية لضعفه ولأنه
المنصف وهو المنقب لوجه صحيح ذلك كله إلى الشيخ ومن
هذه الشهرة لا يكتفي في خبر الخبر الضعيف ومن هنا يظهر لروى
بينه وبين ثبوت فتوى المخالفين بأخبار أصحابهم فأنهم كانوا
منتشرون في أقطار الأرض من أول زمانهم ولم يزالوا في
ازدياد ومن أطلع على أصل هذه القاعدة التي يثبتها
من غير تقليد الشيخ الفاضل المحقق سيد الدين محمد المحقق
حدثه أنه لم يبق للإمامية من غير التحقيق بل كلهم حال
وقال السيد عتيقه والآن فقد ظهرت الذي يفتي به ويحاج
عنه على سبيلها حفظ من كلام العلماء المتقدمين
وقد كشفت لك بذلك بعض الحال ونحو الباقي في الجبال
وأنما يتبته لهذا المقام مع عرف الرجال المحققين
من عرف الحق بالرجال وعرفوا أكثر العلم أي بالخبر الضعيف

والشيخ الفاضل
سيد الدين محمد
المحقق

في هذا القصص الماعظ ونصايل الاعمال لا في خواصات الله
 و احكام الخلائق والكرام وهو حسن حيث لا يبلغ الضعف
 حد الرضع والاعتلاف لما اشتهر بين العلماء المحققين
 من التاهل بآلة السنن وليس في الماعظ والقصص
 غير محض الخير ولما ورد عن النبي من طريق العامة
 والعامة انه قال من بلغه عن الله فضيلة فاحذها
 وعمل بما فيها ايماناً بالله ورجاءاً ثابه اعطاه الله تعالى
 ذلك لم يكن كذلك وروى هشام بن سالم في الحسن عن
 ابي عبد الله قال من سمع شيئاً من الثواب على شيء فضعه
 كان له اجر وان لم يكن على بلغة وانما عرفت هذه المعاني
 الاربعة التي هي اصل علم الحديث بنى هنا عبارات لمعاني شتى
 منها ما يشترك فيها الاقسام الاربعة اما جميعها او بعضها
 بحيث لا يختص بالضعيف ليدخل فيه المبتدئ فانه ليس من
 اقسام الضعيف واما يشترك فيه الثلاثة الاخيرة على ظاهر
 الاستعمال وان كان اطلاقها مفهوماً قد بينهم مسند
 سكون اعم من الصحيح ايضاً ووجه المشترك ثمانية عشر
 ومنها ما يختص بالضعيف وهو ثمانية فجملة الانواع

الفرع

الفرع ستة وعشرون ومع الاصل ثمانية واذكر على وجه
 الحصر الجعلي او الاستثنائي لا يمكن ابداء اقسام اخر
 فمن القسم الاول وهو المشترك امر احدها المستند وهو
 ما اتصل بسند من رجاله راوية الى انتهاء الى المعصوم
 واكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي فخرج اتصال السند
 المرسل والمعلق والمتصل وبالعامة المرفوعة اذا جاء بسند
 متصل فانه لا يتي في الاصطلاح مستنداً وزعم الطائفة بضم
 على النقل مطلقاً واحذر على من ادعى اليهم وان كان قطعاً
 وثالثها المرفوع وهو اصنف المعصوم من قولين
 في الرواية اتم فانه كذا او فعل بان يقول فعل كذا او تقرير
 بان يقول فعل فلان بحضرة كذا ولم يذكره عليه فانه يكون
 قد اقره عليه وادلى منه بالمرجح بالقرين وما كان
 اسناده متصلاً بالمعصوم بالمعنى السابق ام مقطوعاً
 بترك بعض الرواة او انما به او رواية بعض رجاله
 عن لم يبلغه وقد يتبين من التعريفات الثلاثة ان من لا يخرج
 منها عمداً من رجة بمعنى صدق كل منهما على بهي
 ثا صدق عليه الاخر مع عدم استلزام صدق شيء منها
 هذا متصل الاسناد بطلان في حوزة عدم

المراد بالفتنة او التوفيق
 وهو قول للمعصوم

وثانيها المتصل ويسمى ايضا
 الموصول وهو ما اتصل
 اسناده الى المعصوم او غيره
 وكان كل واحد من رجاله
 قد سمع من فوهة او ما هو
 في معنى السماع كالا جازة
 والمأولة وهذا الضد اقل
 كثير فغير معلوم ما نشأ له
 سواء كان مرفوعاً الى
 المعصوم ام موقوفاً
 على غيره وقد يخص بما
 اتصل اسناده الى
 المعصوم او العوالي
 دون غيره وهذا مع
 الاطلاق واما قوله المتبين
 فحازر بطلان واقع لكونهم

صدق الاثر ومادة تصادقها فيما اذا كان الحديث
متصل الاسناد بالمعصوم فانه يصدق عليه الاتصال
والرفع لشمول اثرها له وتخص المتصل بتصل الاسناد
على الوجه المقرر مع كونه موقوفاً على غير المعصوم وتخص
المرفوع بالصيغة الى المعصوم باسناد منقطع ويشترط ان
انما اهم منه الاصل مطلقاً بمعنى استلزام صدقها
من غير عكس ووجه عمومها كذلك اشراك التلوة في الحديث
المتصل الاسناد على الوجه السابق الى المعصوم واختصاص
المتصل بحال كونه موقوفاً والمرفوع بحال انقطاعه وبانها
المعنع وهو ما يقال في سنده ذلك عن ثلاث مرار غير
بيان للتحديث والاضمار والسماع وبذلك يظهر وجه
تسميته معنعاً وقد اختلفوا في حكم الاسناد المعنع
فقال صرح من قبل المرسل والمنقطع حتى يبين اتصاله بغيره
لان العنقة اهم من الاتصال لعلها والصحيح الذي عليه
جمهور المحدثين بل كما يكون اجماعاً انه متصل اذا كان
اللقا اي ملاقة الراوي بالعنقة لمن رواه عنه
مع البراءة اي براءة ايضاً من التلدين بان لا يكون

والا لم يكف اللقا لانه من عرف بالتلدين قد يجوز في العنقة
مع عدم الاتصال نظراً الى ظهور صدقه في الاطلاق ولو كان
حذوق الاصطلاح والمبتادرين معناها وقد استعمله
اي المعنع والمراد استعمال المصدر وهو العنقة في الايراد
اكثر المحدثين مدين به الاتصال واكثرهم لا يقول بالمرسل
وزاد آخرون في الشرايط كون الراوي قد ادرك المرسل عنه
بالعنقة ادراكاً شاملاً واخرون على ذلك كونه معروفاً
بالرواية عنه الاظهر عدم اشتراطها وخاصيتها المتعلقة
وهو ما عرفت من سنده اسناده واحداً كقول الشيخ رحمه
الله عن احمد بن محمد بن يعقوب ادري زيارة عن ابنته
او الصادق ارقا اليه او الصادق او محمد ذلك مأخوذة
من تعليق الخليل او الطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال
ولم يستعمله فيما سقط وسط اسناده او اخره لتسميتها
بالمنقطع والمرسل ولا يخرج المعنع عن الصحيح اذا عرفت
المعروف من جهة ثقة ضرورياً اذا كان العلم من جهة الراوي
كقول الشيخ في كتابه والصدوق في الفقه محمد بن يعقوب
او احمد بن محمد او غيرهما ممن لم يذكر في آخر الكتاب

طريقة الى واحد ممن ذكره في اول الاسناد وهو حرج ايحيى
 اذا علم الحديث في قوة المنكولات الحذف انما هو من كتابة
 واللفظ حيث يكون الرواية والقصد ذكر والاي علم
 المحذوف من جهة ثمة حرج المعائن عن الصحيح الى الاسناد
 او ما في حكمه وسادها الفرد وهو قسامة لانه اما ان ينزله
 عن جميع الرواة وهو الانفراد المطلق والمحقه بعضهم بالشاذ
 وسيا في انه مخالفة او ينزله بالثقة الى جهة وهو الشبي
 كثره اهل بلد معين كلكة والنصرة والكثرة وتقره واحد
 من اهل بيته ولا يضعف الحديث بذلك من حيث كونه اذا
 الا ان يلحق بالشاذ فيرد لذلك وسنايعا الحديث وهو اقبح
 فيه كلام بعض الرواة فيظن لذلك انه من ايمن الحديث
 او يكون عنه شتان باسناديه فيدبرها في احداهما اي احد
 اسنادي الحديثين ويترك الاخر او يجمع حديث واحد من جماعة
 مختلفين في سنده بان رواه بعضهم بسند ورواه غيرهم
 او مختلفين في سنده مع اتفاقهم على سنده فيدبر روايتهم
 جميعا على الاتفاق في الملق او السند ولا يترك الاختلاف
 وتعمد كل واحد من الاقسام الثلاثة حرام وثانها المشهور

نحو

وهو شائع عن اهل الحديث خاصة دون غيرهم بان ثلثهم
 رواه كبروك ولا يعلم هذا القسم الا اهل الصناعة او عندهم
 او عند غيرهم كحديث انما الاعمال بالنيات وامره واضح
 وهو بهذا المعنى اعم من الصحيح او عند غيرهم خاصة اصل
 له عندهم وهو كثير قال بعض العلماء اربعة احاديث
 تدور على الناس وليس لها اصل من شئ فيخرج اذا ر
 بشرته بالجنة ومن اذا دنيا فانا حفصة يوم القيمة ويوم يحرم
 يوم صرتم ولست اذكر وان جاء علي بن وتاسعها الغريب
 بعزل مطلق وهو ما غريب اسناد او سنايعا وهو ما ترد
 بدواية منه واحلا وعزيب اسنادا خاصة لا اعتنا كحديث
 نعرف ثمة عن جماعة من الصحابة شاذ او ما في حكمهم
 اذا انزه واحيد روايته عن اخر غيرهم ويعبر عنه بانه
 غريب من هذا الوجه ومنه غريب الحديث في سائده
 الموزن الصحيحة او عزيك سنا خاصة بان اشهر الحديث
 المفرد فرواه عن نقره جماعة كثيرة فانه حجة بصير غريبا
 مشهورا وعزيبا سنا لا اسنادا بالثقة الى احدث في الاسناد
 فان اسناده تنصف بالغزابة في طرقة الاول وبالشأن

نظام

في طرفه الآخر وحديث أما الأعمال بالثبات من هذا الباب
 فأنه غريب في طرفه الأول لأنه مما ترويه من الصحابة
 عمرو بن عبد الله كان قد خطب به على المنبر فلم يسكن عليه فأتته
 أعمى من كثرهم سمعوه من غيره ثم تفرقه به عنه علقه ثم
 تفرقه به عن علقه محمد بن إبراهيم ثم تفرقه به يحيى بن سعيد
 عن محمد بن مشهور في طرفه الآخر لعلته رواته بعد من ذكرنا
 واشتهر حديثه أنه رواه عن يحيى بن سعيد أكثر من
 يروي لنفسه وحكي عن أبي إسحاق الهروي أنه كتبه من نسخة
 طرقت عن يحيى بن سعيد وما ذكرناه من نسخة الأسبعية بخط
 الحديث هو المشهور بين الحديثين ولكن إذا عاين المتأخرين
 أنه يروي أيضا عن علي بن أبي سعيد الحديث واستر بلفظه
 ومن حديث جمع من الصحابة بمعناه وعلى هذا فيخرج عن
 هذا القابة ونظائره في الأحاديث كثيرة فإن كثرة من الأما
 تفرقه به واحد ثم سيقدر رواية خصوصاً بعد الكتب المصنفة
 التي يورد الحديث فيها كما لا يخفى وقد يطلق على الغريب
 أعم الشاذ والمشهور المغايرة بينهما على ما استعرفه في
 تعريف الشاذ وعامتها المصنف وهذا في جليل أمهات

بغير

بأخبار الخلفاء من العلماء والتصنيف يكون في الراوي
 كتحقيق ما جم بالآراء المهمة والجيم بالعام بمناجم الراي
 والمجا ونضيف من يزجور ويبدل يزيد ونحو ذلك
 وقد صنف العلامة في كتب الرجال كثيراً من الأسماء من أراد
 التعرف عليها فليطالع الخزانة واليضاح الاستبصار في
 أسماء الرجال وينظر بينهما من الاختلاف ودرجته الشيخ
 في الدين بن داود على كثير من ذلك وفي المتن كحديث
 من صام رمضان واسعه شيئاً من شوال صحفه بعضهم
 بالشيخين المجهلة ورواه كذلك ومنعقة أي التصحيح
 أما السجل والسمع فالأول كما ذكر من الأسماء شيئاً واستأداً
 لأن ذلك التصحيح إنما يرض للبصر يتعارف بالحرف
 لا للسمع إذ لا يلبس عليه مثل ذلك والثاني تصحيح بعضهم
 عامم الأحوال لباصل الأحاديث فأن ذلك لا يشبه في
 الكتابة على البصر وأشباه ذلك والتصحيح أيضاً يكون
 في النقط كما ذكر في المعنى كالحكي عن أبي موسى محمد بن أبي
 العزري أنه قال نحن قوم لنا شرف نحن من غيره حتى
 الدنيا من الله يزيد بذلك ما روي أنه صم إلى عرفة

وهي حجة تنصب بين يدي ستة فتوهم انهم صلى الله عليه وسلم
بنى غيره وهو ضعيف منقوض بحجج وادوي عشرها
العالى سندا وهو قليل الواسطة مع اتصاله وظلمه
اي طلب علل الاسناد ستة عند اكثر السلف وقد كانوا
يرجعون الى المشايخ في اقصى البلاد لاجل ذلك فيعلموه
اي السند ضعيف الحديث عن الحل المنطوق الى كل راو
اذا من راو من رجال الاسناد الا والمخطا جاز عليه
فكلما كثرت الوسايط وطال السند كثرت مظان التجرير
وكما قلت قلت ولكن قد يتيقن في التزويل من غير ليست
في العلوكان يكون رواته اولئك او احفظ او احسن
او الاتصال فيه اظهر للتصحيح فيه باللقا واسمال العالى
على الجملة وعدمه كمن فكون التزويل او لم يكن
من ترجيح التزويل مطلقا استنادا الى كثرة البحث في
المشقة فيظم الاجر وذلك ترجيح با راجعتي عما يتعلق
بالاصحح والضعيف والعراقسام اعلاه واشرفه
قريب الاسناد من المعصوم بالنسبة الى سندا خروجه ذلك
الحديث بعينه بعد كثير وهو العلوك المطلق فان التزويل

مع ذلك ان يكون سنده صحيحا ولم يرجع غيره عليه
ما تقدم فيها الغاية القصوى والافسدة العارية موجودة
ما لم يكن موصوفا فيكون كالمعصوم ثم بعد هذه المراتبة
في العلوكيب الاسناد المذكور من احاديث الحديث كالتشيخ
والصدق والنجدي والحسين بن سعيد واشكا الجسم
ثم بعدة تقدم زان سماع احدهما اي احدهما راو بين في
الاسنادين على زان سماع الاخر وان اتفقا في العدد
الواقع في الاسناد او في عدم الواسطة بانه كانا قدما
عن واحد في زانين مختلفين فاولهما سماعا اعلى من الاخر
لقرب زمانه من المعصوم بالنسبة الى الاخر والعلم
بهذين المعنيين يعتبر عنه بالعلوك النبي وشرف اعتباره
قليل خصوصا الاخير لكن قلنا غيره جماعة من ائمة الحديث
فذكرناه لذلك وزاد بعضهم للعلم معنى رايها وهو تقدم
وقات الراوي فانه اعلى من اسناد اخر يساويه في العدد
ومع تأخر وقات من هو في طبقة عنه مثاله ما زويه
باسنادنا الى شيخنا الشهيد عن السيد عميد الدين عن العلامة
جمال الدين بن الخطير فانه اعلى مما زويه عن الشهيد

عن فخر الدين بن المطهر عن والده جمال الدين وان تساوي الاثبات
 في العدة لتقدم ذوات السيد عميد الدين على وفاة فخر الدين
 بخمسة عشر سنة والكلام في هذا القول كالذي قبله ولا يفت
 وثاني عشرها الشاذ وهو ما رواه الراوي الثقة مخالفاً
 لما رواه الجمهور اي الاثنى عشر شاذاً باعتبارها قابله
 فانه مشهور ويقال للطرف الرابع المحفوظ ثم ان كان المخالف
 من راوي الشاذ ^{من راوي الشاذ} له الرابع احفظ واضبط او اعدل فساد مردود لشذوذه
 ورجوحته بفقد احد الارصاف الثلاثة وان انعكس فكان
 الراوي للشاذ احفظ للحديث او اضبط له ارا عدل وغيره
 من رايه مقابلة فلا يترك لانه في كل منهما صفة راجحة
 بصفة مرجوحة فتعاضدان فلا ترجيح وكذا ان كان المخالف
 او راوي الشاذ مثله اي مثل الاخر في الحفظ والضبط والعدالة
 فلا يرد لان ما معه من الثقة يوجب قبوله ولا رجحان للاخر
 عليه من تلك الجهة ومنهم من رده مطلقاً نظراً الى شذوذه
 وقوة الظن بصحة جانب المشهور ومنهم من قبله مطلقاً
 نظراً الى كونه راوي ثقة في الجملة ولو كان راوي الشاذ
 المخالف لغيره غير ثقة فحديثه مستردود لجمهور بين الشاذ

وعلم

21
 وعدم الثقة ريقاً لمقابلة المعروف ومنهم من جعلها اي
 الشاذ والمفكر مترادفين بمعنى الشاذ المذكور وما ذكره من الفرق
 اضبط وثالث عشرها السلسل وهو ما تابع فيه رجال الاثبات
 على صفة كالشك بالاصابع او حالة كالقيام في الراوي
 الحديث سواء كانت تلك الطرفة بالحالة قوله كقول
 سمعت فلان يقول سمعت فلان يقول الى المنتهى اي انتهى
 الاسناد او اخبرنا فلان وانه قال اخرنا فلان وانه
 الي اخر الاسناد كالسلسل بقرآءة سورة الصف
 او فعلاً كحديث التشيك باليد والقيام حالة الدابة
 والاشياء وحالة والعدا باليد في حديث تعليم الصلوة
 على النبي م او بها اي بالعقد والفعل كالسلسل بالمصاحفة
 فانه يضمن الرصف القول في قول كل واحد مما يفتى بالكف
 التي صاحت بها فلاناً وقوله فامسست خزانة ولا حرمياً
 اليه من كفه والفعل وهو نفس المصاحفة من كل واحد
 من رجال الاسناد والسلسل بالثقة فانه يضمن الرصف
 بالعدل لقول كل واحد لغيره فلان يدين له ثقة لبقه والفعل

وهو التبع ومثله المسلسل بقرب اليك جيتا وحيدا والمسلسل
 باليمن باطن وسقاني والمسلسل بالقيافة على الاسودين
 القرق والماء أو حاة في الرواية كالحديث المسلسل باتفاق
 اسماء الرواة كالمسلسل بالمجدين والاحدين واسماء ابائهم
 او كذا بهم او انسابهم او بلبانهم وتسلسل هذه المذكورة
 وقع في جميع الاسناد وقد وضع التسلسل في عظم الاسناد
 دون جمعة كالمسلسل بالاولية وهو اول ما سمعه كل
 واحد منهم من شيخه من الاحاديث فان تسلسله بهذا
 الوصف ينتمى الى سفيان بن عيينة فقط والقطع في سماعه
 من عمرو وفي سماعه من ابي تابر في سماعه من عبد الله
 وفي سماعه من التميمي ومن رواه مسلسلا الى نهاه
 فقد فهم وهذا الوصف وهو التسلسل ليس له مدخل في قول
 الحديث وفعده وانما هو من فروع الرواية وضرب الحافظ
 عليها والاهتمام بها وفضيلة اشتماله على مزيد الضبط والمروء
 على آداء الحديث بالحالة التي اتفق بها من التيقن وافضله
 ما دل على اتصال السماع لانه اعلى مراتب الرواية على ما سيجي
 وقيل يسلم المسلسلات عن ضعيف في وصفها بالتسلسل

قد

كونهما
 فتقطع في وصف كثير منها لا في اصل المتن ومنه اي الحديث
 المسلسل ما ينقطع تسلسله في وسط اسناده كالمسلسل
 بالاولية على الصحيح عندنا قديين وان كان المشهور بينهم
 خلافه فله ورايع عشرها المزيد على غيره من الاحاديث
 البرية في صفاته والزيادة ينفع في المتن بان يروي فيه كلمة
 ثابتة تضمن معنى لا يستفاد من غيره وفي الاسناد كان
 يروي بعضهم باسناد مشتمل على ثلثة رجال معنيين مثلا
 فيرويه المزيد بأربعة والاول وهو المزيد في المتن مقبول
 اذا رقت الزيادة من الثقة لان ذلك لا يزيد على ايراد
 حديث مستقل حيث لا يقع المزيد ضائفا لما رواه غيره
 من الثقات ولو كانت المنافات في العموم والخصوص بان
 يكون المروي بعينه زيادة عاما بمدتها فصيها بها خاصا
 او بالعكس فيكون المروي كاشا وقد تقدم حكمه مثاله
 حديث وحملت لنا الارض مسجدا وترابها طهورا
 فهذه الزيادة تفرد بها بعض الرواة ورواية الاكثر
 لعقها حليت لنا مسجدا وطهورا فارواه الجماعة
 عام لتاوله للاصناف الارض من الحجر والطين والنبات

الارض

وما رواه المتقدم من زيادة محضه بالترتيب وذلك نزع
 من مخالفة بخلاف الحكم والثاني وهو المزيدي في الأول
 كما إذا أسندته وأرسلوه أو وصله وقطعه أو رفعه
 إلى المعصوم ووقفه على من دونه ونحو ذلك وهو يتبرك
 كما لا ريب في الثاني لعدم المناقاة إذ يجوز إطلاق المستند
 والموصول والآن على ما لم يطلع عليه غيره أو تخبر به لما
 لم يجرؤه وبالحجة فهو كما لا زيادة في غير المناقاة فيقبل
 وقيل الأمر بالرفع نزع في الحديث بناء على رتبة المرسى
 فيرجح على الموصول كما تقدم المخرج على التعديل عندنا
 وفيه أي في هذا الدليل منع الملازمة بين تقديم المخرج
 على التعديل وتقديم الأرسال على الموصول مع وجود اتفاق
 بينهما فإن المخرج إنما تقدم التعديل بسبب زيادة العلم
 من الخارج على المعدل لأنه في على الظاهر والطلع الخارج
 على ما لم يطلع عليه المعدل وهي أي زيادة العلم التي وجبت
 تقديم الخارج هنا أي في صورة تعارض الأرسال الأول
 مع من وصل لأمع من أرسل لأن من وصل أطلع
 على أن الأولى للحديث فلا بد من فلا بد أن من أرسل
 لم

لم

لم يطلع على ذلك كله فترك بعض السند لجملة به وذلك
 يقتضي ترجيح من وصل على من أرسل كما يقع الجارح
 على المعدل بقوله لا دليل وخامس عشرها الخلف وصفه لا
 نعلم الوضفة لا إلى شخصه فإن الحديث الواحد نفسه
 ليس يختلف إنما هو في الفاعلين فما زاد في معناه كما ينبغي عليه
 قوله وهو أن يوصف حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فينبه
 لأن الاختلاف قد يكون مع الجمع بينهما فيكون الاختلاف
 ظاهراً خاصة وقد لا يمكن فيكون ظاهراً وباطناً وعلى التقديرين
 فالاختلاف ظاهراً فيحقق وحكم أي حكم الحديث المختلف
 الجمع بينهما حيث يمكن الجمع ولو بوجه جيد يوجب تخصيص
 العام منها أو تقييد مطلقه أو حمله على خلاف ظاهره
 كحديث لا عدوى وحديث لا يورث بكسر الهمزة من يأسكان
 المليم الثانية وكلاهما على وجه يكسر الصاد ومفعول يورث
 أي لا يورثه رد إليه المراض فالمرضى صاحب الأبل من مرض
 الرجل إذا وقع في ياله المرض والمصح صاحب الأبل القمحا
 وظاهر الخبرين الاختلاف من حيث دلالة الأولى على
 نفي العدوى والثاني على إثباتها ووجه الجمع محل الأول

المريض به

على ان العدوى المتقية عدوى الطبع بمعنى كون المريض
عدوى بطبعه لا بفعل الله تعالى وهو الذي ينفقه ^{الحال}
ولهذا قال صم في اعدى الاول والثاني على الاطلاق
بان الله تم حبل ذلك سببا لذلك وعذر من الضر الذي
يغلب وجوده عند وجوده مع ان المؤثر هو الله تعالى
ومثله قوله صم فمن المحدث من فليش من الاسعد
ونفيه عن دخول بلد يكون فيها ^{الوجوب} ويحذر ذلك والا
يمكن الجمع بينهما فان علمنا ان احدهما نسخ قد مناه
والاخر حج الخدماء برهجة المقر في علم الاصول من جهة
الراوي والرواية والكترة وغيرها وهو اهم فتور علم
لاية فينظر اليه جميع طوائف العلماء خصوصا الفقهاء
ولا يملك القيام به الا المحققون من اهل البصائر
المقارضون على المعاني والبيان المتصلون اي المتكثرون
بقوة من الفقه والاصول الفقهية وقد صنف فيه
التاثير كثيرا واولهم الشافعي ثم ابن قتيبة ومن اصحابنا
الشيخ ابراهيم الطوسي كتاب الاستبصار فيما اختلف
من الاخبار وجميعها من الاحاديث على حسب ما فهم

منه

منه ^{الحال} وفيما تنفق فها على جمع واحد ومن اراد الوقوف على
فليطالع المسائل الفقهية الحديثة التي ورد فيها اخبار مختلفة
يطلع على ما ذكرناه وسادس عشرها الناسخ والمنسوخ فان
من الاحاديث ما ينسخ بعضها بعضا كالقرآن والاول وهو
الناسخ ما اي حديث دل على رفع حكم شرعي سابق فالحديث
المذكور عليهما بمنزلة الجسد ينسخ النسخ وغيره ومع ذلك
خرج به نسخ القرآن والحكم المرفوع شامل للوجودي والعدمي
وخرج بالشرعي الذي هو صفة الحكم الشرعي المبدا بالحديث
فانه يرفع به الاباحة الاصلية تكن لا يسمي شرعا وخرج بالثاني
الاستثناء والصفة والشرط والفاصلة الواقعة في الحديث
فانها قد يرفع حكم شرعيّا تكن ليس سابقا والثاني وهو المنسوخ
ما رفع حكمه الشرعي بديل شرعي شافعيه ويتردد تعلم
بالمقابلة على الاول وهذا قد صعبهم حتى ادخل بعض
اهل الحديث فيه ما ليس منه لحناء معناه وطريق معرفة
النص من النبي ٢٢ مثل كنت لعنكم عن زيارة القبر
فتردها او نقل الصحابي مثل كان اخرا لامر من ^{الله} رسول
ترك الرصد بما منته النار او التارخ فان المتأخر منها

يكون نائلاً للتقدم لما روي عن الصحابة كتمان عمل بالأحداث
 ما لا حدث أو الإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة
 نسخ الإجماع على خلافه حيث لا يتخلل الحد والإجماع لا ينسخ
 بنفسه وإنما يدل على النسخ وسابع عشرها الغريب لفظاً
 احتزبه عن الغريب المطلق متناً أو اسماً وقد تقدم
 وهو ما استعملته على لفظها من بعيد عن العلم لفظة استعماله
في الشايح من الفقه وهو من علم الحديث بحسبان
 ثبت فيه أشد ثبت لا ينسخ الفقه فذكره معاني الألفاظ
 العربية فيما ظهر معنى مناسب للراد والمفهم غير تمام يصل إليه
 وقد صنف فيه جماعة من العلماء قبل أول من صنف فيه
 التصانيف سهل وقيل أبو عبيدة معمر بن المثنى وبعدهما
 أبو عبد الله القاسم بن سلام ثم ابن قتيبة ثم الخطابي فلهذه
 أمثلة ثم تبعهم غيرهم بزوائد وفوائد كابن الأثير فإنه
 بلغ نهاية النهاية ثم الزحبي فبقا في الفائق كل غاية
 والحديث زاد في غيره غريب الدرر مع الحديث وغيره
 من ذكر من العلماء شكر الله ما سعيهم وثامن عشرها
المقبول وهو أي الحديث الذي يلقوه بالمقبول والعمل

بالمقبول

بالمقبول واللام عوض عن المضاف إليه أي مقبولة من غير إقبال
 إلى صحته وعندها وهذا الاعتبار من هذا النوع في القسم المشترك
 بين الصحيح وغيره ويمكن حمله من أنواع الضعيف لأن الصحيح
 مقبول مطلقاً إلا لعرض بخلاف الضعيف فإنه منه المقبول
 وغيره وما يرجح دخوله في القسم الأول أنه يعمل الحسن والمؤمن
 عند من لا يعمل به مطلقاً فقد يعمل بالمقبول منها حيث يعمل بالمقبول
 من الضعيف بطريقاً إلى تكوين ح من القسم العام وإن لم يشك
 الصحيح إذ ليس ثم قسم ثالث والمقبول كحديث عمر بن حفص في
 حال المتخاضين من أصحابنا وأما ما يرجع إلى العمل فدروي
 حديثهم وعرفوا حكمهم للتحق وأما دسومة بالمقبول لأن في طريقه
 محمد بن عيسى وداود بن الحصين وهما ضعيفان وعمر بن حفص
 لم ينص أصحاب فيه يبرح ولا تعديل كمن امره عندي سهل
 لا في حقيقته فوثيقة في محل آخر وإن كان قد أحمله
 ومع ما ترى في هذا الاستاد قد قبل أصحاب منته وعلموا
 بمشهوره بل جعلوه عمدة الفقه واستنبطوا منه شرائط
 كلها وسموه مقبولاً وشك في تضعيف أحاديث الفقه
 كثير القسم الثاني ما يخص مولاة صاف بالحديث

الضعيف وهو امر الاول الموقوف وهو متان مطلق ومقتد
 فانه اخذ مطلقا فهو ما روي عن مصاحب للعصر من بني اويام
 من قولنا وفعل او غيرهما متصلة كان مع ذلك سنده ام مقطعا
 وقد يطلق في غير المصاحب للعصر مقتدا وهذا هو التمسك بشي
 مثل وقته فلان على فلان اذا كان الموقوف عليه غير مصاحب
 وقد يطلق على الموقوف الاشارة ان كان الموقوف عليه صحاحيا للشي
 ويطلق على الموقوف الخبر والمقتل لذلك بعض الفقهاء واما
 الحديث فيطلقون الاشارة عليها ويجعلون الاشارة منه مطلقا
 وقد تقدم ومنه اي من الموقوف تفسير الصحابي لا ياتلان
 عملا بالاصل والجواز التفسير لعالم بطريقة من نفسه فلا يكون
 ذلك قادحا وقيل هو مرفوع عملا بالظاهر من كونه شهادي
 والتشديد فيه انه اتم فلا يترك على الخاص وفصل ثالث
 او مقتد قول الرفع مطلقا بتفسير يتفق بسبب قول امية
 بخبره الصحابي او نحو ذلك فيكون مرفوعا والافاد قول
 جابر كانت اليهود تقول من اتى ابيهم من دبرها في قبلها
 جاء المولدا حول فانزل الله ثم سناؤكم حريف لكم
 فان احدثتم اتي شتم فيكون مثل هذا مرفوعا وما لا يشتمل
 على

٢٦
 على اضافة شيء الى رسول الله فمعدود في الموقوفات
 وقوله اي قول الصحابي كذا تفعل كذا او قول كذا ونحوه ان اطلق
 فلم يقتضيه برهان ارفيده ولكن لم يصبه الى زمنة موقوف
 لان ذلك لا يستلزم الخلاف الذي صح عليه ولا امره بل اتم
 فلا يكون مرفوعا على الاحتج فيه قولنا ذرأته مرفوعا والا
 يكون كذلك بل اضافة الى الفقه ص فان بين اطلاقه ولم يتركه
 فهو مرفوع اجماعا والافواه الحديث والاصوليين من حيث
 ان الظاهر كونه ص اطلق عليه فترمه فيكون مرفوعا بل ظاهره
 كون جميع الصحابة كائنا يقولون لان الصحابي اتما ذكر هذا
 اللفظ في معرض الاحتجاج واتما يصح الاحتجاج اذا كان فعل
 جميعهم لان فعل البعض لا يكون حجة وهذا هو اصح القولين
 للاصوليين وغيرهم قيل عليه لو كان فعل جميع الصحابة لما ساع
 الخلاف بالاجتهاد لا ساع مخالفة الاجماع لكنه ساع
 فلا يكون فعل جميع الصحابة واجبا بل طريق ثبوت الاجماع
 ظني لانه مقتول بطريق الاحاد لا يجوز مخالفة وهذا يقتضي
 على جواز الاجماع في زمانه ص وفيه خلاف وان كان الخبر جازي
 وكيف كان الموقوف فليس بحجة وان صح سنده على الصحيح

لا ترحبه اليه من وقف عليه وقوله ليس بحجة وقيل بحجة
 مطلقاً وضعفه ظاهر الثاني المقطوع وهو ما جاء عن التابعين
 ومن في حكمهم وهو تابع مصاحبا لا مباح فاته في معنى التابى
 لصاحبه التابى ٢ عندنا من أفرادهم اي اقرال التابعين وافعالهم
 موقوفة عليهم ويقال له المقطوع ايضا وهو منقضي للموقوف
 بالمعنى الاول لان ذلك ترفع على مصاحبه المعصوم وهذا
 على التابى واخص من معنى الموقوف المقيد لانه لا يشمل غير
 التابى والمقطوع يخص به وقد يطلق المقطوع على الموقوف
 بالمعنى الثاني الا انه يكون مرادفا له وكثيرا ما يطلق الفقهاء
 على ذلك وكيف كان معناه فليس بحجة اذ لا حجة في قوله
 من وقف عليه من حيث هو قوله كالاختي الثالث المرسل
 وهو ما رآه عن المعصوم من لم يدركه والمراد بالاولئك
 هنا التابى في ذلك الحديث المحدث عنه كقولنا رآه
 بواسطة وان ادركه بمعنى اجتماعه معه ونحوه وبهذا
 المعنى يفتي ارسال الصحابي عنه التابى ٣ بان يروي
 الحديث عنهم بواسطة صحابي اخر سواء كان الراوي
 تابعا ام غيره صغيرا ام كبيرا وسواء كان الشاقط

واحد

واحدا ام اكثر وسواء رآه بغير واسطة بان قال التابى
 قال رسول الله ٤ مثلا او بواسطة ٥ فيها بان صحح ذلك
 او كصاحبه علمه بها او ايها كقوله عن رجل او عن بعض
 اصحابنا ونحو ذلك هذا هو المعنى العام للمرسل المتعارف
 عند اصحابنا وقد يخص المرسل باسناد التابى الى التابى ٦
 من غير واسطة لقوله سعيد بن المسيب قال رسول الله
 كذا وهذا هو المعنى الاخص عند الجمهور وقيد بعضهم
 بما اذا كان التابى المرسل كثر كما بين المسيب والافرن
 منقطع واخبار جماعة منهم معناه العام الذي ذكرناه
 ويطلق عليه اي على المرسل المنقطع والمقطوع ايها باسقاط
 شخص واحد من اسناده والمفضل يقع القناد المحجة
 باسقاط اكثر من واحد قيل انه مأخوذ من قوله امر عجل
 اي مستعجل شديد ومثاله ما يرويه تابى التابى او من
 قاله فانه قال رسول الله ٧ والمرسل ليس بحجة مطلقا سواء
 ارسله الصحاح ام غيره وسواء اسقط منه واحد
 ام اكثر وسواء كان المرسل جليلا ام لا في الاصح
 من الاقوال للاصوليين والمحدثين وذلك لاجل الجلال

المحذور فيجعل كونه ضعيفا ويزداد الاحتمال بزيادة السقط
 فيقوى احتمال الضعف ويجوز رواته عنه ليست بعدا
 بل اعم الا ان يعلم بخبر مرسله عن الراية عن غير الثقة
 كابن ابي عمير من اصحابنا على ما ذكره كثير منهم وسعيد
 بن المسيب عند الشافعي فيقبل مرسله ويصير في قوة المسند
 وفي تحقيق هذا المعنى وهو العلم بكون المرسل لا يروي الا
 عن الثقة فنظر لان مستند العلم ان كان هو لا يستقر
 لمراسيله بحيث يجدون المجهول فلهذا في معنى الاستناد
 ولا بحث فيه وان كان بحسب الظن به في انه لا يرسل
 الا عن ثقة فهو غير كاف شرعا في الاعتماد عليه ومع ذلك
 غير محقق بمن يخصه به وان كان استناده الى اخباره
 بانه لا يرسل الا عن الثقة فوجهه الى شهادته بعدالة
 الراوي المجهول وسألت ما فيه وعلى تقدير قوله فالاعتماد
 على التعديل وظاهر كلام الاصح في قبوله اسيل
 ابن ابي عمير هو المعنى الاول ودون اثباته شرط القناد
 وقد نازعهم صاحب البشري في ذلك ومع ذلك الذي
 واما الشافعية فاعتدوا عن مراسيل ابن المسيب

ما لم

بانهم وجدوها مساندين وجهه اخر واجابوا عما اورد عليه
 من انه الاعتماد يقع على المسند دون المرسل فيقع لغوا
 بانه المسند يثبت صحة الاستناد الذي فيه الامران
 حتى يحكم له مع امره بانه اسناد صحيح يقوم بالحجة
 ويظهر القاطنة في خبره واما دليلين يرجحهما عند الحاجة
 دليل واحد وثية بالاشح على خلاف جماعة من الجمهور
 حيث قبلوا المرسل مطلقا اذا كان مرسله ثقة ونقله
 الرازي في الحصول عن الاكثر من صحيحين بانه الفرع لا يخرجه
 ان يخرج عن المعصوم الاولة صحة الاخبار عنه واما يكون
 كذلك اذا طعن العدالة وبان علة التثبت هو النفس
 وهي متقية فيجوز القبول وبان المستند ان يكون مرسله
 فانه يحتمل ان يكون بين فلان وفلان رواية لم تذكر ولا يقبل
 الا ان يستفصل واحبب بانه ليس حمل اخباره عنه
 على انه قد اولى من حمله على انه سمع انه قال واذا حمل
 الامران لم يظهر حله على احدما واستفاء علة التثبت
 مرفوعة على ثبوت العدالة وقول الراوي عن فلان
 تيقن بظاهرها الرواية عنه بعين واسطة وقد نزع

في ذلك وادعوا من الله غير متعل كثر الظاهر خلاص وطريق
ما يعلم به الامسالة في الحديث امران حلي وحققي فالاول
نعيم الملاقي بين الراوي والمروي عنه اما كونه لم يدرك
 عنده او ادركه لكن لم يجتمعا وليس له منه اجازة ولا
 ولا اجازة ومن ثم امتنع الى التاميم لضعفه بحريه اليد
 الرواة ووفياتهم وافات طليهم وامثالهم وقد انقضى
 اعوام ادعوا الرواية عن مشيخ هذا المشيخ كذب عوام
 والثاني ان يعتمد في الرواية عن المروي عنه بصفة يحمل
التي وعده مع عدله اي عدم التي كره فلان وقا
 فلان كنا قانما وان استعملنا في حاله يكون قد حدثت بحيلة
 كونه حديث غيره فاذا ظهر بالسبق كونه غير مراد عنه
الامسالة وهو ضرب من الدليس وسياق الرابع المعال
ومعرفته من اجل علم الحديث وادقها وهو رافيه اسبابه
 غامضة فادحة فيه في نفس الامر وظاهرة السلامة
 منها بل الصحة وانما يتم من معرفة ذلك اهل الخبرة
بطريق الحديث ومعرفة مراتب الرواة الضابطة
 لذلك قاهل العلم السائب في ذلك وسيعان على ادراكها

اي

اي العلل المذكورة يتفرد الراوي بذلك الطريق او المثل الذي
 يظهر عليه قرائن العلة ونحوها لانه غير له في ذلك مع انضمام
قراين تنبيه المعارف على تلك العلة من امسالة الموصلة
او وقف في المرفوع او حديث في حديث او وهم وهم
او غير ذلك من الاسباب للعلل الحديث بحيث يغلب
 على النظر ذلك ولا يبلغ اليقين والاختلاف حكم ما يقين
 من امسالة او غيره فيحكم به او يردد من ثبوت تلك العلة
 من غير ترجيح يوجب الظن فيتوقف وهذه العلة عند الجمهور
 مانعة من صحة الحديث على تقدير كون ظاهرة الصحة لولا
 ذلك ومن ثم شرطوا في تحريف الصحيح سلامة من العلة
 ولما احتجنا فلم يشترط السلامة منها ورح فقد ينقسم الصحيح
 الى معقل وغيره وان رد المعلل كايده الصحيح الشاذ
 وبعضهم واقفنا على هذا ايضا والاختلاف في هذا المصطلح
 واعلم ان هذه العلة يرجع في كتاب التهذيب مسنا
 واسناد البكرة والتعرض الى تمثيلها يخرج الى التطويل
 المنا في معرض الرسالة الحاشية المنداس بفتح اللام
 واشتقاقه من الداس بالتحريك وهو اصل ط الطلاق

سني بذلك لا شكاكها في الحقايق حيث ان الراوي لم يصرح
 بمن حدثه واوهم ساعة الحديث ممن لم يحدثه كما يظهر من قوله
 وهما اخفى عليه اما في الاسناد وهو ان يروي عن المشايخ
 ما لم يسمع منه على وجه يرمي انه سمعه منه ومن حقه او حق المدعي
 وشانه بحيث يصير مدلسا لا كتابا ان لا يقول حدثنا ولا اخبرنا
 وما استعملها لانه كذب بل يتركه فلان او عن فلان ونحوه
 كحديث فلان واخبر حتى يرمي انه اخبره والعبارة اعم من ذلك
 فلا يكرهه كما فينا وربما لم يقطعه من خبره رجلا المدلس في
 الذي اخبره ولا يرفع التدليس في ابتداء السند كقولهم
 من بعد رجلا ضعيفا او صغيرا لئلا يثبت الحديث لك
 وهذان النزاعان تدليران في الاسناد واما التدليس في الشرح
 لا في نقل الاسناد فذلك بان يروي عن شيخ حدثنا سمع منه
 ولكن لا يحجب من ذلك الشيخ لعرض من الاغراض فيتميه
 اذ يكفيه باسم او كنية غير معروف بها او يبينه الى بلد او قبيلة
 غير معروف بها او يبينه بما لا يعرف به كقوله يعقوب واهله
 ايام القسم الثاني من التدليس اخف من الاول
 لانه ذلك الشيخ مع الاعراب به انا ان يرفق مرتبة عليه
 يكون

يدعي من تده وضعف او لا يعرف فيصير الحديث مجهول السند
 فيرد لكن فيه تنبيه للمروي عنه وتغير بطريق معرفة حاله فلا يخفى
 للحديث عند ذلك ونقلات المحدثين بعضهم على ذلك كانت اقل
 بينهما التفتة ولم يبع ترك حديثه صرا للذين يروون عن غير
 واضح والقسم الاول من التدليس مقدم جدا لما فيه من ايهام
 افعال السند كونه مقطوعا فيرتب عليه احكام غير صحيحة حتى
 قال بعضهم التدليس اخو الكذب وفي جرح فاعله بذلك
 قوله لان بمعنى انه اذا عرف التدليس ثم روى حديثا غير ما تدليس
 ففي خبره خلاف فيقول لا يقبل مطلقا لما ذكرناه من الضرر المرتب
 على التدليس الذي يقع منه حيث اوجب وصل المقطوع والاقوال
 المرسل وينتج عليه احكام شرعية كانت متفية لولا ذلك
 جرح واضح وقيل لا يخرج بذلك بل ما علم في التدليس يرد ولا
 لانه المفروض من قوله تدليس تدليس والتدليس ليس كذا بل تدليسا
 والاحمد القليل وهو القول الحديث ان صحيح ما يمتنع
 الاقوال كحديثنا واخبرنا دون المحتمل للمرين كعن
 وقال بل حكمه حكم المرسل ورجح هذا القليل الى ان التدليس
 غير قاض في العدالة ولكن محتمل التبر في اسناده لاجل احوال

فلا يحكم بانصال سند الا من اتيانه بلفظ لا يجزئ السند ليس
 بمجمل وغيره فانه يحكم على سنده بالاتصال عملاً بالظاهر حيث
 لا يتصل من له واعلم ان عدم التماس المرجح للسند ليس بغير ما به
 عن نفسه بذلك ويجوز علم مطلق عليه ولا ينبغي ان يقع في
 بعض الطرق زيادة راويينها لاحتمال ان يكون من المرئيين
 ولا يحكم في هذه الصفة بحكم كلي لغايرضا الاتصال باللفظ
السادس المضطرب من الحديث وهو ما اختلف راويه
في رواية على وجه واحد على وجه اخر مخالف له وانما يتحقق
الوصف بالاضطراب مع تساوي الروايتين المختلفتين
 في الصحة وغيرها بحيث لم يترجح احدهما على الاخرى ببعض
المرجحات انما لو ترجحت احدهما على الاخرى بوجه من وجوه
 كان يكون راويها احفظ اراضط او اكثر صحة للرواية
 ونحو ذلك من وجوه الترجيح فالحكم للراجح من الامرين
 اذ الامور فلا يكون مضطرباً ويقع الاضطراب في السند
 بان يروي الراوي ثمة عن ابيه عن جده مثلاً وثمة
 عن جده بلا واسطة وثالثة عن ثالث غيرهما كما انش
 ذلك في رواية الراوي ١٢ بالخط المصلي ستره حيث

لا يجد

لا يجد للعصا ويقع الاضطراب في المتن دون السند كغير
 اعتبار اللفظ عند اشتباهه بالقرينة كخبر من الجانب
 الايمن ليكون حيفاً او بالعكس فترواه في الكافي بالاول
 وكذا في التهذيب في كثير من النسخ وفي بعضها بالثاني فختلفت
 المتن بسبب ذلك حتى من الفقيه الراشد حبان الاضطراب
 يمنع من العمل بغير الحديث مطلقاً او بما قيل من رجوع الثاني
 ودفع الاضطراب من حيث عمل الشيخ في التمهيدية
 بمضمونه في ترجيح على الرواية الاخرى بذلك وبيان الشيخ
 اضطراب الكليني واعرف بوجه الحديث وفيها معاً
 نظر في معرفة من يقف على احوال الشيخ وطرق فترواه
 واما تسمية صاحب البشرى من ذلك تدليلاً فهو سهو
 واصطلاح غير ما به في المحدثون ويكون الاضطراب
 من راو واحد كهذه الرواية فانها مرفوعة الى ابيه في
 الحديث ومن رواه از يد من الراوي يروي كل واحد بوجه
 يخالف ما رواه الاخر السابع المقلوب وهو حديث
 ورد بطريقين فيروي بغيره انا يجمع الطريقين او ببعض
 رجاله بان يقلب بعض رجاله خاتمة بحيث يكون

أجود منه ليرغب فيه وتذيق سهر الحديث برويه محمد بن
أحمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن عيسى وكثيراً ما يتفق
ذلك في أسناد التمهيد وشبه محمد بن أحمد بن يحيى
أبيه أحمد بن محمد بن يحيى عن محمد بن يحيى في قلب الاسم
وتنزه من الأغراض الموجبة للقلب وتذيق ذلك
القلب من العلماء بعضهم لبعض للاختلاف في امتحان
حفظهم وضبطهم كما اتفق ذلك لبعض العلماء ببغداد
وتذيق القلب في المتن كحديث السبعة الذين يظلهم الله
في عرشه ومنه رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا يعلم
بمينه ما يتفق مثاله فهذا ما انقلب على بعض الروايات وأما
هو حتى لا يعلم مثاله ما يتفق بيمينه كما ورد في الأصحاح
الثاني من الموضوع وهذا المكذب المتخلف المصنوع بمعنى
أن راضعه اختلج ومنعه لا مطلق حديث الكذب
فإن الكذب قد يصدق وهو أي الموضوع شراف الضعيف
ولا نحل ردايته للعالم به الأمانة حاله من كونه مرضوماً
مختلفاً غيره من الضعيف العقل للصدق حيث جرد رواتبه
في التزيين والترهيب كسبائي وغيرهما الموضوع بأفواههم

برضعه

برضعه فيحكم عليه مع ما يحكم على الموضوع في نفس الأمر
لا بمعنى القطع بكونه موضوعاً لمجاز كذبه في إفراجه وإنما
يقطع بحكمه لأن الحكم تبع الظن الغالب وهو ما كذبه
ولولاه لما سأل قتل المقر بالقتل ولا رجم المقر
بالزنا لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به وقد
يعرف أيضاً بركاكة الفاظه ونحوها ولاهل العلم بالحديث
ملكة قوية يميزون بها ذلك وأما يخدم به منهم
من يكون اطلاعاً تاماً وذهنه ثاقباً وفهمه قوياً
ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وبالوقوف
على غلظه ورضعه من غير تورع كما وقع لنا يمين
موسى الزاهد في حديث من كثرت صلوة بالليل حسن
وجهه بالنهار فقل كان شيخ يحدث في جماعة فدخل
رجل حسن الوجه فقال الشيخ فاشاء حديثه من
كثرت صلوة بالليل أخرج فوقع لنا بيمينه موسى أنه
من الحديث فرواه والوضوء انصاف منهم من
قصداً للتقرب به إلى الملوك وانباء الدنيا مثل غيات
بن إبراهيم دخل على المهدي بن المنصور وكان

يحبه العلم الطيارة الواردة من الأماكن البعيدة وفيها
 حديثا من النبي ﷺ أنه قال لا سبق إلا في خفا وحاف
 أو فصل أو جناح فأملة بعشرة آلاف درهم فلما
 خرج قال المهدي استمدها ففاه قفا كذاب على رسول
 الله ﷺ ما قال رسول الله ﷺ جناح ولكن هذا المراد ان يقرب
 اليها وأمر بجمعها وقال ما حملته على ذلك ومنهم قوم
 من السؤال مضعون على رسول الله ﷺ أحاديث يتركون
 بها كما أنفق لأحمد ويحيى بن معين في مسجد الرضا
وأعظم ضررا من انتسب بهم إلى الزهد والصلح فخرج
 فأحسب بوضعه أي زعم أنه وضعه حسبة لله تعالى
 وتقربا إليه ليجذب بها قلوب الناس إلى الله تعالى
 بالترتيب والترتيب فقبل الناس مرضوعاتهم
 نفوسهم وكونوا اليهم لظاهر العلم بالصلح والزهد
 ويظهر لك ذلك من أحوال الأخبار التي وضعها هؤلاء
 في الوعظ والزهد فمنها أضرها عليهم ونسبوا
 اليهم أمثالا وأخر الأمانة للعامة وكرامات
 لم ينفق عليها إلا في العلم من أجل بحيث يقطع
 العقل

العقل بكونها مرضوعة وإن كانت كرامات الأولياء ممكنة
 في نفسها ومن ذلك ما روي عن أبي بصير فزع بن أبي
 مريم المروزي أنه قيل من أين لك عن عمره عن ابن عباس
 في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عمره
 هذا فقال أتى مراتب الناس ثم تعرضوا عن القرآن
 وإن استغلوا ببقية أي خيفة ومنازلة محمد بن اسحق
 فوضعت هذا الحديث حسية وكما أنه لا يعضد
 هذا الجامع فقالا أبعثهم ابن حبان جمع كل شيء إلا الصدق
 وروى ابن حبان عن ابن مهدي قال قلت لمسيه بن
 عبد الله بن ابن حبيب هذه الأحاديث من وأكاذب كذا
 فقال وضعها أرفع الناس فيها وهكذا قيل في حديث
 أبي الطويل في فضائل سور القرآن سورة سورة فزاد
 عن المؤمل بن اسمعيل قال حدثني شيخه فقلت للشيخ
 من حديثك فقال حدثني رجل بالمدين وهو يحيى بن
 قيس من حديثك فقال حدثني شيخ براسط وهو يحيى
 فقلت اليه فقال حدثني شيخ بالصرة فقلت اليه
 فقال حدثني شيخ بعبادان فقلت اليه فآخذني

فادخلني بيتا فاذا فيه قوم من المنصورة ومعهم شيخ فقلت
 هذا الشيخ حدثني فقلت يا شيخ من حديثك فقال لم
 يحدثني احد وكنت اريانا الناس قد رغبوا عن القرآن
 فوضعنا لهم هذا الحديث ليصرفوا قلوبهم الى القرآن وكل
 من اودع هذه الاحاديث نفسين كالواحد والعلوي
 والآخر فحدثني فحدثني في ذلك ولعلهم لم يطلعوا
 على وضعه مع ان جماعة من العلماء قد نهوا عليه
 وخطيب من ذكره مسندا كالواحد اسهل ووضع الزادة
 كعبدا الكريم بن ابي العوجا الذي امر بخراب عتقه محمد بن
 سليمان بن علي العباسي وسان الذي قتله خالد القسري
 وخرقه بالنار والغلاة من فرق الشيعة كابي الخطاب
 ويونس بن طيار وبيد الصائغ واصحابهم جملة
 من الحديث ليعيدوا به الاسلام ويصرفوا به قلوبهم
 روي العجلي عن حماد بن زيد قال وضع الزادة
 على رسول الله ص اربعة عشر الف حديث وروي
 عن عبد الله بن يزيد المقرئ ان رجلا من الخوارج
 مرجع عن بدعته فجعل يقولوا تطروا هذا الحديث
 عمر

٢٤
 عن تأخذنه فانكنا اذ اريانا رايا حينا له حديثا
 ثم رخص جارية القاد جمع حديث وهو التا قد البصير
 بكشف عمارها بفتح العين وضحا والفتح اشهر وهو
 العيب ومحو عمارها فلهذا الحديث قال بعض العلماء
 باستل الله احدا كاذب في الحديث وقد هبته الكهلية
 بكسا الكاف وتخفيف الراء وفتح الكاف وتشديد الراء
 او بفتح الكاف وتخفيف الراء على اختلاف نقل الضائعين
 لذلك وهم الطائفة المنتسبون بمذهبهم الى محمد بن
 وبعض المنتسبة من المنصورة الى حماد وطعن الحديث
 للزعينب والزعينب ترجيا للناس في الطاعة وحررا
 لهم عن العصبية واستدلوا بما روي في بعض طرق الحديث
 من كذب علي بن سعيد المفضل به الناس فليتوبوا فقد
 من النار وهذه الزيادة قد اطلها نقول الحديث
 وحمل بعضهم حديث من كذب علي بن علي من قال انه
 ساحر او مجنون حتى قال بعض المخدلين انما قال
 من كذب علي بن علي وكذب له وروي شرحه نسأل الله
 السلامة من الخذلان وحكي القرطبي في المعجم عن بعض

احل اري ان ما وافق القياس الحلي جازان بخبري الى
 ثم المروي تارة بخبري الواضع وتارة باخذ كلام
 لبعض السلف الصالح او قراء الحكماء والاسانيد
 او ياخذ حديثا ضعيفا لا يثبت له اسناد صحيح
 ليرجح وقد صنف جماعة من العلماء كتابا في بيان الضرر
 للضعف الفاضل الحسن بن محمد في ذلك كتاب الدد
 الملقب في تبيين الغلط جيد في هذا الباب ولغيره كابي
 الفرج بن الجوزي وفيه في الجودة لان كتابا بن الجوزي
 ذكر فيه كثير من الاحاديث التي ادعى وضعها لادليل
 على كونه موضوعا والمعاقرها بالضعيف اولى بعضها
 قد لمحق بالصحيح والحسن عند اهل النقد بخلاف
 كتاب الضعفاء فانه تام في هذا المعنى مثل على الصافي
 نته لهذا القسم من الضعيف لافرد الموضوع تشمل
 على مباحث كثيرة من احكام الضعيف اذا وجدت
 حديثا باسناد ضعيف فذلك ان تحول هذا الحديث
 ضعيف بقوله مطلق ويعني به ضعيف الاسناد
 او يصحح بانه ضعيف الاسناد لان تعني بالاطلاق
 او

او يصحح بانه ضعيف المتن فقديمي يصحح يثبت
 بمثله الحديث وانما يضعف اي يطلق عليه الضعيف
 مطلقا بحكم امام من ائمة الحديث مطلق على الاخبار
 وطرقها مطلقا بها ان اي ذلك الحديث الموجود
 بطريق ضعيف لم يروا سنادا يثبت به صحته هذا المعنى
 فان اطلق ذلك المطلق ضعفا ولم يفسره ففي جواز
 لغيره كذلك وجان مرتبان على ان المرح هل يثبت
 مجله ام يقتصر الى التفسير وسألي انشاء الله وقد
 تقدم انه لا يجوز رواية الموضوع بغير بيان حاله مطلقا
 واما غيره من افراد الضعيف فتعذر روايته ايضا
 في الاحكام والعقائد لما يتقرب عليه من الضعف في الاحكام
 الدينية فزعا واصرا وتساهلا في روايته بلا بيان
 في غير الصفات الالهية والاحكام الشرعية من الترتيب
 والترتيب والقصص وقضايا الاعمال ونحوها على
 المشهور بين العلماء ويمكن ان يستدل له بحديثين
 بلغة شئ من اعمال الخير فعل به اعطاه الله ذلك
 وان لم يكن الامر على بلغة ونحوه من عباد الله

هو من هذا الباب
 ومنه قوله في الحديث

ومنهم من منع العمل به مطلقا ومرسله رواية حديث ضعيف
او مشكوك في صحته بغير اسناد يقبله روي او بلغنا
او ورد او جاء ونحوه من صيغ التوقيف ولا يذكر بصيغة
الحكم قال رسول الله وقيل ونحوها من الالفاظ المجازة
اذ ليس ثم ما يوجب الحزم ولو اتى بالاسناد مع المتن
 لم يجب عليه بيان الحال لانه قد اتى به عند اهل الاعتبار
 والجاهل بالحال غير معذور في تقليد ظاهره والقصير
منه ولو ثبت الحال انهم كان الى الباب الثاني
فيمن يقبل روايته ومن ترد ومعرفة ذلك من اقم
انواع علوم الحديث وبه اي ما ذكر من العلم بحال التوقيف
محصل التميز بين صحيح القاية وضعيفها وقرر ذلك
البحث وان اشتمل على الفتح في المسلم المستور يستلزم
اشاعة في الفاحشة في الذين امنوا اصيانه للشرعية
المطهرة من افعالها اليوم منها فيها ونحو الخطا والكتب
عنها وقد روي انه قيل لبعض العلماء اما خشى ان
يكون هؤلاء الذين ترك حديثهم خطا وعند الله
يوم القيمة فقال لان يكونوا خطا اي احب الي من
 ان يكون

٢٤
 ان يكون رسول الله خشي قوله لي لم تنبت الكتاب
عن حديثي وروي ان بعضهم سمع من بعض العلماء شيئا
من ذلك فقال له يا شيخ الكتاب للعلماء فقال له ويحك
هذه نسخة ليس هذا غيبه وهذا امر واضح لا امر فيه
بل هو من رضى الكفايات كامل المعرفة بالحديث فوجب
على المكتم في ذلك التثبت في نظم رجوعه للا يسمع في
بري غير مجموع بما طنه جرحا فيخرج سليما وليس ثم بريا
بشيء سوى مؤمله الدهر عارها فقد اخطا في ذلك غير واحد
فقطعوا في كابر من الرداة استنادا والى طعن ورد فيهم
لعمل اذ لا يثبت عنهم بطريق صحيح ومن المراد الوقوف
على حقيقة الحال فليطالع الكتاب بالكش رحمة الله في الرجال
وقد كفانا السلف الصالح من العلماء بهذا الشأن مؤنة
الحج والقول غالب في قبهم التي صنفوها في الضعفاء
كابن الغضائري او فيما معا كالنجاشي والشيخ ابي جعفر
الطوسي والسيد جمال الدين احمد بن طائوس والعلاء
جمال الدين ابن المطهر والشيخ تقي الدين بن داود وعمرهم
وكن بنى لما هرب في هذه الصناعة ومن وهبه الله

احسن بضاعة تدبرها كزوجة ومراعاة ما قرره فلعنه يظفر
 بكثير من الجهلة ويطلع على ترجيح في المديح والذم قد
 اغفلوه كما اطلعنا عليه كثيرا ونهنا عليه في مواضع كثيرة
 وضعناها على قلب القدم خصوصا مع تعارض الاخبار
 في الحجج والادرج فانه وقع لكثير من الكابر الزوارة وقد
 اوردناه الكشي في كتابه من غير ترجيح وكلم من بعده
 في ذلك واختلنا في ترجيح ابيها على الاخر اختلافنا
 كثيرا فلا ينبغي لمن تدبر على البحث تقليد هم في ذلك واقتلنا
 في ترجيح ابيها على الاخر اختلافنا كثيرا فلا ينبغي لمن قدر
 على البحث تقليد هم في ذلك بل ينبغي تاملها الله فكل
 مجتهد نصيب فان طريق الجمع منها ملتبس على كثير حسب
 اختلاف طرقه واصوله في العمل بالاحاديث الصحيحة بالحسنة
 والمؤثرة وطرها او بعضها وربما لم يكن في احد الجانبين
 حديث صحيح فلا يحتاج الى البحث عن الجمع بينهما بل يعمل
 بالصحيح خاصة حيث يكون ذلك من اصول الباحث
 وربما يكون بعضها صحيحا ونقصه حسنا او وثقا ويكون
 من اصله العمل بالجميع يجمع بينهما بالابواب اصل الباحث

الآخر

الآخر ونحو ذلك وكثيرا ما يتفق لهم التعديل بما لا يصلح
 لتدريكه كما يعرفه من يطالع كتبهم سيما خلاصة الاقوال
 التي هي الخلاصة في علم الرجال وفي هذا الباب ما لا يخفى
 الا اننا اتفق ائمة الحديث والاصول الفقهية على استبعاد
 اسلام الراوي حال روايته وان لم يكن مسلما حال تحمله
 فلا تقبل رواية الكافر وان علم من هذه التعرض عن الكتاب
 لو حجب التثبت عند خبر الفاسق فيلزم عدم اعتبار خبر الكافر
 بطريقه اولى او شغل الفاسق الكافر وقبول شهادته
 في الوصية مع ان الرواية اضعف من الشهادة بنقص خاص
 فيبقى العام معتبرا في الباقي ويمكن القايير هنا اعتبار
 القياس او تدعيمه بالتمسك بالادنى على الاعلى وقريب
 منه القول بقبول اي خيفة شهادته انما وبعضهم على
 بعض فيلزم مثله في الرواية كذلك فانه لا يقبل روايتهم
 مطلقا وقبل شهادتهم للمفارقة صيانة للحقوق اذا كثر
 معاملاتهم لا يحضرها مسلمان وبلوغه عندا انما كذلك
 وعقله فلا تقبل رواية العتيق والمخزن مطلقا لا شرعا
 القلم عنها الموجب لعدم الموازنة المتعقبة لعدم الخط

انكار

من ارتكاب الكذب على تقدير تميزه ومع عدمه لا يقع
بقوله وجهه وهم على شرط عدالة لما تقدم من الأمر
بالثبوت عند خبر القاسق فصار عدم الفسق شرطاً لثبوت
الرواية ومع الحمل بالشرط ويجوز للحمل بالشرط في
الحكم بغيره حتى يعلم وجود انتفاء الثبوت كذا استدلالاً
عليه وفيه نظر لأن مقتضى الآية كون الفسق مانعاً
من قبول الرواية فإذا جاز حال الراوي لا يقع الحكم عليه
بالفسق فلا يجب الثبوت عند خبره بمقتضى مفهوم الشرط
ولا نسلم أنه الشرط عدم الفسق بل المانع طوره فلا يجب
العلم بانفائه حيث يحمل الأصل عدم الفسق في المسلم
وصحة قوله هذا بعض آراء شيخنا أبي جعفر الطوسي
فإنه كثيراً ما يقل خبر العدل ولا يثبت بسبب ذلك وقد
أي حجة قبول رواية جمهور الحال محتاجاً بغير ذلك
ويقول قولهم في تزكية النعم وطهارة الماء ورواية الجارية
والفرق بين ما ذكره من الرواية واضح وليس المراد
من العدالة كونه تاركاً لجميع المعاصي بل بمعنى كونه سليماً
من أسباب الفسق التي هي فعل الكذب أو الأصرار على

وغايب

وحرام المرأة وهي الاتصاف بما يستحسن الخطي به عا
بحسب زمانه ومكانه وشأنه فعلاً وتركاً على وجهين
ذلك له ملكة وأما لم يصح باعتبارها لأن السلة
من الأسباب المذكورة لا يتحقق إلا بالملكة فاعني عن
اعتبارها ووضيعة لما يرويه بمعنى كونه حافظاً لمقتضاها
غير مغفل أن حدث من حفظه ضابطاً لكتابه حافظاً
له من الغلط والتصحيف والتخريف إن حدث منه
عارفاً بما يختل به المعنى أن يروي أي بالمعنى حيث تجزئه
وفي الحقيقة اعتباراً لعدالة معني عن هذا لأن العدل
لا يجازف برواية ما ليس بمضبوط على الوجه المعتمد
وتخصه تأكيداً أو جري على العادة ولا يشترط
في الراوي المذكورة لاصالة عدم اشتراطها والحيات
السلف والخلف على الرواية عن المرأة ولا الحرية
فيقبل رواية العبد والمقبول يشهدانها في الجملة فالرواية
أولى ولا العلم بصفة وعربية لأن الفرض من الرواية
لا المتناهي وهي تحقيق بدونها ولهم قوله من نصر الله
أمراً سمع مقالتي فوعاها وادها كما سمعها فوب

حامل فقه ليس بفقير ولكن ينبغي مؤكدا معرفة بالبرية
حذرا من التخن والتخفيف وقد روي عنهم عليهم السلام
انهم قالوا امرنا فانا قوم فصحاء وهم مثل اعراب
العلم واللسان وقال بعض العلماء جاءت هذه الاحاديث
عن الاصل معرفة وعن ائمة ائمة ما خاف على طائفة
اذا لم يعرف الخوان يدخل في حله قول النبي من كذب
على متعمدا فليس بمتعمد من النار لانه لم يكن يعلم
فمن لم يروي عنه حديثا ولم يروى فيه فقد كذب عليه والمعتبر
ان يعلم قدرا يسلم معه من التخن والتخفيف وكذا لا يعتبر
فيه البصر فيصير رواية الاعشى وقد وجد ذلك في السلف
والمخلف ولا القديس على اعتبار خير الواحد وعلى
عدم اعتبار لا يعتبر في المقبول منه عدد خاص بل
ما يحصل به العلم فالعدد غير معتبر في الجملة مطلقا
وهل يعتبر مع ذلك امرا اخر ومذهب خاص ام لا يعتبر
فيقبل رواية جميع فرق المسلمين وان كانوا اهل بدعة
اقرنا احدها انهم لا يقبل رواية المبتدع مطلقا لنفسه
وان كان يتاقل كما استوى في اكثر المنازل وغيره

والثاني

والثاني ان لم يتحمل الكذب لنصرة مذهبه قيل وان اتهمه
كالخطاينة من غلاة الشيعة لم يقبل والثالث ان كان
داعية لمذهبه لم يقبل لانه مظنة التهمة بنزوح مذهب
والا يبق عليه اثبات الجهر والبرح وهو المشهور بين اصحابنا
اشراط ايمانهم مع ذلك المذكور من الشروط بمعنى كونه اياها
قطعا في كفا الاصل الفقيه وغيرها لانه من عده
عندهم فاسق وان تاقل كما تقدم فينا وله الدليل
هذا مع علمهم باجل ضعيفه بسبب فساد عقيدة الراوي
او مرفقة مع فساد عقيدة ايضا في كثير من ابواب الفقه
معتد بهم عن ذلك العمل المخالف لما اقتضاه في اصولهم
من عدم قبول رواية المخالف باجماع الضعفاء الحاصل
لراوي بفساد عقيدة ونحوه بالشبهة اي شهرة الخبر
والعمل بمجهره بين اصحابنا فيمكن اثبات المذهب به
وان ضعف طريقه كايثبت مذهب اهل الخلافة بالطريق
الضعيف من اصحابهم ونحوها الى الشترق من الاستبصار
الباقية لهم على قول رواية المخالف في بعض الابواب
كقول ما ذكره القرائن على صحته مع ذلك على ذهب

اليه الحق في المعبر وقد تقدم الكلام على هذا الدليل في اول
 الرسالة وكيف كان فاطلاق شرط الايمان مع استثناء
 من ذلك ليس بجديد وحيث فاللزم على اقرانه عنهم اطلاق
احد الامرين من الايمان والعدالة او الايمان والصحة لا اطلاق
اشرطهما اي الايمان والعدالة المقصود عدم قبول رواية
 غير الموثوق مطلقاً ولا يقولون به وان قصد قوم من
 فاعتبروا سلامة السند من ذلك كله وانقصوا على
 الصحيح ولا يرب انه اعدل ولا يفتح فيه قول الحق
 في رده من ان الكاتب قد يلصق والناقص قد يصدق
 وان في ذلك طعناً في علمائنا وقد عانى المذهب اذ لا
 يصنف الا وقد يعمل بخبر المخرج كما يعمل بخبر العدل
 وظاهر ان هذا غير قاصح ومجرد احتمال صدق الكلام
 غير كاف في جواز العمل بقبوله مع التهمة والفرج في
 المذهب غير ظاهر فانه من لا يعمل بخبر الواحد من اصحابنا
 كالسيد مرتضى وكثير من المتقدمين مصنفاتهم خالين من
 خبر الثقة على وجه التقليد فضلاً عن المخرج الى
 ان يبلغ حد التواتر والمصنفات المشتملة على اخبار ^{الحجج}

مبنية

مبنية على مذهب المفتي بمسألة ان كان ولا يدين بخلاف
 ذلك فالعمل على غير المخالف الثقة ليس من طاهر النبي
 من قبول خبر الفاسق طاهرًا ومنع اطلاقه على المخالف
 مطلقاً وقد تقدمت الاشارة اليه اما المنصرون على
 ضعفه فلا عند في قبول قوله كما يتفق ذلك للشيخ رحمه الله
 في موارد كثيرة والله تعالى اعلم بحقائق احكامه الثانية
تعريف العدالة المحببة في الروي ينص على ان
 عليها او بالاستقامة بان يشتهر عدالة بين اهل النقل
 او غيرهم من اهل العلم كشايخنا السالفين من علماء الشيعة
 محدثين يعقوب الكليني وما بعده الى زماننا هذا لا يحتاج
 احدهم هؤلاء المشايخ المشهورين الى تخصيص على تركية
 ولا يشبه على عدالة لما اشتهر في كل عصر من ثقتهم وطهر
 وورعهم زيادة على العدالة وانما يتوقف على تركية
 غير هؤلاء من الرواة الذين لم يشتهروا بذلك ككثير
 ممن سبق على هؤلاء وهم طرقات الاحاديث المدونة في الكتب
غالباً وفي الاكتفاء بتركية الواحد العدل في الرواية
فرد مشهور وهذه التركية فرع الرواية فكما لا يعتبر

العدل في الأصل فكذلك في العرف وذهب بعضهم إلى اعتبار
 اثنين كما في المخرج والتعديل في الشهادات فهذا طريق معتبر
 عدالة الراوي السابق على زمانه والمعاينة بذلك
 وبالمعاينة الباطنة المطلقة على حاله واتصافه بالملكة
 المذكورة ويعرف ضبطه بأن يعتبر رواية بزيادة الثقات
 المصروفين بالضبط والإيقان فان وافقهم في رواياته
 غائباً ولو من حيث المعنى بحيث لا يخالفها أو يكون المخالفة
 نادرة عرقاً كونه ضابطاً ثباتاً وان وجدناه بعد اعتبار
 روايته برأيتهم كثير المخالفة لهم عرفاً بخلافه أي اختلا
 ضبطه أو اختلا حاله في الضبط ولم يخرج بحديثه وهذا
 الشرط انما يتوقف اليه فيما يروي الأحاديث من حفظه
 أو يخرجها بغير الطرق المذكورة في المصنفات وأما رواية الأول
 المشهورة فلا يعتبر فيها ذلك وهو واضح الثالثة التعديل
مقبول من غير ذكر سببه على المذهب المشهور لأن أساليب
كثيرة تصعب ذكرها فانه ذلك يخرج التعديل إلى أن يتولد
 لم يفعل كذا لم يترك كذا فعل كذا وكذا وذلك شاق جداً
 وأما المخرج فلا يقبل إلا مفسراً مبيناً لسبب الموجب له
 لا خلاف

41
 لا خلاف الناس فيما يرميه فانه بعضهم يجعل الكبيرة
 القادرة ما ترقد عليها في القرآن بالتأثر وبعضهم
 يقيم التردد وأخرون يعمدون المتوقفين بالكتاب والسنة
 وبعضهم يجعلون جميع الذنوب كياتر وصغر الذنوب كياتر
 عندهم أضافي المخرج ذلك من الاختلاف فيما أطلق
 بعضهم القبح بشيء يأتى على امرأته جرحاً
 وليس يخرج في نفس الامر أو في اعتقاد الآخر فلا بد من
 بيان سببه لشطرنجه هو مخرج أم لا وقد اتفق كثير
 من العلماء حرج بعض قلما استغفر ذكراً لا يصح جرحاً
 قيل لبعضهم لم ترك حديث فلان فقال رايته يركض
 على بردون وسئل آخر عن رجل من الرماة فقال لا يخرج
 بحديثه ذكر يرمي عندهما فاسخط حماد وشيكل يات ذلك
 أث في باب التعديل لأن المخرج كما يختلف أساليب كذلك
 فالتعديل ينبغي في ذلك لأن العدالة تتوقف على
 أصناف الكليات مثلاً فربما لم يمتد المعدل بعض الذنوب
 كياتر ولم يقع عنده تعاماً في العدالة فذكر يركبه

بالعدالة وهو ناسق عندنا لا يأتى على كونه من كبريا
 لكثيره عنده ومن ثم ذهب بعضهم الى اعتبار الفصل فيها
 ومن نظر الى صعوبة الفصل ونحوه اكتفى بالاطلاق
 فيها اما الفصل باختلاف المخرج والتعديل في دون فليس
 بذلك الوجه نعم على اتفاق مذهب الخارج والمعتبر
 كسبل آباء وهو طائفة المخرج والتعديل لم يعل بالحدوث او بتركه
 في الاسباب المرجحة للمخرج بان يكون اجتهادها فيناه
 يحصل المخرج والتعديل واحدا او احدهما مقلدا للآخر
 وكلاهما مقلدا للمجتهد واحد اتجه الاكتفاء بالاطلاق
 في المخرج كالعادلة وهذا الفصل هو الاقرب فيهما واعلم
 انه يرد على المذهب المشهور من اعتبار التفسير في المخرج
 اشكال مشهور من حيث ان اعتقاد الناس اليوم في المخرج
 والتعديل على الكتب المصنفة فيها وقلما يتعرضون فيها
 لبيان السبب بل يقتضرون على قولهم فلا نضعيف ونحوه
 فاشراط بيان السبب يقتضي التعديل ذلك وسد باب
 المخرج في الغالب واجيب بان ما اطلقه الجاهلون

في

في كتبهم من غير بيان سببه وان لم ينقل المخرج على مذهب
 من يعتبر التفسير لكن يوجب الرتبة القديمة في المخرج لذلك
 المقتضى الى ترك الحديث الذي يرد به فيترقق عن قبحه
 الى ان يثبت العدالة او يثبت زوال مرجع المخرج ومتى
 انتزعت عنه تلك الرتبة مجتبا عن جال مجتبا اوجب الثقة
 بعدالة فقلنا رداية ولم تترقق او عندها الزاوية تثبت
 المخرج في الزواة بقول واحد كعدليه اي كانت تعديله في
 باب الدلالة بالواحد ايضا وقد عتقم على المذهب الاكثر
 وذلك لان العدد لم يشترط في قبول الحديث اسلف فلم
 يشترط في وصفه من جمع وتعديل لانه فرع والفرع لا
 يزيد على اصله بل قد ينقص كما في تعديل شهود الزنا
 فانه يكفي فيه باثني دون اصل الثنا واما ما خرج عن ذلك
 ووجب زيادة الفرع اعني المخرج والتعديل على اصله
 كالاكفاء في التعري بالاشاهد اليهم دون التعديل
 ومذهب بعضهم في الاكتفاء بشاهد واحد في رؤية هلال
 رمضان وشهادة الواحدة في بيع الرصبة وبيع ميراث
 المستعمل فبدليل خارج ونحو خاص ولو اجمعوا واحدا

ومن ارادت

جرح وتعديل فالجرح مقدم على التعديل وان تعدد المعدل
 وزاد على عدد الجراح على القول الاصح لانه المعدل
 يجزى عما ظهر من حاله والجراح يشتمل على زيادة الاطلاق
 لانه يجزى عن باطن حقيق على المعدل فانه لا يعتد فيه
 ملازمته في جميع الاحوال فلهذا ارتكب المرجع للجرح
 في بعض الاحوال التي فارقته فيها هذا اذا لم يكن الجمع
 بين الجرح والتعديل كما ذكره والى ما يمكن الجمع كما اذا
 شهد الجراح بقول انسان في وقت فقال المعدل لايته
 بعده حيا او ينفذ فيه فقال المعدل انه كان ذلك
 الوقت نائما او سائرا ونحو ذلك معارضا ولم يكن
 التقييم ولم يتم التعديل الذي قدم به الجراح ثم وطلب
 الترجيح ان حصل الترجيح بان يكون احدهما اضبط
 او اوسع او اكثر عددا او نحو ذلك فيعمل بالراجح ويترك
 المرجح فان لم يتفق الترجيح وجب التوقف للتعارض
 مع استحالة الترجيح من غير الترجيح الخامسة اذا قال الثقة
 حدثني ثقة ولم يبينه لم تكف ذلك الاطلاق والترقيق
 في العمل برأيه وان اكتفينا بتركيه الواحد اذا لا يبد

على

على تقدير الكفاية به بتركيه من تعينه وسميته
 لتبطل في امره هل اطلق التزم عليه التعديل او تعارض
 كلامهم فيه او لم يذكره الجرح كونه ثقة عنده وغيره
 قد اطلع على جرحه بما هو خارج عنه أي عندها
 الشاهد بثقته وانما وثقه بناء على ظاهر حاله ولو علم
 لما وثقه واصالة عدم الجراح مع ظهور تركيه غير كاف
 في هذا المقام اذا لا يبين البحث من حال الرواية على وجه
 نظيره احدا لمراد الثقة من الجرح او التعديل او تعارضها
 حيث يمكن بل اضربه عن تسمية حبيب في القلوب نعم يكون
 ذلك القول منه تركية للمروي عنه حيث يقصد بمقولته
 حدثني الثقة اذ قد يقصد به مجرد الاخبار من غير تعديل
 فانه قد يتجه في مثل هذه الالفاظ في غير مجلس الشهادة
 وهل يزدل الاطلاق على التركيبة ام لا بد من استقلا به وان
 اجودها تنزيه على ظاهر من علم بمجازه الثقة في مثل ذلك
 وعلى تقدير تصريحه بتركيه او حمل الاطلاق عليها
 ينفع وثقه مع ظهور عدم معارض وانما يتحقق ظهوره بيقينه
 بعد ذلك والنجح عن حاله والا فلا احتمال قائم كما

وذهب بعضهم الى الاكتفاء بذلك لما لم يظهر المعارض الخلف
 وقد ظهر ضعفه وشبهه ما لو قال كل من روى عنه فرفقة
 وان لم يستمر ثم روي عنه لم يتم فانه يكون مرتباً له
 غير اننا لا يعمل بتركيه هذه كما قرناه وقرنا العالم هذه الرواية
 صحيحة في قوة الشهادة بتعديل روايتها فاولى بعدم الاكتفاء
 بذلك ولوروي العدل من رجل سماه لم يجعل رواية
 عنه تعديلة له على القول الاصح بطريق الى لا يجوز
 ان يروي عن غير عدل وقد وقع من اكثر الاكابر في الرواة
 والمصنفين ذلك خلافاً لشذوذ من المحدثين ذهبوا
 الى اقتضاء ذلك التعديل وكذا عمل العالم المجتهد في الآ
 وفتية الغير يقتضى على فرق حديث ليس حكماً منه بصحة
 ولا مخالفة له فدحايقه ولا في رايه لا تباي كل
 واحد من العل والمخالفة اعم من كونه مستنداً اليه او قدماه
 فيجوز في العمل الاستناد الى دليل اخر من حديث صحيح
 او غيره وفي المخالفة كونها لشذوذ او معارضته
 لما هو ارجح منه او غيرها والعام لا يدل على الخاص
 وقد تقدم الخلاف في اشراف عدالة الراوي مطلقاً
 فلعله

فلعله قيل رواية غير العدل لا يعارض السادسة في بيان
 الالفاظ المستعملة في المخرج والعدل به اهل هذا الشأن
 لما كان المعتمد عندنا في الراوي العدالة المستفادة من
 الملكة المذكورة ولم تكلف بظاهر حال المسلم ولا الراوي
 فلا بد في التعديل من لفظ صريح يدل على هذا المعنى وقد
 استعمل المحدثون وعلماء الرجال الفاظاً كثيرة في الترتيب
 بعضها راد على المطالب وبعضها اعم منه فخصي كرها
 مفصلة ونبين ما يدل منها عندنا عليه وما لا يدل
 فنقول الفاظ التعديل الدالة عليه صريحاً قول العدل
 هو عدل او موثوق وهذه النقطه وان كانت مستعملة
 في ارباب الفقه اعم من العدالة لكنهم لم يستعملوا الا
 بمعنى العدل بل الاغلب استعمالها خاصة وقد تنق
 في بعض الرواة ان تكرر في تركيهم لفظ الثقة وهو
 يدل على زيادة المديح وكذا قوله هو حجة اي مما يحتاج
 بحديثه وفي اطلاقه اسم المصدر عليه مبالغة ظاهرة
 في الشناء عليه بالثقة والاحتجاج بالحديث وان
 كان اعم من الصحيح كما يتق بالحسن والمرتب بالضعيف

على ما سبق فقبله كلف الاستعمال العرفي لاهل هذا
 الشأن لهذه اللفظة يدل على هو اخص من ذلك وهو
 التعديل وزيادة نعم لوقيل بجحج بحديثه ونحوه لم يدل
 على التعديل لما ذكرنا بخلاف اطلاق هذه اللفظة على
 نفسنا اذ اوى بدلالة العرف الخاص وكذا قوله هو صحيح الحديث
 فانه يقتضي كونه متصا بطا فيه زيادة تركته وما اذى
معناه من الالفاظ الدالة على التعديل اما قوله سبق ثبت
 حافظ ضابط بجحج بحديثه صدوق سابق في صادق قوله
 الصدق بالحديث او الاضافة على التوسع كتب حديثه نظيره
 اي في حديثه بمعنى انه لا يطرح بل يطرأه ويختبر حتى
 يعرف حاله فلعله قيل لا يابس بمعنى انه ليس بظاهر الضعف
 وقد اتفق هذا الوصف لمجاعة منهم اقدم اي عوف
 البخاري وابنه محمد وذكرها العلامة في قسم من يعمد على رواية
 شيخ جليل صالح الحديث مشكور خير فاصل اتفق هذا
 الوصف لمجاعة كابرهم بن اي الكلام واليا القويم
 وبنان الجزري وعلي بن قيس الفتي وعبد الرحمن
 بن عبيدة وعفية العايد والقسم بن هشام
 وقيس

محلى

كتاب التفسير
 في تفسير القرآن
 تفسير ابن كثير
 تفسير ابن كثير
 تفسير ابن كثير

على تقدير الكفاية بركته من تحينه وحنينه لم ينظر
 في امرة هل اطلق القوم عليه التعديل او لا ومنهم من
 وقيل بن عمار ومنهم من جمع له بين اللفظين خاص
 كحديث بن شعيب الطالقاني مروي عن محمد بن قيس الاسدي
 نا هذا لم كابرهم بن علي الكوفي واولى بالهم ما انورد
 احدهما صالح كابرهم بن محمد الخثلي واحدهما صالح
 وشهاب بن عبيدة واحدهما صالح عبد الحنان وروهب
 لوقيل الاكثر كابرهم بن سليمان ومصعب بن الحليق
 وهشام بن اي مسروق الخدي مسكون الى رواية كابرهم
 بن بدران فالأقوى في جميع هذه الاوصاف عدم الكفاية
 في التعديل وان كان بعضها اقرب اليه من بعض
 لانها اعم من المطلوب فلا يدل عليه اما الاربعة الاولى
 فظاهرا لا يكل واحد منها قد جامع الضعفاء وان
 كان من صفات الكمال واما الاحتجاج بحديثه فقد
 عرفت انه قد يتفق بالضعف فضلا عن الحسن
 وما قاربه واما الوصف بالصدق بالقطعة فقد جامع
 عدم العدالة ايضا اذ شرطها الصدق مع شي اخر

واما كنه حديته والنظر فيه فظاهر انه اعظم من المطلوب
 بل ظاهر في علم التوفيق واما نفي اليأس عنه بوجه الناس
 واما ما نقل عن بعض المحققين من انه اذا اعتبر به فراه
 الثقة فذاك الامر مخصوص باصطلاحه لا ببقائه عملا بمضمون
 اللفظ واما البيع فانه وان اريد به التقدم في العلم ورياسة
 الحديث لكن لا يثبت على التوفيق فقد تقدم فيه من ليس بشيء
 وشبهه جليل واما صالح الحديث فانه الصلاح الإضافي
 فالمؤمن بالنسبة الى الضعيف صالح وان لم يكن صالحا
 بالنسبة الى الحسن والصحيح وكذا الحسن بالإحسان
 الى اقربه وما دونه واما المشكور فقد يكون الشكران
 على صفات لا يبلغ حد العادلة او لا يدخل فيها وكذا
 خير مع احتمال دلالة هاتين على المطلوب واما القائل
 فظاهر عموم لا ترجيح الفضل الى العلم وهو يحتاج
 بكثرة واما الخاص فربما وضعه الى التخلع امام
 او في مذهب معين او شدة التزامه به اعم من كونه
 ثقة في نفسه كما يدل عليه العرف بظاهر كون الموضع
 اعظم بل هو الى وصف الحسن اقرب وكذا الرصف
 بالزهد

لا يثبت
 على التوفيق
 فقد تقدم
 فيه من ليس
 بشيء

بالزهد العلم والصلاح مع احتمال دلالة الصلاح على
 وزيادة لكن فيه ان الشرط مع التعديل الضبط الذي
 من جملة علم غلبة النيان والصلاح بحاجته اكثر
 واما قريب الامر فليس بواصل الى حد المطلوب والاما
 كان في مكانه بل ربما كان قريبا الى المذهبين غير
 دخل فيه راسا والمكون الى رواية قريب من صالح الحديث
 فقد ظهر ان شيئا من هذه الاوصاف ليس به صحيح في التعديل
 وان كان بعضها قريبا منه نعم كل واحد منها يفيده للحد
 فيخرج حديته اي حديث المتصفي بها بالحسن لما عرفت
 من انه رواية الممدوح من اصحابنا مدحا لا يبلغ حد
 التعديل هذا اذا علم كون الموصوف بذلك من اصحابنا
 اما مع عدم العلم فيشكل بانه قد يحتاج الى انصاف
 ببعض المقاهيد الخارصة عنا خصوصا من يدخل في حديثنا
 كالموافقي والفتحي واما الجمهور فمن لا يعتبر منهم
 في العادلة تحققاتها ظاهرا بل يكفي في المسلم بها
 حيث لا يظهر خلافها فيكفي بكمرة هذه الالفاظ
 في التعديل خصوصا مثل العالم والمتقن والصابر

والصالح والفاضل والصدق والثبت هذا يتعلق
بالفاظ التعديل والفاظ الجرح مثل ضعيف كتاب
وضاع الحديث من قبل نفسه أي مختلفه وكذبه غال
مضطرب الحديث منكراً لينة أي يثابها في روايته
عن غير الثقة من روى في نفسه أو ترك الحديث
مرتفع القول أي لا يعتبر قوله ولا يثبت عليه منهم
بالكذب أو الغلو أو نحوها من الأوصاف الفادحة
ساقط في نفسه أو حديثه وآه اسم فاعل من وهي
أي ضعف في الغاية يقول وهي الحايطة إذا ضعف
وهم بالسقوط وهو كناية عن منه ضعفه وسقوط
اعتبار حديثه لأشئ مبالغة في نفي اعتباره أو لأشئ
معتد به ليس بذلك الثقة أو العدل أو الصفا المختار
في ذلك ونحو ذلك السابعة من خلط بعد استقامته
بخرق يضم الخاء فسكون الزاء وهو الحق وضعف العقل
وفسق كالأففة بعد استقامتهم في زمن الكاظم ع
والفطحية كذلك في زمن القائم ع وكثير من عبد الله
إبي الفضل ومحمد بن علي الشلمغاني وأشباههم

وغيرهم

وغيرهم من القوادح نقل ما روي عنه قبل الاطلاق
اجتماع الشرايط وارتفاع الموانع وروى ما روي عنه
وإشك فيه هل يقع قبله أو بعده للشك في الشرط
وهو العدالة عند الشك في التقدم والتأخر وإنما
يعلم ذلك بالتاريخ أو بقول الراوي عنه حتى قيل أطلق
ونحو ذلك ومع الإطلاق وعدم التاريخ يقع الشك
فيرة الحديث الثالثة إذا روي ثقة عن ثقة وروى
المروي عنه في ذلك الحديث فتقاه وأكبر روايته فإن
كان جازماً ببقية بان قال ما رويته على وجه القطع أو كذب
على ونحوه تقاض من الجزمان والجاهد هو الأصح وجب
مرد الحديث ثم لا يكون ذلك جرحاً للفرع ولا يندح
في باقي رواياته عنه ولا عن غيره وإن كان كذباً لشيخه
في ذلك إذ ليس قبل جرح شيخه بأولى من قبول جرح
لشيخه فتسا قطاً وإن لم يترك الرواية لكن قال لا أعرفه
أو لا أدركه ونحوه لم يندح في رواية الفرع على الأصح
إذ لا يدل ذلك عليه بوجه لاحتمال السهو والنيان
من الأصل والحال أن الفرع ثقة جازم فلا يرد بالأصل

خلاف

حديثاً

بل كما لا يظن رواية الفرع ويجوز لغيره ان يروي عنه بعد ذلك
 يجوز لغيره ان يروي عنه او لا الذي لا يترك الحديث روايته عن
 ابي ابي ان سمع منه فيقول هذا الاصل الذي قد صار فرعاً
 اذا اراد التحديث بهذا الحديث حدثني فلان عن
 ابي حدثني عن فلان وكذا وكذا وقد وقع من ذلك جملة
 احاديث لا كما برئنا بعد ما حدثنا بها من حديث سمع
 عن سهل بن ابي صالح عن ابيه يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله
 بشاهدين قال عبد العزيز بن محمد لقيت سهلاً
 فسأله عنه فلم يعرفه وكان يقول بعد ذلك حدثني سمع
 عن ابي وسوق الحديث وقد جمعها اي تلك الاحاديث
 التي بينها راويها ورواها عن رواها عنه بعضهم
 وهو الخطيب البغدادي في كتاب مفرق وبالجملة فالمانع
 مفقود والمتحقق للبعد موجود وصيغة الاصل فرعاً
 غير قاصح بوجه والله تعالى اعلم الباب الثالث في حمل الحديث
 وطرق نقله وفيه فصول الاصل في اهلية التمثيل
 وشرط التمييز ان يحمل الاستماع وما في معناه لتحقيق
 فهمه معناه والمواد بالتمييز هنا ان يفرق بين الحديث
 الذي

الذي هو بصدور رايه وغيره ان سمعه في اصل صحيح والا
 اعتبر مع ذلك ضيقه ونسبه بعضهم بغيره بين البقرة والذابة
 والحمار واشباه ذلك بحيث يميز في تميز والا قول الصحيح
 واحترز بجملة الاستماع عما لو كان يحكي الاجازة فلا يعتبر
 فيه ذلك كما سيأتي في المراتب بما في معنى الاستماع الفأرة على
 الشيخ ونحوها لا الاسلام فتقول كذا وكذا واذاه مسلماً
 قبل وقد اتفق ذلك للصحة كرواية جابر بن مطعم انه
 سمع النبي صلى الله عليه وآله في المربط بالحرر وكان قد جاء في فداء
 اسارى يده فحمل كذا ثم رواه بعد اسلامه وكذلك رواية
 واقفاً بعينة قبل الهجرة ورواية ابي سفيان في حديثه
 مع هرقل وغيرها ولا يلزم في صحة حمل من دونه
 على الاصح وقد اتفق الناس على رواية جماعة من الصحابة
 عن النبي صلى الله عليه وآله قبل البعثة كالحسين عليه السلام فقد كان
 سن الحسن عا عند موت النبي صلى الله عليه وآله نحو الثمانين سنين
 والحسين عا نحو السبعين وعنده الله بهما الزهري والنسائي
 بن بشير والسائب بن يزيد والمسيور بن مخزوم وغيرهم
 وقيل ان رايهم من غير فرق بين ما يحمله قبل البعثة وبعد

ولم يزل الناس يسمعون الصبيان ويحضرهم بمجالس الحديث
 ويغذونهم بروايتهم لذلك بعد البلوغ وخالف في ذلك
 شاذوذ فشرطوا فيه البلوغ لذلك جعل البلوغ نعم يحد بقرم
سنتهم المستوعب للاستماع بعشر سنين او خمس سنين او اربع
 ونحوه خطأ لاختلاف الناس في بلوغهم والتميز
 فمن هم الخطأ وميز ما يسمعه صح سماعه وان كان دون
 خمس ولم يكن كذلك لم يقع وان كان اربع سنين
 وقد ذكر الشيخ الفاضل تقي الدين الحسن بن داود ان حقه
 ورفيقه السيد خياث الدين بن طاووس استقبل بالكتابة
 واستقنى عن المعلم وعمره اربع سنين وعن ابيه بن
 سعيد الجوهري قال لما مات جدياً ابن اربع سنين
 قد عمل الناس ان قد قرأ القرآن ونظر في التراتي غير انه
 اذا جاء بكى وقال ابو محمد عبد الله بن محمد الاصفهاني
 حفظت القرآن ولى خمس سنين وحملت الى ابن المرقى
 اقر سورة الكافين فلقها فقال اقر سورة
 التور ففعلتها فقال اقر سورة والمرسلات
 ففعلتها ولم لا غلط فيها فقال ابن المقرئ اسمعوا له
 والعبد

والعبدية على ولا شرط في المروية عنه ان يكون اكبر
 منه الراوى سنا ولا رتبة وقد راوينا بل يجوز ان
 يروى الكبير عن الصغير بعد ان يضافه بصفات الراوى
 وقد اتفق ذلك كثيرا للصحة روى عنهم فمن دونهم
 من التابعين والفقهاء والعرض من هذا النوع ان
 لا يثبت بناء على الغالب كون المروية عنه اكبر بالامر
 دائما فيجعل بذلك منزلة الراوى قال البيهقي ان الراوى ان يترك
 الناس من اهل العلم الثاني في طرق التحمل الحديث وسبعة
اولها السماع من لفظ الشيخ سواء كان املا ومن حفظ
 ام كان بتدريسه من كتابه وهو اعلى السماع من الشيخ
 ارفع الطرق الواقعة في التحمل عند جمهور المحققين
 لانه الشيخ اعرف بوجه ضبط الحديث وتأديته
 ولانه خليفة رسول الله ص وسفير الى الله والاختصاص
 كما لا يخفى وكان النبي ص احب الناس اولا واحم
 ما جاء به والتقريب على ما جرى مجرى ٢ او لانه السامع
 اربط جارا على واوعى قلبا وشغل القلب وتوسع القلب
 القاصر اسرع وفي صحبة عبد الله بن سنان قال قلت

لا يثبت الله بحقيق القوم فيسمعون متى حديثكم فاحجروا
ولا تروى قال فافرو عليهم من اوله حديثاً ومن وسطه
حديثاً ومن اخره حديثاً فعدله عليه السلام الى قراءة
هذه الاحاديث مع العجز يدل على اوليته على قراءة
الراوي والامر بها فعمل الراوي بالتتابع من الشيخ في حالة
كونه راوياً لغيره ذلك المجموع سمعت فلاناً الخ وهي
ان هذه العبارة اعلاها اي اعلا العبارات في ثابته
المجموع للدلالة نصاً على التتابع الذي هو على الطريق
ثم بعد ها في المرتبة ان يقول حديثي حديثنا للدلالة
على قراءة الشيخ عليه كتبهما يجعلان الاجازة لما ساق
من ان بعضهم اجاز هذه العبارة في الاجازة والكتابة
بجلا فسمعت فانه لا يكاد احد يقول سمعت في اجاز
الاجازة والكتابة ولا يد في قد ليس ما لم يسمعه
وروي عن بعض الحديث ان كان يقول حديثاً فلان
ويناول انه حدث اهل المدينة وكان الراوي ح
مها الا انه لم يسمع منه شيئاً مثلاً بذلك وكون سمعت
في هذه الطريق اعلى منها مذهب الاكثر لما ذكرناه

وقيل

وقيل ها اعلى منها لانه ليس في سمعت دلالة على ان
الشيخ روي له الحديث وخاطبه به وفي حديثنا واحديثنا
دلالة على انه خاطبه ورواه له وفيه ان هذه وان
كانت منزلة الا ان الخطيب فيها اسهل من احتمال الاجازة
والدليس وبخبرها فيكون تحصيل ما ينبغي ذلك اولى من
تخصيصه باللفظ اذ كونه من جملة المقصود ببيان
اذا لا يفرق الحال في صحة الرواية بهذه المرتبة من
قصده وعلمه ثم بعد حديثي وحديثنا في المرتبة قوله
في هذه الحالة اخبرنا بطريقنا الاجازة في القول وكذلك
يستعمل في الاجازة والكتابة كثيراً فلذلك كان ادون
تم اننا وبنانا لان هذا اللفظ غالب في الاجازة
وهو قليل الاستعمال هنا قبل ظهور الاجازة فكيف هو
واما قول الراوي قال لنا ودكر لنا فهذه من قبل حديثنا
فيكون اولى من اننا وبنانا لدلالة على القرب انما
لكنه ينقص عن حديثنا انه بما سمع في المذاكرة في المجالس
والمناظرة بين الخصمين اشبه باليق من حديثنا
لدلالة على انه المقام لم يكن مقام التحديث وانما



وانما اقتضاه المقام وادناها اي ادنا العبارات الواقعة
 في هذه الطريق قول الراوي بالسماع قال فلان ولم يقل فلانا
 لانه بحسب مفهوم اللفظ اعم من كونه سمعه منه او بواسطة
 او وسيط وهو مع ذلك محمول على السماع منه عرفا اذا تحقق
 لقائه للروى عنه لا سيما من عرف انه لا يقول ذلك
 الا فيما سمعه منه حديثا من التذليل وهو اولى واركب
 عدم اشتراط اشهر ثانيا بها القراءة على الشيخ وتبي
 عند اكثر قراء الحديث العوض لانه القاري يرضه
 على الشيخ سواء كانت القراءة من حفظ الراوي او من كتاب
 وسواء كان المرفوع بحفظه الشيخ او كان الراوي يروي
 والاصل الذي يعارض به بيده اي يد الشيخ من غير ان يحفظه
 او يثق به غير انما غير الثقة فلا يعتد باصالة كلامه
 العاطل والتحجيف في مرقا الراوي وعدم مرة غير الثقة
 واحتمال سوء الثقة نادر فلا يتبع كما لا يتبع الشهور
 لروى الشيخ ايها وهي اي هذه الطريقة رواية صحيحة
 اتفاقا من الحديث وان خالف فيه من لا يعتد به
 ولكن اختلفوا في ان القراءة على الشيخ مثل السماع

من

من لفظه في المرتبة او فوقه وادناه فالاشهر تقدم
 من ان السماع اعلى وقد عرفت وجهه وقيل هو ان العوض
 كحديثه اي حديث الشيخ بلفظه سواء كونه المنفرد عن
 علماء المجاز والكرامة ليحقق القراءة في الحالتين من سماع
 الاخر وقيام سماع الشيخ مقام قرآنية في مراعاة الضبط
 وورود حديثه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 قرأتك على العالم وقراءة العالم عليك سواء وقيل
 العوض اعلى من السماع من لفظ الشيخ وما وقف لهؤلاء
 على دليل مفتح الملاحظة الاقرب مع الشيخ في عدم
 تكليفه القراءة التي هي بصورة ان يكون تليدا لا استمعا
 والعبارة عن هذه الطريق ان يقول الراوي اذا اراد
 رواية ذلك قرأت على فلان او قرأ عليه وانا اسمع
 فاقترع الشيخ به اي لم يكلف القراءة عليه ولا يعدم
 النجاسة ولا يشار له بل بلفظ ما يتفق الاقرب يكون
 مروية وهذا ان اعلى عبارات هذه الطريقة لانهما
 على الواقع صريحا وعدم احتمالهما غير الطالب ثم يعدهما
 في المرتبة ان يقول حدثنا واخبرنا معقدين بقوله

قراءة عليه ونحوه من الالفاظ الدالة عليه او مطلقين
 عن قوله قراءة عليه على قول بعض الحديث لان اقرانه به
 قائم مقام الحديث والاحبار ومن ثم جاز مقتضى
 بالقراءة عليه وقيل لا يسوغ هذا الاطلاق لان الشيخ
 لم يحدث ولم يجيز وان اقرنا بما سمع الحديث
 ولا يلزم من جوازها مقتضى جوازها مطلقين لان
 الالفاظ المستعملة على وجه الجواز يقتضون غير هاتين القرائين
 الدالة عليهما ولا يطلق كذلك بقية لفظها في قول
 ثالث يجوز اطلاق الشك في وهو اقربنا دون الاول
 وهو حدثنا لقوة اشعاره بالنقل والمشافهة دون
 اخبرنا فانما يجوز بها في غير النقل كثيرا ولان الفرق
 قد ساء بين اهل الحديث وان لم يكن بينهما فرق
 من جهة اللغة ومن فرق بينهما فقد حلف عسائرا
 والعقل بالفرق هو الاظهر في الاقوال والاشهر في الامال
 واذا قال الراوي له اي ليرقى عنه اجبت عليه
 بلنا وهو ما شك مصنع اليه فاحتمل لذلك فلم ينكر
 ذلك مع الاخبار والتحديث عنه وان لم ينكر
 بما

بما يقتضي الاقرار به على قلة الاكثر لدلالة القرائن المتطابقة
 على انه مقربه ولان عدالة يمنع من التكرار
 عن السكوت ما ينسب اليه بغير صحة وشرط بعضهم
 نقطة ليحقق الحديث والاحبار ولان التكرار
 اعم من الاقرار وكذا يقال لا ينسب الى السكوت
 مذهب فعلى الاول يجوز للراوي ان يقول كما لا ريب
 حدثنا واخبرنا تنزيلا لسكونه مع قيام القرائن على
 اقرانه تنزيلا لاجباره وقيل انما يقول قولي عليه
 وهو يسمع ونحوه ولا يجوز ان يقول حدثني
 لانه كذب وحق فله ان يعمل به ويرى به كذلك
 وما سمعه الراوي من الشيخ وحده او شاركه
 وحده او مع غيره قال عند رواية غيره حدثني واخبرني
 بصيغة المتكلم وحده يكون مطابقا للواقع مع تحقق
 رايه المستقيم مع الشك في اصله عدم سماع غيره معه
 وما سمعه مع غيره من حديثنا واخبرنا بصيغة الجمع
 للمطابقة انما وقيل انه قيل مع الشك لاحواله

سماع غيره منه حديثنا الحديث لا أنها كل مرتبة من حديثنا
 حيث أنه يحمل عدم قصده بل التدليس بتحديث
 أهل بلد كما مر فليقتصر إذا شئت على التناقص
 وضعا لأن عدم الزيادة هو الأصل وهذا التفصيل
 بملاحظة أصل الأفراد والجمع هو الأولى ولو عكس
 الأمرينهما فقال في حالة الوحدة والشك حديثنا يقصد
 التعظيم وفي حالة الاجتماع حديثنا نظر إلى دخوله
 في العموم وعدم ادخال من معه في لفظه جاز لصحة لغة
 وعرفا ومنع أي منع العلماء في الكلمات الواقعة في المصنفات
 بلفظ حديثنا أو حديثنا من إبدال أحدهما بالآخرى
 لاحتمال أن يكون من قال ذلك لا يرى التسمية بينهما
 وقد عتبت بإطلاق مذهبه وكذا الذين له إبدال سمعت
 بأحدهما ولا يهتبه وعلى تقدير أنه يكون المص من
 يرى التسمية بينهما فينبغي على الخلاف المشهور في نقل
 الحديث بالمعنى فإن أمرنا جاز الإبدال والآلاف
 وأما المسموع منهما من غير أن يذكر في مصنف فينبغي جواز
 تغييره

٥٣
 تغييره بالآخر على جواز الرواية بالمعنى وعدمه فإن قلنا به
 جاز التغيير والآلاف سواء قلنا بتساؤلهما في المعنى
 أم لا لأنه لا يمكن أن يكون مختارا لعبارة مؤيدة لمعنى
 الآخرى فإن كانتا على مرتبة أو أدنى فلا يصح
 الرواية والحال أن السامع أو المسموع ممنوع من
 أي من السماع بفتح وكحه من الموانع كالحديث والقراءة
 المفردة في الأسراع والحقيقة بحيث ينبغي بعض الحكم والبعد
 عنه القاري ويحذر ذلك والضابط كونه بحيث لا يفهم المسموع
 لعدم تحقق معنى الأصار والتحديث معه فإن اتفق قال حضرة
 كالحديثنا وأخبرنا وقيل بخلافه ويعني من اليسر من الشيخ
 ونحوه على وجه لا يمنع أصل السماع وإن منع وتروى على الوجه
 الأكل ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس في حفظهم
 وعدمه وإن دقاعه بالشراغل فإن منهم من لا يمنع من التسخ
 ونحوه مطلقا أو منهم من يمنع أدنى عائق وورد في
 عن الحافظ في الحسن الدار قطن أنه حضر في حديثه
 مجلس الصغار فجلس يسخ حينئذ كان معه والصغار على
 فقال له بعض الحاضرين لا يصح سماعك وانت يسخ فقال

نهى الاملاء خلا في ذلك ثم قال يحفظكم املاء الشيخ
 من حديث الى الان فقال لا فقال الدار قطني
 املاء ثمانية عشر حديثا فحدثت الاحاديث فوجدت
 كما قال ثم قال ابراهيم الحديث الاول منها عن فلان
 ومنه كذا او الحديث الثاني عن فلان من فلان
 ومنه كذا ولم يزل يذكر اسانيد الاحاديث وترونها
 على ترتيبها في الاملاء حتى اتي على اخرها فتجيب الثانية
 ويخبر الشيخ لسامعين روايته اي رواية المسموع لجمع
 او الكتاب بعد الفراغ منه وان حربي على كلمة اسم السماع
 وانما كان الجمع اولى لاحتمال غلط القاري وغفلة الشيخ
 او غفلة السامع عن بعضه فيخبر ذلك بالاجازة
 لما قاله واذا كتب لاحدهم خطه خ كتب سمعه متى رآه
 روايته عن جماعة من الامراء واذا عظم مجلس الحديث
 وكثر فيه الخلق ولم يكن اسماءه للجمع فبلغ عنه مستردي
 سامع المستقل عن المولى عند بعض الحديثين لقيام القرائن
 الكثيرة بصدقه فيما بلغه في مجلس الشيخ عنه والجران
 عليه فقد كان كثير من الاكابر يعظم الجمع في مجالسهم جدا
 حتى

حتى يبلغ الرواثة ويبلغ عنهم المستقلون فيكتبون عنهم
 بواسطة تبليغهم واجاز غير واحد من رواة ذلك عن
 المولى واكثر ما بلغنا في ذلك عن اصحابنا ان صاحب كتاب
 في الكفاية اسمعيل بن عباد قدس الله سره لما جلس للاملاء
 حضر خلق كثير فكانوا المشتمل الواحد لا يقوم بالاملاء حتى
 انضاف اليه ستة كل يبلغ صاحبه وروي ابراهيم السمعاني
 في ادب الاستبصار ان المعتصم وجه من يخبر مجلس عام في المجلس
 الذي في جامع الرصافة قال كان عام مجلس على سطح المسجد
 وينشر الناس في الرحبة وما يليها فاعظم الجمع جدا حتى بلغ
 ثوبا سبعة ادم رجل في الاسناد اربع عشرة مرة والناس
 لا يسمعون فلما بلغ المعتصم كثرة الجمع امر بفتح قمر زوا
 المجلس عشرون الفا ومائة الف ثم تحدث نال العلم وبارد
 ذلك عسكرة الادبار فكانت تبرد نال بالجمي ثم انطوى
 فكانت لم يبلغ وقيل لا يجوز ان اخذ من المستقلين يروي
 عن المولى في غير واسطة المسموع وهو الاظهر لان خلا
 الواقع ولا يشترط في صحة الرواية بالسماع والقراءة
 الهراي بان يروي الراوي المروي عنه بل يجوز لمن وراءه

عن علي بن عاصم

اذا عرف الصبر ان حدث بلفظه او عرف حضوره ان وري عليه
 او اجبر ثمة انه هو فلان المرقى عنه ومن ثم تحت يد
 الاعلى كابن ام مكتوم وقد كان السلف سمعوا من انوار
 البقيع وغيرهم من المتأمن وراء حجاب ويرونه عنق
 اعتمادا على الصبر واستدلوا عليه ايضا بقوله ص
 ان بلا لا يزدن بديل محلولوا شربا حتى تستمعوا اذان
 ابن ام مكتوم وقيل بل بشرط الرؤية لانه كان المماثلة
 في الصوت وقد كان بعض السلف يقول اذا حدثك
 المحدث فلم تدعه فلا تدعه فلعنه شيطان قد تصور
 في صوته يقول حدثنا واحبنا والمحق ان العلم بالصبر
 يمنع ذلك واحتمل تصور الشيطان مشركا من المشافهة
 ووراء الحجاب وكذا لا يشترط علم اي علم المحدث بالتأني
 فلما سمع من لم يعلمه نوجه من الوجه المانعة من العلم
 جاز للتسامع ان يريه عنه لتحقيق معنى التسامع المقصود
 ولو قال المحدث اخبركم ولا اخبر فلانا او خصا فمما
التسامع فسمع غيرهم او قال بعد التسماع لا تدعني
 والحال انه غير اكثر خطأ للراوي او جبر الرجوع

عن

عن الرأية راوي السامع عنه في الجميع لتحقيق اخبار الجميع
 وان لم يقصد بعضهم حتى لو حلف لا يخبر فلانا بكذا فافتر
 جماعة عرفهم واستثناءه حيث بخلاف ما لو حلف
 لا يخبره واستثناءه وكذلك كونه عن الرقابة لا ينالها
 بعد تحقيقها الا انه قد حدث وهو شئ لا يبرح فيه
 وفي معناه ما لو قال رجعت عن اخبري آياتك يا اولا
 اذن ذلك في رواية ومخبر ذلك نعم ولو كان رجوعه
 لتدني خطا في الرقابة تعين الرجوع ويقبل قوله

فيه وثالثها الاجازة وهي في الاصل مصدر اجاز ويزيد فاعاله
 واصطلاح اجازة تحركت الواو فوظم افتتاحا قبلها
 فانقلب الفاء فبقيت الالف الزائدة التي بعدها
 تحذف احدها لا لبقاء الساكنين فصار اجازة
 وفي المحدث من الالفين الزائدة او الاصلية
 قولان مشهوران الاول قول سيبويه والثاني
 قول الاخفش وهي اخوذة من جاز الماء الذي
 لسقاء المالد من الماشية والحرف منه قولهم
استجنته فاجازني اذا سفاك ماء لما شربك

أو أرضك فالطالب الحديث يستجيز العالم عليه أي
 يطلب إعطائه له على وجه يحصل به الإصلاح لنفسه
 كما يحصل للأرض والمأشئة الإصلاح بالماء فيحصل
 وكثيراً ما يطلق على العلم اسم الماء على التمثيل لا على
 وعليه بعض المفسرين لقوله تعالى وتري الأرض هامدة
 فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وتخرج أي حين
 إذا كان أخذها من الإجازة التي هي الأسفا فيقول
 إلى المفسر ليفهم ولا تسمية فتقول اجزته مسبوقة
 مثلاً كما تقول اجزته مائي وقيل هي أي الإجازة
 اذن وتسميع وهو المعروف وعلى هذا فنقول
اجزته له رواية كما يقول اذنت له وسوغت له
 وقد يخفف المضاف الذي هو مستحق الاذن فيترك
 اجزته له مسبوقة مثلاً من غير ذكر الرواية على وجه المجاز
 بالحذف وإذا اقتدر ذلك فاعلم ان المشهور من العلماء
 من المحدثين والاصوليين انه يجوز العمل بها بل ادعى
 جماعة الاجماع عليه نظراً الى شذوذ المخالف وقيل
 وهو يفي الى الشافعي في احد قوله وجماعة من اصحابه

جم

نعم

منهم القاضيان حسين والماوردي لا يجوز الرواية بها
 استناداً الى ان قول المحدث اجزته لك ان يروي
 عني في معنى اجزته لك لا يجوز في الشرع لانه لا يبيح رواية
 ما لم يسمع فكان في قوة اجزته لك ان كذب على داود
 بان الاجازة عرفاً في قوة الاخبار بمروية حمله فهو
 كما لآخره تفضلاً والاخبار غير متوقف على التصريح قطعاً
 كما في القراءة على الشيخ والغرض من هذا الامهال وهو تحقيق
 بالاجازة وبان الاجازة والرواية بالاجازة شرطان
 يتصحيح الخبر من الخبر بحيث يورث في اصل صحيح ببقية
 ما يعتبر فيها لا الرواية عنه مطلقاً سواء عرف ام لا
 فلا يتحقق الكذب ثم اختلف المجتهدون في ترجيح السماع
 عليها والعكس على قول ثالث انها الفرق بين عصر السلف
 قبل جميع الكتب المعتمدة التي يعمل عليها ويرجع اليها
 وبين عصر المتأخرين فقول الاول السماع ارجح لان السلف
 كانوا يحضرون الحديث من صحف الناس وصدقوا الرجال
 فدعت الحاجة الى السماع خوفاً من التدليس والتلبس
 بخلاف ما بعد تدوينها كان فائدة الرواية ترجح انما هي

اتصال سلسلة الاسناد بالنبي صلى الله عليه وسلم والافالحة
يقوم بها في الكتب وتقرنها القوي منها والضعيف من كتب الحجج
والتمثيل وهذا اقرى من ثم الاجازة تتوخى انواعها الربية
لانها اما ان تتعلق بامر معين بشخص معين او عكسه او بامر
معين لغية او عكسه واعلاها الاول وهو الاجازة
لمعين بامر معين كما جرت لكنا بالعلماني او ما اشتمل
عليه فترسق هذا وانما كانت اعلى الانضباط باليقين
حتى زعم بعضهم انه لا خلاف في جازها وانما الخلاف
في غير هذا النوع او الاجازة لمعين بغير امر معين
كقولك اجرتك سموا في امر وياقي وما اشبه وهذا انما
جاء على الاشهر ولكن الخلاف فيه اكثر من حيث علم
انضباط المجاز فيبعد عن الاذن بالاحمال المسوغ له
ولو قيدت برصف خاص كسموا في من فلان او في بلدنا
اذا كانت متميزة فاقول بالجاز ثم بعد ما في المرتبة
الاجازة لغية اي غير معين كجميع المسلمين او كل احد
او من ادرك زاني وما اشبه ذلك سواء كان معين
كاكتاب العلماني او غير معين كما جرت لي رواية ونحوه
وقد

وقد انما خلاف مرتبة في القوة بحسب المرتبة فخره
على التقدير بين جماعة من الفقهاء والمحدثين ومن وقت
على اختياره لذلك من متأخري اصحابنا شيخنا الشهيد
وقد طلب من شيخه السيد تاج الدين من معية الاجازة له
ولا ولاده ولجميع المسلمين بمدة ادرك جاز من حياته جميع
مدتها فاجازهم ذلك بخطه وقدره الى الجواز بقيد
برصف خاص كاصحاب الدين فان جازنا العام جازها
بطريق اولي والا احتل للجواز هذا المحصر ومطل الاجازة
بمروي مجهول اوله اي لشخص مجهول فالاول ككتابنا
وله اي للمجهول مروي بآية كثيرة بذلك الاسم والثاني قوله
اجرت المجاز فلان وله موافقون فيه اي في ذلك الاسم
والنسب ولا يعين المجاز له منهم وليس من هذا القبيل
اجازة لجماعة مسمين معينين باسمهم والمجهول لا يعرف
اعيانهم فانه غير قاصح كما سمعهم اي لا يفتح علم مرتبة
بهم اذا حضروا في السماع منه كما تقدم لمصرك العلم في الجملة
وتمينهم في انفسهم هنا وتعلق الاجازة على الشرط
كقوله اجرت لمن شاع فلان باطل لا يفيد اجازة

الجمالة والتعليق كقول اجبت لبعض الناس وقيل لا
لا ارتفاع الجمالة عند وجود المشية بخلاف الجمالة
الرائقة في الاحازة لبعض الناس وطن شاء الاجازة
او الرواية اولهات انشاء اولك ان شئت يصح
لانها وان كانت معلقة الا انها في قوة المطلقة لان
مقتضى كل اجازة تفويض الرواية بها الى مشية المجازلة
فكان هذا مع كونه بصفة التعليق في قوة ما يقتضيه
الاطلاق وحكاية الحال لا تعليقاً حقيقة حتى اجاز
بعض الفقهاء بعث ان شئت فقال قبلت ولا يصح
الاجازة لعدم كونه اجرت لمن يولد له فلا
كما لا يصح الوقف عليه ابتداءً وقيل بل يصح الاجازة
للمعذور ان عطف المعذور على مجرد كاجرت له
ومن يولد له كالوقف ومنهم من اجازها للمعذور
بناءً على انها اذن لا محاذية ورد بانها لا يخرج عن
الاخبار بطريق الجملة كما سلف وهو لا يعقل للمعذور
ابتداءً ولمسلم كونها اذناً فهي لا يصح للمعذور
ويصح لغيره من المجابين والاطفال بعد
انقطاع

انقطاعهم بغير خلاف فيقول في ذلك كما لا يتضح
الوكالة للمعذور من المجابين وقد رايته بخطوط
جماعة من فضلائنا بالاجازة لا يتأثم عند ولا يتم
مع تأميرهم ولا يتم منهم السيد جمال الدين بن طائوس
لولده غياث الدين وشيخنا الشهيد استجاز من اكثر
مشايخه بالعراق لولده الذين ولدوا بالثام قريباً
من ولادتهم وعندي الان خطوطهم لهم بالاجازة
وذكر الشيخ جمال الدين احمد بن صالح السبي قدس سره
ان السيد فخار الموسوي استجاز بوالده مسافراً الى الحج
قال فادقني والذي بين يدي السيد تحفظت منه
انه قال لي يا ولدي اجبت لك ما يجوز لي روايته ثم قال
وسيعلم فيما بعد خلافة ما خصصت به وعلى هذا جرى
السلف والخلف وكانهم رادوا الطفل اهلاً لتحمل
هذا النوع من ازار حمل الحديث النبوي ليؤدي به
بعد حصول اهليته حرماً على تدفع السبل الى بقائه
الاستاد الذي اختصت به هذه الآية وتقريره من
رسول الله صلى الله عليه وآله استاذ وفيها اي في الاجازة

بها كصحته الرواية بالقرأة على الشيخ مع أنه لم يلفظ بأو
عليه وبه أي باللفظ والكتابة أو كما ينبغي بعد اللفظ يتحقق
الأخبار الذي متعلقه اللفظ أو الأذن واللفظ على الكتابة
ينظر إلى تحقق الأذن والأخبار بالكتابة مع المقدار يتحقق
الوكالة بالكتابة مع قصد هاهنا عندهم حيث أن الفرق
بجود الإباحة وهي تحقق لغير اللفظ كقصد الطعام في الضيق
ودفع الشرب إلى العريان ليليه ويحذف ذلك والأخبار تنسخها
في غير اللفظ عرفاً ورأياً المناولة وهي نوعان أحدهما
المناولة المعقولة بالإجازة وهي على أنواعها أي أنواع الإجازة
على الإطلاق حتى أكثر بعضهم أفرادها عنها الرجوع إليها
وأنما يفرقان في أن المناولة تقتصر إلى مشابهة العجز
للمجازاة وحضوره دون الإجازة وقبل أنها أحسن من الإجازة
لأنها إجازة مخصصة في كتاب بعينه بخلاف الإجازة
تم لها مراتب منها أن يعطيه تملكاً أو عارية للشيخ أصله
أي أصل سماع الشيخ ونحوه ويؤله هذا سماع من فلان
أو رواه عنه فأرواه عني أو أجزيت لك روايته
عني ثم يملكه آياه أو تولد عنه أو استخه وقابل به
ثم

ثم تروى التي ونحو هذا وتسمى هذا عرض المناولة إذا لم يروى
عرضاً وثقالاً لعارض القراءة وهي أي المناولة المعقولة
بالإجازة دون السماع في المتبقة على الأصح لاشتمال
القراءة على ضبط الرواية وتفصيلها بما لا يتفق بالمناولة
وقيل أن المناولة مع الإجازة مثله أي مثل السماع
من حيث تحقق أصل الضبط من الشيخ ولم يحصل منه
مع سماعه من الراوي أخبار ينقل بل أحال فيكون
المناولة بمنزلة ثم دون هذه في المتن أنه تناوله سماعه
وبجيزه له ويمسكه الشيخ عنه ولا يملكه منه ويرويه عنه
إذا وجبه وظف به أو بما قبله على وجه يفهمه بموافقة
لما شأله الإجازة على أنه معتبر في الإجازات المجردة
عن المناولة وهذه المرتبة تتقاعدها سبق لعدم جواز
الطالب على المجلة وغيبته عنه فلماذا لا يكاد يظهرها آخره
على الإجازة المجردة في المجلة باعتبار تحقق أصل المناولة
وقيل لأن رواية لها عليها أصلاً وهو قريب فإن آياه
أي أي الطالب للشيخ بكتاب فقال الطالب للشيخ هذا
روايتك فأنولته وأضرب رواية ففعل من غير نظر

في الكتاب وتحقيق كونه رواية جملة أم لا فباطل إن لم يثبت
 معرفة الطالب بحيث يكون ثقة متقناً والآخر الاعتماد عليه
 وكانت إجازة جازية كما جاز في القراءة على الشيخ الاعتماد
 على الطالب حتى يثبت هذا القاري من الأصل إذا كان موثقاً به
 معرفة وديناً وكذا يجوز إطلاقاً أن قال الشيخ حدث عني
 بما فيه أن كان حديثي مع برأني من الغلط والهم لزوال المانع
 السابق مع احتمال بقاء المنع للثقة عند الإجازة وتعليقها
 على الشرط وثابتها المناولة المجردة عن الإجازة بأن تناوله
 كتاباً ويتردد هذا سمي أو روايتي مقتضاً عليه أي غير
 أن يترك الإجازة عني أو اجتزأت لإدخاله عني ونحو ذلك
 وهذه مناولة مختلفة فالصحيح أنه لا يجوز له الرواية بها
 وجزها أي الرواية بذلك لبعض الحديثين لمصداق العلم بكونه
 رويًا له مع استشارها بالاذن له في الرواية واستدل لها
 من الحديث بما روي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله
 إلى كسري مع عبد الله بن حذافة وأمره أن يدفعه إلى عظيم
 البصر إلى كسري وفي إجازة ما روي في الكافي بإسناده
 على أحمد بن محمد الجواد قال قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام

في الرواية

٤١
 الرجل من أصحابنا يعطيني الكتاب ولا يتولاه إجازة عني فيجوز
 لي أن أروي عنه قال فقال إذا علمت أن الكتاب له فاروه
 عنه وسألتني أن ملهم من إجازة الرواية بحجة أعلام الشيخ
 الطالب أن هذا الكتاب سمعته من فلان وهذا يزيد
 على ذلك ويرتفع بما فيه من المناولة فإنها لا يخرج من إشعار
 بالاذن وأذا روي بها أي بالمناولة بأي معنى فرض
 قال حدثنا فلان مناولة وأخبرنا سائلة غير مقتصر
 على حدثنا وأخبرنا إلا بهامه السماع أو القولية وقيل
 يجوز أن يطلق خصوصاً في المناولة المقتضية بالإجازة
 لما عرفت من أنها في معنى السماع وجزئة أي إطلاق
 حدثنا وأخبرنا بعضهم في الإجازة المجردة عنها
 أي عن المناولة والأشهر اعتبار ضخمة القيد
 بالمناولة أو الإجازة أو الاذن ونحوها وكان قد
 خصصهم الإجازة بعبارات لم يسلموا منها من التمسك
 ركضهم في الإجازة أخبرنا أو حدثنا مشافهة إذا كان
 قد شافهته بالإجازة لفظاً وكعبارة من يقول أخبرنا
 فلان كتابه أو فيما كتب إلي إذا كان قد أجاز به خطه

وهذا ونحوه لا يخرج عن القائلين لما فيه من الاشراك والاشباه
 بها هو على منه كما اذا كتب الله له ذلك الحديث نفسه
 ولا حول السلامة من ذلك خضع بعضهم الاجازة سفاها
 باضافي وما كتب اليه المحدث من بلد كتابه ولم يثابره
 بالاجازة بكتبة فلان كذا وبعضهم استعمل في الاجازة
 الواقعة في رواية من فوق الشيخ المسموع بكلمة عن فقول
 احدهم اذا سمع على شيخ باجازة عن شيخه قرأت على
 عن فلان ليقيم عن الشماع الصحيح وان كان عن غيره
 بين الشماع والاجازة واعلم انه لا يندل المع من
 اطلاق اجازة وحدتنا في الاجازة باباحة الخبر
 لذلك كما اعتاده قوم من المشايخ من قولهم في اجازاتكم
 لمن يخبرون له ان شاء قال حدثنا وان شاء قال قلنا
 لانه الاجازة اذا لم يدل على ذلك لم يثبت اذن الخبر
 وحامسها الكتابة وهي يكتب الشيخ موقوفة لعائيب
 او حاضر بخطه او ياذن لثقة بغير خطه بكتبة له
 او مجهول ويكتب الشيخ بعده ما يدل على امره بكتابته
 وهي ايضا ضربان احدهما ان يقع مقرونة بالاجازة

الكتابة

بان

بان يكتب اليه ويقول اجبت لك ما كتبت لك او كتبت اليك
 ونحو ذلك من عبارات الاجازة وهي اي المكتوبة بهذه الصفة
 في الصحة والقوة كالساقط المروية بها اي بالاجازة
 والثاني ان يقع بمجردة عنها وقد اختلف المحدثون والاصليون
 في جواز الرواية بها فمنها قوم من حيث ان الكتابة لا تنفي
 الاجازة لما تقدم من انها اجاز او اذن وكلاهما نفى
 ولان الخط لا يشبهه فلا يجوز الاعتماد عليها والاشهر
 بينهم جواز الرواية بالتضمنها الاجازة معنى وان شئت
 بها لفظا لان الكتابة للشخص المعين وامر سائله بالرواية
 اياه قرينة قوية واسارة واضحة تشع بالاجازة للكتاب
 وقد تقدم ان الاخبار لا يختص في اللفظ كما يكتب في القوي
 الشرعية بالكتابة من المعنى مع ان الامر في القوي
 احفظ والاحتياط فيها انوي نعم يعين معرفة الخط
 خط الكاتب للحديث بحيث يبين المكتوب اليه التزوير
 وشرط بعضهم اليقينة على الخط ولم يكف بالعلم بكونه
 خطه هذا من الشائبة اذ العلم في مثل ذلك عادي
 لا على الاقل اصح وان كان هذا الحوط ثم على

حجة المكاتبه في انزل من السماع حتى يرجع ما روي بالسماع
 على ما روي بها مع تساويها في الصحة وغيرها من المراتب
 والا فقدر يرجع المكاتبه بوجه اخر وقد وقع في مثل ذلك
 مناخرة بين الشافعي واسحق بن راهويه في جلود المنيه
 اذا رجعت هل يطرح ام لا يناسب ذكرها هنا لغيره كذا
 قال الشافعي دأبنا بطورها فقال اسحق ما الدليل فقال
 حديث ابن عباس عن سميرة هلا انشعبت بجلدها
 يعني الشاة المنيه فقال اسحق حديث ابن حكيم كتب
 اليها النبي قبل موته بشهر لا تنفقوا من المنيه بها
 ولا عصب اشبه ان يكون ناسخا لحديث سميرة لانه
 قبل موته بشهر فقال الشافعي هذا كتاب وذلك سماع
 فقال اسحق ان النبي كتب الى كسرى ونصحه كان في
 عليهم فسكت الشافعي وحيث يروي المكتوب اليه
ما رواه بالكتابة يقول فيها كتب الى فلان قال حدثنا
فلان او اخبرنا مكاتبه لاحدنا ولا اخبرنا بغير التميز
 عن السماع وما في مناهه وقيل بل يجوز اطلاق لفظها
 حيث انها اخبار في المعنى وقد اطلق الاخبار لغة

على هو اعم من اللفظ كما قيل يخبر في العيان ما اقلبك
 وسادسها الاعلام وهو ان يعلم الشيخ الطائفة
 ان هذا الكتاب او هذا الحديث رواية او سمعته
 من فلان فنقص عليه من غير ان يقول امروه عني
 او اذنت لك في روايته ونحوه وفي جواز الرواية في قوله
 احدهما الجواز تنزيلا له منزلة القراءة على الشيخ
 فانه اذا قرأ عليه شيئا من حديثه واقربا به رواية
 عن فلان جاز له ان يرويه عنه وان لم يسمعه من
 لفظه ولم يقل له امروه عني وتنزيل هذا الاعلام
 منزلة من سمع غيره يقرء بشيء فله ان يشهد عليه
 وان لم يشهده ولا انه يشهدا جاز له كما مر في الكتابة
 وان كان اضعف والشا في المتع لانه لم يجز ان كانت
 رواية عنه كاذبة وربما قيل ايضا على الشاهد اذا ذكر
 في غير مجلس الحكم شهادة بشيء فانه ليس يلزم منه
 ان يشهد على شهادته اذا لم ياذن له ولم يشهده
 على شهادته والاصل ممنوع وفي قول ثالث له ان يرويه
 عنه بالاعلام المذكور وان نهى كما لو سمع منه حديثا

بيان ان كلامه وانما هو السماع
 لا يروى في غيره من غير شاهد

ثم قال له لا تروه عني ولا اجنب لك فانه لا ينصرك
والا ترى عدمه مطلقا لعدم وجود ما يحصل به الاذن
ومنع الاستعاريه بخلاف الكتابة اليه وفي معناه اي معنى
الاعلام بالواو صلى الله عليه وسلم او سفره بكتاب
ترويه وفيه القولان ولكن الصحيح هنا النوع لهذا
القسم جدا عن الاذن حتى قيل وان القول بالجواز
اما ذلة العالم او ثقل بارادة الرقاية على سبيل الوفاء
التي ياتي وهو غلط فان القائل بهذا النوع دون
الوجادة متحقق ووجهه بان دفع الكتاب اليه نزعاً
من الاذن وشهها من العرض والمناولة وروي حماد
بن زيد عن ابي الرب السجستاني قال قلت لمحمد بن سمر
ان فلاناً اوصى بكته انا حدث عنه قال نعم قال حماد
وكان ابو فلان سقيل اذ فعل كيتي الى ابي ان كان حياً
والا فاحرقها وسأبعها الوجادة بكسر الواو وهي
وجدة يجده مولد من غير العريب هي مسموع من العرب
الموثوق بعربيتهم وانما ولده العلماء بلفظ الوجادة
لما اخذ من العلم من صحفة من غير سماع ولا اجازة

ولا

ولما ناوله حيث وجدوا العرب قد فرقوا بين مصداق
وجد للثمن بين المعاني المختلفة فانهم قالوا وجد معنائه
وجداناً بكسر الواو واجداناً بالهمزة المكسورة ووجد
مطلوبة ووجدوا في الغضب موحده ووجه وفي الغنى
وجداناً ثلث الواو ووجه وقرئ بالثنية في قوله تعالى
اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وفي الحب وجداناً
فلما راي المولود من مصادر هذا الفعل مختلفة بسبب
اختلاف المعاني ولدوا لهذا المعنى الوجادة للتمييز وهو
اي هذا النوع من اخذ الحديث وثقله ان وجد انسان كتاباً
او حديثاً مرثياً انسان بخطه معا صله او غير معا ص
ولم يسمعه منه هذا الواجد ولا منه اجازة ولا غيرها
فمقول وجدت او قرأت بخط فلان او في كتاب فلان
بخط فلان او سيق في الاسناد والممن او قول
وجدت بخط فلان عن فلان الذي استقر عليه العمل
قد روي او حديثاً وهو منقطع مرسل ولكن فيه شرط الفصل
بقوله وجدت بخط فلان وربما دلس بعضهم فذكر
الذي وجد بخطه وقال فيه عن فلان او قال فلان

وذلك تدل على قبح ان اوهم سماعه منه ومما زعم بعضهم
 فاطن في هذا حديثا واخرنا وهو غلط سكر هذا كله اذا
 وثق بانه خط المذكور او كتابه فان لم يتحقق الواحد الخط
 قال بلقي عن فلان او وجدت في كتاب اخبرني فلان
 انه بخط فلان ان كان اخبر به احدا وفي كتاب
 طنت انه بخط فلان او في كتاب ذكر كتابه انه فلان
 او قيل انه بخط فلان ونحو ذلك واذا نقل من نسخة
 موثق بها في الصحة بان قابليها هراوتة على وجه
 وثق بها المصنف من العلماء قال به اي في نقله من
 تلك النسخة مما لا يصدق ذلك المصنف والاثق
 بالنسخة قال بلقي عن فلان انه ذكر كذا وكذا
 او وجدت في نسخة من الكتاب الطلق وما اشبه ذلك
 من العبارات وقد سماح اكثر الناس في هذا الزمان
 باطلاق اللفظ المجازم في ذلك من غير تحرير وثبت
 فيطالع احدهم كتابا منسوبا الى مصنف معين ينقل
 منه عنه من غير ان يثق بصحة النسخة قائلا قال
 فلان كذا وكر فلان كذا وليس بجيد بل الصواب

افضلنا

ما فضلناه الا ان يكون الناقل ممن يعرف الساقط الكتاب
 والمخير من المصنف فانه اذا تأمل وثق بالعبارة ويجوز
 جواز اطلاق اللفظ المجازم فيها بحكمه من ذلك والظاهر
 انه الى هذا استروح كثير من المصنفين فيما نقل من ذلك
 والله اعلم وفي جواز العمل بالرواية الموثوق بها عو لا
 للمحدثين والاصوليين فقل عن الشافعي وجماعة من طراز
 اصحابه جواز العمل بها ورجوه بانه لو توقف العمل بها
 على الرواية لاستدباب العمل بالمنقول لتعذر شرط
 الرواية فيها ووجه المانع واضحة حيث لم يحدث به
 لفظا ولا معني ولا خلاف بينهم في منع الرواية
 بها لما ذكرناه من عدم الاخبار والوافقت الرواية
 بالاجازة بان كان المراد خطه حيا واجازة
 او اجازة غيره عنه ولو بسايط فلا اشكال
 في جواز الرواية والعمل حيث يجوز العمل بالاجازة
 الفصل الثالث في كيفية رواية الحديث اعلم
 ان العلماء بهذا الشأن قد اختلفوا فيما يجوز به

رواية الحديث فانظر قوماً فيه وقرط اخرون وقد تقدم
في باب الوجداء والاعلام والوصية النقل عن قرط
واجتراب رواية بمثل ذلك واما من افرد وشدة فمنهم
من قال لا حاجة الا فيما رواه الراوي من حفظه وتذكره
وهذا المذهب مروي عن مالك والي حقيقة وبعض
الشافعية ومنهم من اجاز الاعتماد على الكتاب بشرط
بقائه في يده فلما خرجت عنها ولو بان غاب عنه لم يخرج
الرواية منه لعينيه عنه المجوزة للغير وهو دليل
من يمنع الاعتماد على الكتاب والحق المذهب الوسط
وهو جواز الرواية بهما ولكن اكملها ما اتفق من حفظه
لا من التغير فالتمثيل ويجوز من كتابه وان خرج
من يده مع أمن التغير على الاصح لانه الاعتماد
في الرواية على غالب الظن فاذا حصل اجزاء
وقد عرفت انه قد افرد قوماً فابطلوها
من الكتاب مطلقاً او بالقياس وقرط اخرون
قرط من كتاب غير مقابل فخرجوا به ذلك
وكثيراً

٤٤
وكثيراً في طبقات المجريين ومن طريق ما نقل عن بعض
المساحلين وهو عبد الله بن الهبة المصري ان يحيى
بن حسان رأى قوماً معهم جزء سمعوا من ابن الهبة
فنظر فيه فاذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن
الهبة فجاؤا اليه فاجابهم بذلك فقال ما اصنع
يحيى بن بكاتب فيقولون هذا من حديثك
فاحدثهم به وهذا خطأ عظيم وغفلة فاحشة
والضرب اذا لم يحفظه من رجليه من فم من حديثه
تسعين ثقة في ضبط كتابه الذي سمعه وحفظه
وخطا اذا قرئ عليه على حسب حاله حتى تغلب
على طمته علم التغير فيصح حجج روايته وهو اولى
بالمنع من الرواية بالكتاب من مثله اي المنع الواقع
في البصير عند بعضهم وكذا القول في الاصح
الذي لا يقدح الخط ولم يحفظ ما رواه واذا
سمع كتاباً ثم اراد روايته من غير حفظ فعله
ان يبدي من نسخة فيها سماعه وهذا هو الاولى
او من نسخة قويت بها اي بنسخه سماعه متباعدة

ثم ثقتها بها أو من نسخة سمعت على شيخه أو فيها
 سماع شيخه أو كتبت عنه إذا وثق بكونها ليست مغايرة
 لنسخة سماعه وسكنت نفسه اليها أو كان له من شيخه
 إجازة عامة لمروياته والأفلا يجوز له الرواية
 من نسخة ليس فيها سماعه مطلقاً لا مكان مخالفتها
 لنسخة سماعه وإن كانت مسبوقة على شيخه ونحوه
 أو كونه غير مصححة وكذا القول فيما إذا كانت
 السج مسبوقة على شيخ شيخه أو مرويّة عنه
 من شيخه لها على الوجه السابق فتدبره وإذا
 خالف كتابه حفظه منه أي حفظه المستند
 إلى ذلك الكتاب رجع إليه أي إلى الكتاب
 لأنه الأصل وسين أن الخطأ من قبل الحفظ
 وإن كان حفظه من شيخه لا من كتابه أعمده
 أي اعتبر حفظه دون ما في كتابه إذا لم يتشكك
 وإن قال في روايته ح حفظي كذا في كتابي كذا
 فيها على الاختلاف بينهما فحسن لأصل الخطأ
 على كل منهما فينبغي التخصيص بذلك وكذا أن خالف

فإن كان من شيخه
 فإنه لا يجوز له الرواية
 فإن كان من شيخه
 فإنه لا يجوز له الرواية

بالحفظ

بالحفظ من بعض الحفاظ أو المحدثين من كتاب قال
 في روايته على الأفضل حفظي كذا وغيره أو فلا
 كذا رتبة هذا من الكلام ليتخلص من تبعته ووثق
 وروى ما عنده حاز كتبه الأول هو الورع وإذا وجد
 خطه أو خط ثقة يراجع له أو رواية بأحد رجليهما
 وهو لا يذكره رواية على الأقرى كما يعتمد على كتابه في ضبط
 فإنه ضبط أهل السماع كضبط المسموع فإذا إجازة عماده
 وإن لم يذكره حديثاً حديثاً فكذلك إجازة هذا إذا كان
 الكتاب مصدراً بحيث يغلب على الظن سلامة من تطرق
 التزوير والتغيير بحيث يمكن إليه نفسه كما روي وقيل
 لا يجوز له روايته مع عدم الكتاب وقد تقدم أنه قول أبي حنيفة
 وبعض الشافعية ومن لا يعلم مقاصد الألفاظ
 وما يتخلل معانيها وتمايز المقامات بينها لم يحز له
 أن يروي الحديث بالمعنى بل يتبعه على رواية مسموعة
 باللفظ الذي سمعه بعينه بخلافه فاما أن علمه
 حاز له الرواية بالمعنى على أصح القولين لأنه ذلك
 هو الذي شهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين

وكثيرا كما نرى في معنى واحد في امر واحد بالفاظ
مختلفة وماذا الا لان مقولهم كان على المعنى
دون اللفظ ولانه يجوز التفسير بالعجمة للعجمي
في العربي او في صحيحة محمد بن مسلم قال قلت
لابي عبد الله ع اسمع الحديث منك فاذيد انقص
قال ان كنت تريد عاينه فلا بأس وعن داود بن ورقان
قال قلت لابي عبد الله ع اتي اسمع الكلام منك فاذيد
ان اروي به كما سمعته منك فلا يجي قال تستعمل ذلك
قلت لا فقال تريد المعاني قلت نعم قال فلا بأس وفي
خير اخر عنه ع حين سئل اسمع الحديث منك فلعلي لا اتيه
كما سمعته نقالا اذا حفظت الصلابة فلا بأس انما هو
بمنزلة نقاله لم واقعوا جلس وقيل انما يحجز الرواية
بالمعنى في غير الحديث النبوي لانه ص اقص من تطلق
بالضاد في تركيبها سره ودقائق لا يرقف عليها الا بها
كما هي فان لكل تركيب من التركيب معنى بحسب الفصل الاول
والقديم والتأخير لم يراع لذهب بقا صدها بل لكل
كلمة مع صاحبها خاصة مستقلة لا تخصص بالاقسام

وغيرها

وغيرها وكذا الالفاظ التي يرى مشركه او متراذفة
اذا وضع كل موضع الاخر فأت المعنى الذي قصد به
ومن ثم قال لم نصر الله عبد اسمع ما لي فحفظها واما
واذا احكاما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه ورب علم
الى من هو افقه عنه ولا يريب انه الى وان كان الا
الاول عملا بتلك التصوي وهذه المحذورات تندفع بما
تطناه وان بقي ما لا ينفق معها الغرض الذي
من الحديث وهذا كله في غير المضغات والمضغات
لا تغير اصلها وان كان بمعناه لانه يخرج بالتفسير
عن وضعه ومقصود مسنده ولان الرواية المعنى
رخص فيها لما في الجرد على الالفاظ من الجرد ذلك
غير مبرور في المضغات المدونة في الاوراق ويبنى
ان يقول عقيب الحديث المروي بالمعنى والمشكوك فيه
هل وقع باللفظ او بالمعنى ان يتبعه بقوله او كما قال
ويحذر من الالفاظ الدالة على المقص لما فيه من التحرز
من الزلل من حيث اشتغال الرواية بالمعنى على الخط
وقد روى فعل ذلك من الصحابة عن ابن مسعود والي

وانما معنى الله عنهم ولم يجوزوا هذا الرواية للحديث بالمعنى
 وبعض يجوزها ايضا تقطع الحديث بحيث يروى الله
 دون بعض ان لم يكن هذا المقطع قد رواه في محل اخر
 او رواه غيره تماما ليرجع الى تمامه من ذلك المحل
 وسنهم من منه مطلقا ليحقق التغيير وعدم اداه سمعه
 وجوزها اخر من مطلقا مواء كان قد رواه ام غيره
 على التمام ام لا وهذا القول هو الاصح ان وقع ذلك
 لمن عرف عدم تعلق الترتيب به بالمروى بحيث
 لا يخل البيان ولا يختلف الدلالة فيما نقله بتركه
 فيجوز ان لم يجر الرواية بالمعنى لان المروى
 والمترول في منزلة خبرين منفصلين واما تقطيع
 المصنف الحديث فيه اي في صفته المداول عليه بالاسم
 بحيث فرقه على الابواب الدالة به للاحتجاج المناسب
 مع مراعات ما سبق من تامة معنى المقطع فمراقرير الجواز
 لاجل الغرض المذكورة وقد فعله غير واحد من ائمة
 الحديثين متا ومن الجمهور ولا يروى الحديث بقراءة
 لكان ولا مصنف بل كما يتولاها لا متفق اللغة

والعربية

٢٩
 والعربية ليكون مطابقا لما وقع من التبرير وتحقيق اداه
 كما سمعه امثالا لامر الله وفي صحيفته جميل بن دراج
 قال قال ابو عبد الله ع اعدوا حديثنا فانما قرم فضة
 وتعلم من يدق آخرة الحديث قبل الشروع فيه من العربة
 واللغة ما يسلم به من الحسن ولا يسلم من الضعيف
 بذلك بل ياخذ من افواه الرجال العارفين باحوال
 الرواة وضبط اسماهم وما وقع في رواية من حسن
 ونقصه وتحققه بقاى اي في الرواية رواة هو صوابا
 وقال وروايتنا كذا او بعد ما اي الرواية المخرجة والمصحفة
 ويقل بعد ذلك وصوابه كذا وقيل واليقايل بن سبريه
 وجماعة يرويه كما سمعه بالحسن والضحيق فقط وهو
 غل في اتباع اللفظ والمنع من الرواية بالمعنى والاحود
 التنبه عليه كما سبق وجوز بعضهم اصلاحه في الكتاب
 وهو مناسب مجوز الرواية بالمعنى وتركه في الاصل على حاله
 ونصوبه حاشية اي بيان صحابه في الحاشية
 الى من اتبأه بغير تنبيه على حاله واجمع للمصلحة
 وانقى للفسدة وقد روي ان بعض اصحاب الحديث

روي في المنام وكان قد ذهب شيء من لسانه أو شففة
 فسيل من سببه فقال لفظه من حديث رسول الله
 غير ما يري فعل في هذا وكثيرا ما يري ما يترجمه
 كثير من أهل العلم خطأ وهو صواب ذو وجه صحيح
 خفي هذا إذا كان التحريف في الكتاب وأما في السماع
 فالأول أن يقال على الصواب ثم تقول في روايتنا وعند
 شيخنا أو في طريق فلان كما وله أن يقرء ما في الأصل
 ثم يذكر الصواب كما وأحسنه أي أحسن الإصلاح
 أصلا به باحآء صحيحا برواية أخرى أي أنقذوا
 راه في كتابه وعلم على خطه أنه من الكتاب لا من
 الشيخ انتهى أصلا به في كتابه ورواية ويستثنى
 لا يندرس نحوه في الأسناد أو المتن ويصلحه من كتاب
 غيره أو من حفظه إذا وثق بها وعلى كل حال فالأولى
 سد باب الإصلاح ما أمكن بغير علم من لا
 يحسن وهم يحسنون أنهم يحسنون صنعا مع تبيين الحال
 وأما رواه الرازي من الحديث عن اثنين فصاعدا وانفقا
 في الرواية معنى لا لفظا جميعا أسنادا وساق لفظا أحدا
 سينا

مبيتا فنقول أخيرا فلان وفلان واللفظ لفلان
 أو وهذا لفظ فلان قال أو قال أخيرا فلان ومثله
 ذلك من العبارات فإن تقاربا في اللفظ مع اتفاق المعنى
 فقال في رواية قال لا يجوز أيضا على القول بجواز الرواية
 بالمعنى والأفلاو لكن قول تقاربا في اللفظ ونحوه
 مما يدل على الاختلاف ليس أولى من إطلاق نسبة إليها
 ومصنف سمع من جماعة إذا راوا عنهم من نسخة
 قولت بأصل بعضهم دون بعض وأراد أن يذكر
 جميعهم في الأستاذ وذكره أي للمقابل بنسخة واحدة
 بأكثر واللفظ لفلان كما سبق فهذا فيه وجهان
 الجواز كما لا أول لأن ما أورده قد مر منه ذكر أنه لم يقطه
 وعلمه لأنه لا علم عنده بيقية رواة الآخرين
 حتى يخبر بها بخلاف ما سبق فإنه أطلع على رواية
 غير من نسب اللفظ إليه وعلى موافقها معنى فأخبر
 بذلك ولا يريد الراوي على ما سمع من نسب من غيره
 من رجال الأسناد علم ما ذكره شيخنا من مخالفيه
 أو صفة ذلك الأمثلة بها ويعني ونحو ذلك

مثاله ان يروي الشيخ عن احمد بن محمد كما يتفق للشيخ
ابن جعفر الطوسي في الكافي كثيرا وليس للراوي ان يروي
عنه او يقول قال اجبرني احمد بن محمد بن عيسى بن عيسى
احمد بن محمد هو ابن عيسى او يعني ابن عيسى ونحوه
ليتم كلامه وزيادته عن كلام الشيخ واذا ذكر
شيخه في اول حديث نسبته الى ابيه بحيث يتميز
ووضعه بما هو اعله ثم اقتصر بعد ذلك على اسمه
او بعض نسبه ولم يذكر قال بن رجال الاسناد
في كثير من الاحاديث فيقول لها القاري لفظا واذا
وجد في الاسناد ما هذا لفظه وروي عن فلان اجبرك
فلان يقول القاري بلفظه قيل له اجبرك فلان
واذا وجد روي عن فلان حديثا ولان يقول قال
حديثنا فلان واذا تكررت كلمة قال كافي قوله عن زيادة
قال قال القاري مثلا فالعادة انهم يحذفون احدهما
خطا فيقول لها القاري وحذفها نحل بالمعنى لان
ضمير الاول للراوي الاول وهو الفاعل وفاعل الفعل
الثاني هو الاسم الظاهر الذي بعلة فاذا اقتصر
على

97
على واحدة صار الموجد فعل الاسم الظاهر الثاني فلا يتط
الاسناد بالراوي السابق وما اشتمل من التسخ
او الابواب ونحوها على احاديث متعده باسناد واحد
فان شاء ان يذكره اي الاسناد في كل حديث منها
وذلك لحوط الا ان فيه طورا او يكره ان لا
اي عند اول حديث منها وفي اول كل مجلس من المجالس
ويقول بعد الحديث الاول وبالاسناد او يقول فيه
اي بالاسناد الثاني وذلك هو الاغلب الاكثر في الرجال
وعلى هذا فلو اراد من كان سماعه على هذا الوجه
لغير تلك الاحاديث وزوايه كل حديث منها
بالاسناد المذكور في روايتها لانه ذلك لان الجميع
مستوفى على الاول فالاسناد في حكم المذكور
في كل حديث وهو بمثابة تقطيع المتن الواحد
في ابواب باسناد المذكور في اوله ومنهم من منع
ذلك الاحيث الحال واذا ذكر الشيخ حديثا
باسناد ثم اتبعه اسناد اخر وقال عندنا هذا الاسناد
مثله لم يكن للراوي عنه ان يروي المتن المذكور بعد

الاسناد الاول بالاسناد الثاني لاحتمال ان يكون الثاني
مماثل الاول ومغاير له في اللفظ وقيل بل يجوز اذا
عرف ان الحديث ضابطه تحفظ في المعنى يميز اللفظ
المختلفة والافلا وكان غير واحد من اهل العلم
اذا روي مثل هذا بورد الاسناد وقول من حديث
قبلة منه كذا وكذا ثم تسوقه وكذلك اذا كان الحديث
قد قال نحوه واذا ذكر الحديث اسنادا لبعض من
وقال بعده وذكر الحديث او قال وذكر الحديث بطوله
ففي جازم ما يتبع الحديث السابق كله بالاسناد الثاني
الفركان السابقان في قوله مثله نحوه من حيث ان
الحديث الثاني قد تغاير الاول في بعض الالفاظ
وان اتحد المعنى ومن ان الظاهر انه هو بعينه
واولى بالمعنى هنا لانه لم يصحح بالممانعة ويمكن ان
يكون اللام في الحديث للعهد الذي هو الحديث
الذي لم يكمله وانما اقتصر عليه لكونه بمعنى الاول
والاولى ان يبين ذلك بان يقرر ما ذكره الشيخ عليه
ثم يقول قال وذكر الحديث ثم يقول والحديث هو كذا
وكذا

وكذا وبسوقه الخ واذا سمع بعض حديث عن شيخ وبعضه
عن شيخ اخر روي جملة عنها في حالة كونه متينا ان بعضه
عن احدهما وبعضه عن الاخر فيصير الحديث بذلك شاملا
لكنها حيث لم يبين مقدار رويته عن كل منها فان كان
يقين فالامر سهل لانه يعمل به على كل حال وان كان احدهما
لم يخرج لبي منه لاحتمال كون ذلك الشيء مرويا عن المخرج
واذا لم يميز مقدار رويته عن كل منها لم يخرج بالخبر الذي
رواه عن الثقة ان يمكن وبطرح الاخر والله الموفق الباب
الرابع في اسماء الرجال وطبقاتهم وما يتصل به وهو من قسم
يعرف بالمرسل والمتصل ونزاي الاسناد تحصل به ومعرفة الصحابة
والتابعين وتابى التابعين الى الاخر الصحابي من لحي النبي
مؤثرا به ومات على الاسلام وان كانت يدور بين مؤثرا به
ومن مائة مسلما على الاخر والمداد باللقاب ما هو اتم من الجائز
والماثاة ووصل احدها الى الاخر وان لم يكمله ولم يره
والتعقيب يد اولى من قول بعضهم في تعريفه انه من راي النبي
لانه يخرج منه الامم كما بين ام مكنون فانه صحابي بغير خلاف
واحد يقوله مؤثرا عن لقبة كافرا وان اسلم بدمته فانه

لا يدين الصحابة ويؤدبه عنه مؤثرا بعينه من الانبياء
ومن هو من بانه سبعت ولم يهلك بعينه فانه حينئذ
لم يكن من نبيا وان حصل ذلك في ذلك فليز القرب فليز
التي النبي بعد بعينه ويؤدوات على الاسلام عن ارتداد
عليها كعبيد الله بن جحش وابن حنبل وشمل قوله وان تخلصت
رواها اذا رجت الى الاسلام في حيزه وبعده سراء لعينه
ثانيا ام لا ونبه بالاصح على خلاف في كثير من تلك القبر
ومنها تخلص الرد فانه بعضهم اعتبر فيه رواية الحديث
وبعضهم كثرة المجاملة وطول الصحبة واخرون الإقامة سنة
وسنتين وغزوة معه وغزوتين وغير ذلك ويظهر فائدة
في الرد في مثل الاشعث بن قيس فانه كان قد وفد على النبي
واسلم ثم ارتد واسرى خلفه الاول فاسلم على يده فروى قصة
وكانت موداء فقلت له محمد الذي شهد قتل الحسين عليه السلام
فعلى عرفانه يكون حكايا وهو المعروف بلقائه شقيقه
ثم الصحابة على مراتب كثير بحسب تقدمهم في الاسلام والحق
والملازمة والصالحة والقتل تحت رايته والرواية عنه
فكاملته ومشاهدته وما شانه وان اشرك الجميع في شرف الصحبة

الرواية الواردة
في تاريخ
الصحابة

وغيره

ويكون كونه حكايا بالتواتر والاستفاضة والشهرة واخباره
وحكمه عندنا في العدالة حكم غيرهم وافضلهم اير المذنبين
ثم ولداة وهو اولهم اسدنا واخبرهم من على الاطلاق
ابن الطفيل عامر بن واثله مات سنة ما بين الهجرة وبها
الى التواحي فاحضرهم بالمدينة جا بر بن عبد الله اوسهل بن محمد
اوالباب بن يزيد ومكة عبد الله بن عمر وابو جابر والبصرة
اش وياكوف عبد الله بن ابي اوفى ومصر عبد الله بن الحارث
بن جبر الزبيدي وبغداد ابراهيم بن ام هانم وبدمشق رافة
بن الاسقع وبمصر عبد الله بن ثبير وبالبصرة الفرياس
بن زياد وبالحيرة العباس بن عيسى وبالقوفة ربيعة
بن ثابت وبالبصرة في الاعراب سلمة بن الاكوع بن قيس رسول الله
ص عن ما رواه ربيعة بن عثمان بن عاصم بن واثله ثم اعلم والناهي
عن لقي الصحابي كذلك اي بالقيود المذكورة واستثنى فيه
فيد الامان وذلك خاص باليتم والملازمة فيه كالسابق
فانه منهم من اشترط فيه ايض طول الملازمة او صحبة السماع
من الصحابي او التميز وتبين ثم ثالث بين الصحابي والناهي
اختلف في الحافة باي القسمين وهم المختصون الذين

اذكرها المحاملة الاسلام ولم يلق النبي صلى الله عليه وسلم
 زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالجاشي ام لا واحد منهم خضم فيجاءه
 خضم اي قطع عن نظاره الذين اذكو الصحة ودرهم منهم
 قطع بهم عشرين نفسا منهم سويدين عقلة صاحب علي
 ورسعة بن زبارة وابوسلم الخولاني والاحنف بن قيس
 والاولى خدم في التابعين باحسان ثم الراوي المروي عنه
 ان استوفى في السن اوفى للقي وهو الاخذ عن المشايخ
 فهو النوع من علم الحديث الذي يقال له رواية القرآن
 لا تخرج يكون راويا عن قريته وذلك كالشيخ ابو جعفر الطوسي
 والسيد المرتضى فانها اقران في طلب العلم والقرارة على الشيخ
 المفيد والشيخ ابو جعفر يروي عن السيد المرتضى بعد ان قراء
 عليه مصنفاته ذكر ذلك في كتاب الرجال وله اثنا عشرة
 فان روي كل منها اي من القرنين عن الآخر فهو النوع
 الذي يقال له الملتج بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد
 الباء الموحدة واخره جيم اخر من رعا جى الوجه كان
 كل واحد من القرنين بذلك ساجدا وجهه للاخر ويريد
 وهو اي الملتج اخر من الاول وهو رواية الاقران

فكل

فكل مخرج اقران ولا يعكس وذلك رواية الصحابة بعضهم
 عن بعض من الطرفين وقد وقع ذلك لهم كثيرا وان روي
 عن غيره في السن اوفى للقي اوفى المقدر فهو النوع المسمى
 برواية الاكابر عن الاصاغر كرواية القتيبي عن التابعي
 وقد وقع منه رواية العباد له وغيرهم عن كعب الاخبار
 ورواية الشامي عن تابع التابعي كعرو بن شبيب لم يكن من
 التابعين وروي عنه خلق كثير منهم قبل انهم سبعون ومئة
 رايت خطه من العلماء بذلك السيد تاج الدين مرتضى
 الحسيني الديلمي فانه اجاز الشيخنا الشهيد رواية
 وكان معدودا من شيوخه واستجاز في اخر اجازته منه
 وهو يصلح شاكا لهذا القسم من حيث الكبر والنسب واللقب
 ومن قسم الملتج من حيث العلم وتعارض الروايتين ومنه
 اي من هذا القسم وهو اخر من مطلقه رواية الاكابر
 عن الاكابر ومنه عن الصحابة رواية العباس بن عبد
 عن ابنه الفضل انه النبي صلى الله عليه وسلم من الصلوات بالمزدلفة
 وروي عن محمد بن سليمان التميمي قال حدثني ابي قال
 حدثني ابي عن ابي عن ابي عن الحسن قال روي كلهم

وهذا طريق يجمع أنواعا وغير ذلك والأكبر العكس وهو
 الأبناء عن الآباء لأنه هو الجادة المسلوكة الغالية هو
 ثمان رواية الابن عن أبيه دون جدّه وهو كثير لا يحصى
 وروايته عن أزيد منه فروايته عن أبوين أعني عن أبيه
 علي عن النبي ص وفي طريق الفقهاء رواية الشيخ فخر الدين
 محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهر عن أبيه الشيخ جمال الدين
 الحسن عن جدّه سعيد الدين يوسف ومثله الشيخ المحقق
 نجم الدين هبة بن الحسن بن يحيى بن سعيد فاته يروي أيضا
 عن أبيه عن جدّه يحيى وهو يروي عن عراقي بن مسافر
 العبادي عن الناصر بن هشام الجابري عن أبي علي بن
 الشيخ عن والده الشيخ أبي جعفر الطوسي وروايته عن ثلثة
 كرواية محمد بن الشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد بن يحيى
 الأكبر بن سعيد فاته يروي عن أبيه يحيى عن أبيه أحمد
 عن أبيه يحيى الأكبر عن أربعة وقد اتفق منه رواية السيد
 الزاهد رضي الدين محمد بن محمد بن محمد بن زيد بن الداعي
 المعمر الحسيني عن أبيه محمد عن أبيه محمد عن أبيه زيد
 عن أبيه الداعي وهو يروي عن الشيخ أبي جعفر الطوسي

رواية زين العابدين علي السلام عن
 أبيه الحسين عن أبيه محمد

والسيد

والسيد المرتضى وغير هؤلاء السيد رضي الدين يروي عنه
 بإسنادنا إلى الشيخ أبي عبد الله الشهيد عن الشيخ رضي الدين
 المزدي عن الشيخ محمد بن أحمد بن صالح الشيباني عنه ومثله
 في الرواية عن أربعة آباء رواية الشيخ جلال الدين الحسن
 بن أحمد بن نجيب الدين محمد بن هبة بن هبة الله بن ناعم
 أبيه عن أبيه هبة الله بن ناعم وهو يروي عن الحسين بن طراد
 المقدادي عن الشيخ أبي علي عن أبيه الشيخ أبي جعفر الطوسي
 وهذا الشيخ جلال الدين الحسن يروي عنه شيخنا الشهيد
 بعينه واسطة وعن خمسة آباء وقد اتفق لنا منه رواية
 الشيخ الجليل بابويه بن سعد بن محمد بن الحسن بن الحسين
 بن علي بن الحسين بن بابويه عن أبيه سعد عن أبيه محمد
 عن أبيه الحسن عن أبيه الحسين وهو أقر الشيخ الصدوق
 أبي جعفر محمد عن أبيه علي بن بابويه وعن ستة آباء وقد
 وقع لنا منه رواية الشيخ منجب الدين أبي الحسن علي
 بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن الحسن بن الحسين
 علي بن الحسين بن بابويه فاته يروي أيضا عن أبيه عن أبيه
 عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه الصدوق

من بابويه وهذا الشيخ شيخ الدين كثير الرواية واسع الطرق
 عن آباءه وأقاربه واسلافه ويروي عن ابن عمه الشيخ
 بابويه المتقدم بغير واسطة واثاني زيادة عن الشيخ محمد بن
 بعدة طرق مذكورة فيما وضعت من الطرق في الاجازات
 واكثر ما روي بقصة آباء عن الائم عليهم السلام رواية
 الحجة في الله والبعض في الله فانما روي باسنادنا الى
 مرئينا ابي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن
 جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهم السلام
 عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 انه قال لبعض اصحابه ذات يوم يا عبد الله احببني الله
 وانعوض في الله ووال في الله وعاد في الله فانه لا مثال
 ولاية الله الا بذلك ولا تجد احد طعم الايمان
 وان كثرت صلاة وصيامه حتى يكون كذلك الحديث
 وروى عن تسعة آباء بغير طريقهم باسنادنا الى عبد
 الوهاب بن عبد العزيز بن اسد بن الليث بن سليمان
 بن الاسود بن هيثم بن يزيد بن كنية بن عبد الله
 النبي

٧٦
 النبي من لفظه قال سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت
 ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول سمعت ابي يقول
 سمعت علي بن ابي طالب وقد سئل عن الحنك والمان
 فقال الحنك هو الذي يقبل على من اعرض عنه والممان
 الذي يده بالقال قبل التراكيب عبد الوهاب
 وبن علي في هذا الاسناد تسعة آباء اخرهم الكنية
 بن عبد الله الذي ذكرته مع عليا عليه السلام
 وروى هذا الطريق ايضا حديثا متسللا باثنى عشر آباء
 من روى الله بن عبد الوهاب المتقدم عن ابيه عبد الوهاب
 عن آية المنذر بن ابي كنية قال سمعت ابي العيشم
 يقول سمعت ابي عبد الله يقول سمعت رسول الله
 يقول يا اجتمع قوم على امر الاخفتم الملائكة وغنم الرقة
 واكثر ما وصل اليانا من الحديث المتسلل باربعة عشر آباء
 وهو ما رواه الحافظ ابو سعد بن السمعاني

في التذييل قال اخبرنا ابراهيم بن محمد بن الحسن السطاطي
 الامام يقراني قال حدثنا السيد ابو محمد الحسين
 بن علي بن ابي طالب بن لفظه يبلغ حديثي سيدي
 ووالدي ابراهيم بن علي بن ابي طالب سنة ست
 وستين واربع مائة حدثني ابي ابراهيم الحسين بن
 عبيد الله سنة اربع وثلاثين واربع مائة حدثني
 والدي ابراهيم بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن
 عبيد الله حدثني ابي عبيد الله بن علي بن محمد بن
 الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن الحسين
 بن جعفر وهو اول من دخل بلخ من هذه الطائفة حدثني
 ابي جعفر الملقب بالهجة حدثني ابي عبيد الله حدثني ابي
 الاصغر حدثني ابي علي بن الحسين بن علي بن الحسين
 عن جده علي بن ابي طالب قال قال رسول الله صلى
 الله عليه واله وسلم في هذا اكثر ما اتفق لنا رواية
 من الاحاديث المسلسلة بالآباء وان استرسلنا

عن

عن شيخ وتقدم موت احدهما على الآخر فهو النوع المستقيم
 السابق واللاحق واكثر ما وقفنا عليه في عصرنا من ذلك
 ستة وثلاثون سنة فان شيخنا المبرور نور الدين
 علي بن عبد العالي الميسري والشيخ الفاضل تاج الدين
 ابراهيم البربري اللاحقاني كلاهما يروي عن الشيخ
 ظهير الدين محمد بن الحسين بن علي بن فاطمة ما ذكرناه
 لان الشيخ ناصر البربري توفي سنة اثنى وخمسين
 وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة وثمان مائة
 واكثر ما بلغنا قبل ذلك من طرق المبرور ما يروي
 في الرواية مائة وخمسون سنة فان الحافظ السلفي سمع منه
 ابراهيم البربري احد مشايخه حدثنا ورواه عنه
 ومات على رأس المائة ثم كان اخر اصحاب السلفي
 بالسماع سبطه ابراهيم بن علي بن محمد بن علي بن محمد
 وقام سنة خمس وست مائة وغالب ما يقع من ذلك
 ان المسموع منه قد شاعرت بعد احد الراويين عنه
 زمانا حتى يسمع منه بعض الاحداث ويعيش بعد
 السماع منه دهر اطول لا يحصل من مجموع ذلك

من هذه المدة والرواية ان انفقت اسماءهم واسماء
 اباؤهم فضا عدا واختلفت استخاصهم سواء اثنى في ذلك
 اثنان منهم او اكثر فهو النوع الذي يقال له المتفق
 والمتفق اي المتفق في الاسم المتفق في الشخص
 وفائدة معرفة خشيته ان يظن الشخصان شخصا واحدا
 وذلك رواية الشيخ رحمه الله ومن سبقه من المشايخ
 عن احمد بن محمد ويطابق فان هذا الاسم مشترك بين
 جماعة منهم احمد بن محمد بن عيسى واحمد بن محمد بن خالد
 واحمد بن محمد بن ابراهيم واحمد بن محمد بن الوليد
 وجماعة آخرون من افاضل اصحابنا في تلك الاصل
 ويتميز عن الاطلاق بقرابة الزمان فان المروي عنه
 ان كان من الشيخ في اول السند او ما قاربه فهو
 احمد بن محمد بن الوليد وان كان في اخره مقاربا للرضا
 فهو احمد بن محمد بن ابراهيم المزيني وان كان في
 الوسط فالأغلب ان يريده احمد بن محمد بن عيسى
 وقديرا غيره ويحتاج في ذلك الى فضل قوة
 وتميز واطلاع على الرجال ودراستهم ولكنه مع العمل
 لا يضر

أمر

لا يضر لان جميعهم ثقات فالامر في الاحتجاج بالرواية
 سهل وروايتهم عن محمد بن يحيى طلقا فانه ايضا مشترك
 بين جماعة منهم محمد بن يحيى الطارقي ومنهم
 محمد بن يحيى الحراري بالحاء المعجمة والزاي قبل الالف
 وبعدها ومحمد بن يحيى بن سليمان الخنثي الكوفي
 والثقة ثقات ويميزهم بالطقة فان محمد بن
 يحيى الطارقي في طبقة مشايخ ابي جعفر الكليفي فهو
 المراد عند اطالته في اول السند محمد بن يحيى الكوفي
 مرويا عن الصمغ فيعرفان بذلك وكلاهما في الرواية
 عن محمد بن قيس فانه مشترك بين اربعة اشخاص
 ثقات وهم محمد بن قيس الاسدي ابراهيم بن محمد بن
 قيس الجلي ابراهيم بن عبد الله وكلاهما مرويا عن الباقر
 والصمغ عليهما السلام وواحد مدح من غير ثبوت
 وهو محمد بن قيس الاسدي مولى بني نصر ولم يذكر
 عنه روي وواحد ضعيف وهو محمد بن قيس ابو احمد
 وروي عن الباقر خاصة وامر الحجة باطلاقه

هذا الاسم شكل المشهور بين اصحاب باردة رواية
 حيث يطلق مطلقاً نظر الى احتمال كونه الضعيف
 ولكن الشيخ ابو جعفر الطوسي كثيراً ما يعمل بالرواية
 من غير الثقات الى ذلك وهو سهل على علم حاله
 وقد يرادفه على بعض الروايات بعض اصحاب
 بزعم الشهرة والتحقيق في ذلك ان الرواية ان
 كانت عن الباقر ع في مرويته لا سيما في الحديث
 الذين احدهم الضعيف واحتمل كونه الرابع الضعيف
 لم يروي عن الصادق ع كما عرفت ولكنها محتملة لان يكون
 الصحيح ان كان هو احد الثقات وهو الظاهر
 لانها وجان من وجوه الرواية ولكل منها اصل في الحديث
 بخلاف المدهج خاصة ويحتمل على بعد ان يكون هو المدهج
 فيكون الرواية من الحسن فيبقى على قول الحسن في ذلك
 المقام وعنده فتبينه لذلك فانه ما عقل عنه الجميع
 وروى اسباب الغفلة عنه روايات وجعلها ضعيفة
 والامر فيها ليس كذلك وكروايتهم عن محمد بن سليمان
 فلا

الرواية من الصادق ع
 فالصنف منقولاً عن
 الصادق ع

فانه ايضا مشترك بين محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم
 الثقة العين ومحمد بن سليمان الاصطفاي وهو ثقة
 ايضا ومحمد بن سليمان الديلمي وهو ضعيف جدا
 لكن الاول متأخر عن عهد الائمة عليهم السلام
 والثاني روي عن الصادق ع فيمنه ان بذلك والثالث
 لم يلق على تقدير طبقه في الرواية عند الاطلاق
 لذلك وبالحجة فقد اباي واسع ونوع جليل
 كثير النفع في باب الرواية ويحتاج الى فضل تكلف
 وتنبه الى اطناب يخرج عن الغرض من الرسالة وان
 انتفتت الاسماء خطأ واختلفت نظاما سواء كان
 مرجع الاختلاف الى النظام الشكلي فهو النوع الذي يتبادر
 المؤلف والمختلف معرفة من مهمات هذا الفرع حتى
 ان اشد التخصيف ما يقع في الاسماء لانه شديدا
 لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده
 بخلاف التخصيف الواقع في المتن وهذا النوع منتشر
 جدا لا يضبط تفصيلا الا بالحفظ مثاله جريد وجرير
 الاول بالجيم والراء والثاني بالحاء وان في الاول

جبريل عبد الله العجلي صاحب الروايات حريص على الله
 السجستاني يروي عن الصمغ فاسم ابنيها واحد
 واسمها مؤنث وكلف والماني منها الطبقة كما ذكرناه
 ومثل يزيد بن زيد الأول بالباء والثاني
 بالياء المشابة والثاني وكل منهما يطلق على جماعة
 والماني قد يكون من جهة الآباء فانه يزيد بالياء
 الموحدة ابن معوية العجلي وهو يروي عن ابي ابراهيم
 والصادق عليهما السلام واكثر الاطلاقات محروجه
 ويزيد ايضا بالياء الاسمي صحابي فتميز عن الاول
 بالطبقة واما يزيد بالمشابة من تحت ثمة يزيد
 بن اسحق شغور ماريته مطلقا فالاب واللقب
 مميزان ويزيد ابو خالد القاطن يميز بالكنية
 وان شاء كما لا اول في المرواية عن الصادق
 وهو آلاء كلهم ثقات وليس لنا يزيد بالموحدة
 في باب الضعفاء ولنا فيه يزيد معتد ولكن يميز
 بالطبقة والاب وغيرهما مثل يزيد بن خليفة
 ويزيد بن سليط وكلاهما من اصحاب الكاظم عليه السلام
 ومن

٨٠
 ومثل بيان وبيان الاول بالثمن بعد الباء والثاني
 بالياء المشابة بعدها فالاول غير مشوب
 ولكنه يضم الياء ضعيف لعنه الصمغ والثاني
 يفتحها الجزري كان خيرا فاضلا فمع الاشابة
 يرفع الرواية ومثل جنان وحيات الاول بالثمن
 والثاني بالياء فالاول جنان بن سدير من اصحاب
 الكاظم ع واقفي والثاني حيان السراج كيسان
 غير مشوب الخاب وحيان العمري يروي عن
 ابي عبد الله ع ثمة ومثل تيار وبيار بالياء
 الموحدة والسين المحجة المشددة او بالياء المشابة
 من تحت والسين المحجة المحققة الاول تيار بن سيار
 الضبي ارضعدين يسار والثاني ابراهيم
 ومثل ختم وخيم كلاهما بالحاء المحجة الا ان
 احدهما ضمها وتقدم الشاء المتلثة ثم الباء المشابة
 من تحت والآخر يفتحها ثم المشابة ثم المتلثة
 فالاول ابو الرثبع بن خيم احد الزهاد الثمانية
 والثاني ابو سعيد بن خيم الهادي التميمي

وهو ضعيف ومثل احمد بن ميثم بالياء المشتاة
ثم التاء المثلثة او التاء المشاة الاولى بن الفضل
بن دكين والثاني مطلق ذكره العلامة في الايضاح
وامثال ذلك كثير وقد يحصل الاستدراك باختلاف
في النسبة والصنعة وغيرهما كالشهاد في الحمد
الاول فيكون الميم والذال المهملة اسميه الى الحمد
قبلة والثاني بفتح الميم والذال المعجمة اسم بلد
من الاول محمد بن الحسين بن ابي الخطاب ومحمد
بن الاصمغ وسندي بن عيسى ومحمود بن نصر
وخلق كثير بل هم اكثر المنسوبين من الدواة الى هذا الام
لانها قبلة صالحة مختصة بنا من عهد امير المؤمنين
وسما الحوث الحمداني صاحبه ومن الثاني محمد
بن علي الحمداني ومحمد بن حبيب ومحمد بن علي بن
ابراهيم وكيل الناحية وابنه اقسام وابوه علي بن جده
ابراهيم وابراهيم بن محمد وعلي بن المسيب وعلي
بن الحسين الحمداني كلهم بالذال المعجمة وشمل الخراز
والخراز الاول بناء مهملة وزاي والثاني بياض

محمدي

محمدين فالاولى الجماعة منهم ابراهيم بن عيسى
ابن ابراهيم وابراهيم بن زياد علي ماذر ابن داود
ومن الثاني محمد بن يحيى ومحمد بن الوليد وعلي
بن فضل وابراهيم بن سليم واحمد بن النضر وعمر
بن عثمان وعبد الكريم ابن هليل الجعفي ومثل
الخطا والخطا الاول بالحاء المهملة او التاء
والثاني بالميم والياء المشاة من تحت والاول
يطلق على جماعة منهم ابو لاد الثقة الجليل ومحمد
بن مروان والحسن بن عطية وعمر بن خالد ومن
الثاني علي بن ابي صالح يزدج بالياء الموحدة
المعجمة والزاي المعجمة والتاء الساكنة والميم
على ماذر بعضهم والاضاعته بالحاء والنون
كالاول وان التفت الاسماء خطأ ونطقاً
واختلفت الاباء نطقاً مع اختلافها خطاءً
او بالعكس كان يختلف الاسماء نطقاً ويختلف
خطاً ويختلف الاباء الخطأ ونطقاً فمع النوع الذي
يقال له المشاة فالاول كثير بن زياد بن شبيب

الباء على ما ذكره العلامة في الايضاح وسهل بن زياد
 بتجفيف الباء مع جماعة آخرين وتجهيز عليل
 بفتح العين وتجهيز عليل ضمها الاول بنسابة يري
 والثاني قرأني والثاني كشرح بن النعم وسرج
 بن النعم الاول بالشين المعجمة والحاء المهملة
 وهو تابعي يروي عن عتيق والثاني بالنسابة المهمة
 والجيم وهو عتيق احد رواةهم ومن المهم في هذا
 الباب معرفة طبقات الرواة وفائدة الامن
 من داخل المشبهين وامكان الاطلاع على هذين التدين
 والوقوف على حقيقة المراد من العنقة والطبقة
 في الاصطلاح عبارة عن جماعة استرخوا في السن
 ولغا المشايخ فهم طبقة ثم بعدهم طبقة اخرى
 وهكذا ومن المهم ايضا معرفة موايدهم ووفائهم
 فيهم رتبة يحصل الامن من دعوى المدعي اللقا
 اي لقاء المروي عنه والحال انه كاذب في دعواه
 وامره في اللقا ليس كذلك رغم فتح الله علينا
 بواسطة معرفة ذلك بالعلم بكذب اخبار
 شايعة

١٢
 شايعة بين اهل العلم فضلا عن غيرهم حتى كانت
 ان تبلغ مرتبة الاستسكان لرواها الطالب الاستفاض
 الخطيب ومعرفة الموالى منهم من اعلى ومن اسفل
 بالحق بان يكون قد اعتق رجلا فصار مولاه او عتقه
 رجل فصار مولاه فالمعتق بالكسر مولى من اعلى والمعتق
 مولى من اسفل او بالحرف بكسر الحاء واصله المولى
 والمعاينة على التقاضد والتعاد والاتفاق
 ومنه الحديث خالف رسول الله ص بين المهاجرين
 والانصار مرتين اي اخرجينهم فاذا خالفوا خاض
 صار كل منهما مولى الاخر بالحرف او بالاستسكان
 فمن اسلم على يد اخر كان مولاه يعني بالاسلام وقائدية
 معرفة العالي المنسوب الى القيايل بل بوصف مطلق
 فان الظاهر هو في المنسوب الى قبيلة كما اذا قيل ولدان
 القشيري انه منهم صلبة وقد يكون النسبة بسبب
 انه مولى لهم يا هذا المعاني والاعلى مولى لعقاة
 وقد يطلق المولى على معنى رابع وهو الملائكة كما قيل
 مقسم مولى ابن عباس للروضة ايام وخامس

وهو من ليس بمعروف فقال فلان مولى وفلان عبي
 صريح وهذا النوع ايضا كثير ومرجع الجميع الى نحل
 المعرفة عليه وفي كتاب الرجال يثبت على بعضه
 ومعرفة الاخوة والاخوات من العلماء والرواة
 رقائمة معرفة زيادة التوسع في الاطلاع على
 الرواة واسماهم وادادوه بالتصنيف للاهتمام
 بنبأته لذلك مثال الاخرين من الصحابة عند
 بن مسعود وعنه بن مسعود اخوان وزيد
 بن ثابت وبن زيد بن ثابت اخوان ومن اصحاب
 امير المؤمنين بن زيد وضعفه ابن ابراهيم وبن
 مسعود ابن ابراهيم الغساني ومن التابعين
 عمر بن شريك ابراهيم واسم بن شريك
 اخوان فاضلان من اصحاب ابن مسعود واخرون
 لا يحصى عددهم ومثال الثالثة من الصحابة سهل
 وعباد وعمر بن حنيفة ومن اصحاب امير المؤمنين
 سفيان بن يزيد واخوه عبد والحارث كلهم
 اخذوا بآبائه وقتل في موقف واحد وسالم وعبد

وزيد

وزيد بن الجعد الاشجقون ومن اصحاب القم
 الحسن ومحمد بن علي بن عطية الدغيني المحاربي
 ومحمد بن علي والحسين بن ابي حمزة الثمالى وعبد
 عبد الملك وعمر بن عطاء بن ابي سرياح
 بنجنا ومن اصحاب الرضا عم حاد بن عثمان
 والحسين وحفيده اخاه وعنه بن علي بن
 ومثال الاربعة عند الله ومحمد وعمران وعبد
 الاعلى بن علي بن ابي شعبة الحلبي ثقات فاضلون
 وكذلك ابراهيم بن محمد وسبطام بن الحسين
 وزكرياء وزيد وحفص بن ساجور وكلهم ثقات
 ايضا ومحمد واسماعيل واسحق ويعقوب بن الفضل
 بن يعقوب بن سعيد بن نوقل بن الحرث بن عبد
 المطلب وكلهم ثقات من اصحاب القم
 وداود بن فرقد واخوه يزيد وعبد الرحمن
 وعبد الحميد وعبد الرحيم وعبد الحاق وشهاب
 ووهيب بن عبد الله وكلهم خيار فاضلون
 ومحمد واهم والحسين وحفص بن عبد الله بن جعفر

وزيد

الحيمري ومن غريب الاقربة بنو ابراهيم
 ابي اسحق السلمي ولدوا في بطن واحد وكانوا
 علماء هم محمد وعمر واسماعيل ومربع لم يسموا
 ومثال الخمسة سدين ومحمد وادم وعمران وايرام
 بنوا عينه كلهم حدثا ومثال الستة من التابعين
 اولاد سيب بن محمد المشهور وابن يحيى ومعيد
 وحفصة وكرامة من رواة الصمعي وعبد الله وعبيد
 وحسن وحسين وروى بنو ابراهيم بن اعين
 ومثال السبعة من الصحابة بنو مقرن القرني
 وهم النعم ومفل وعقيل وسويد وسنان
 وعبد الرحمن وعبد الله وقيل ان بني مقرن
 كانوا عشرة ومثال الثمانية نزار بن يحيى
 وحران وعبد الملك ومالك وقعب وعبد الله
 بنو اعين من رواة الصمعي يوحنا في بعض الطرق
 بنو اعين فيكون من امثلة الشعة ولوا
 اليهم احقهم ام الاسود صاروا عشرة وما زاد
 على هذا العدد نادر فلذا اوقف عليه الاكثر
 وذكر

٨٤ وذكر بعضهم عشرة ومنهم اولاد العباس بن المطلب
 وهم الفضل وعبد الله وعبد الرحمن
 وقثم ومعيد وعون والحريث وكثير وتام وكان
 اصغرهم وكان العباس يحمله ويقول تمواتهم
 فصاروا عشرة يارب فاجلهم كما ميرة واجل
 لهم خيرا واتم القرية وكان له ثلث اناث ام كلثوم
 واثم حبيب وامية والله تعالى اعلم وقين المهتم
 ايضا ثمانية او طاهم وبلدانهم فان ذلك ربما
 يميز بين الاسمين المتفقين في اللفظ وايضا
 ربما استدل بذكر وطن الشيخ او ذكر مكان
 الاجتماع على الاسماء الراويين اذا لم يعرف بها
اجتماعهم عند من لا يتفق بالمعاصرة وقد كانت
العرب ينسب الى القبائل وانما حدثت لهم الانتساب
 الى البلاد والاطلاق لما توطنوا فسموا القرني
 والمدائني وضاعت الاسباب فلم يبق لها غير
الانتساب الى البلدان والقرى فان نسبوا اليها
 كالجم فاجتازوا الى ذكرها فالسكان ببلدانهم

وقيل بشرط ملكناه أربع سنين بعد ان كان قد سكن
 بلدا اخر ينسب اليها شاء او ينسب اليها معاً
 مقدماً للأول من البلدين سكنى ويحسن عند ذلك
 ينسب اليه البلد الثاني يتم فنقول مثله البغدادي
 ثم الدمشقي والسكنى بقرية بلدة ناحية اقليم
 ينسب اليها شاء من القرية والبلد والناحية
 ولا اقليم فمن هو من اهل جميع مثلاً له ان يقول
 في نسبه الجبجي او الصيداوي او الشامي ولو اراد
 الجمع بينهما فليبدع بالاعتم فيقول الشامي الصيداوي
 الجبجي فلهذه جملة موجزة في الاشارة الى المقاصد
 هذا العلم اعني دراية الحديث وازايعه اجمالاً
 ومن اراد الاستقصاء فيها مع ذكر الامثلة
 الموضحة لمطالبه فعليه بكتابتها عناية القاصدين
 في معرفة اصطلاحات الحديث فانه قد بلغ في
 ذلك الغاية وفق الله تعالى لاكماله بمحمد وآله
 والله تعالى المرتق السداد والهادي الى سبيل
 الرشاد وهو حسين الله ونعم الوكيل فرغ من تسييد
 هذا

هذا التعليل المنزلة منزلة السيرة المشالة الموسومة
 بالبيان في علم الدراية مؤلفها العبد الفقير الى الله
 تعالى زين الدين بن علي بن احمد الشامي العالم بالله
 تعالى بلطفه وعفي عن خطيئته وفضله وصلى الله على خير
 خلقه محمد وآله اجمعين



Handwritten text in Arabic script, likely a list or inventory, with some numbers and names. The text is written in a cursive style and includes several lines of script.

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
مكتبه الشريف
الملك

